

إقرأ واربح - مسابقة الشهر الجديدة
ألف الدوارات لجميع القراء في مسابقة البيئة والتنمية

البيئة والتنمية

ENVIRONMENT & DEVELOPMENT, Volume 6, Number 37, April 2001



الصحراء تدق أبواب أوروبا
والجفاف يأكل كل سنة أراضي خضراء
تساوي 20 مرة مساحة لبنان

ماذا يفعل العرب
حتى لا
تبتاعهم الصحراء؟

«أشباح» تمنع تطبيق
المخطط التوجيهي
للمقاولات والكسارات

لبنان الأخضر يتحول إلى أرض جرداء

المجلد السادس - العدد 37
نيسان / أبريل 2001

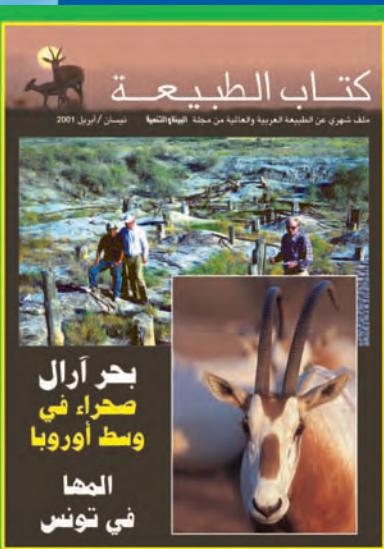
حوار بيئي

لبنان وسوريا: شراكة في الطبيعة والتلوث

ادارة السواحل في دول الخليج

GIS

أرض العرب من السماء



البيئة والتنمية

نظرة ثاقبة على البيئة والطبيعة



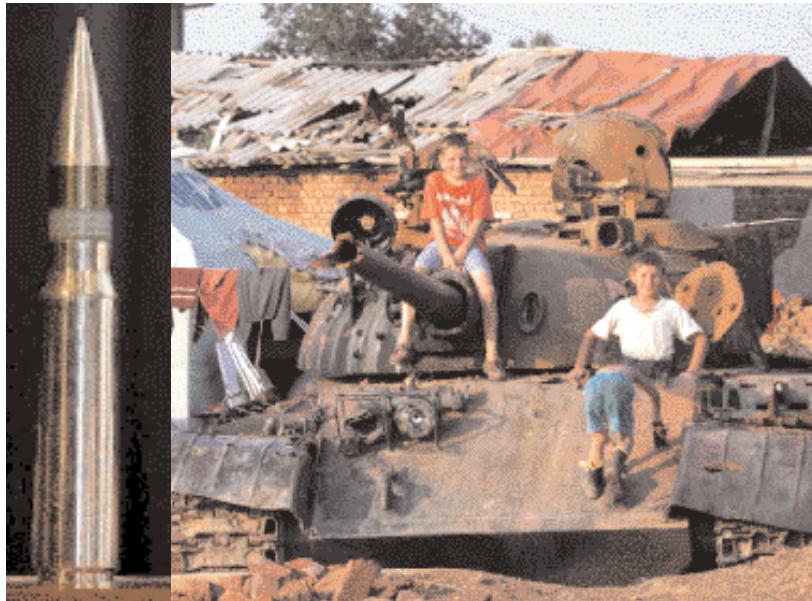
البيئة والتنمية هي مجلة البيئة والطبيعة الأولى في العالم العربي. إنها مجلة الرأي الحر التي تعطيك صورة ثاقبة عن كل ما يؤثر على الكائنات الحية، وكانت تفكر أو تمشي أو تطير أو تسبح. إنها المجلة الخضراء الرائدة في تحقيقاتها المصورة الشيق.

أحدث المعلومات عن البيئة العربية والعالمية تقرأها مطلع كل شهر في **البيئة والتنمية**.

إذا كنت من محبي البيئة والطبيعة فان **البيئة والتنمية** هي مجلة لك أنت.



اليورانيوم المستنفد: افتراضات «غير مؤكدة» لآثاره الصحية والبيئية



أطفال في كوسوفو على دبابة قصفتها الطائرات الأمريكية.
والى اليسار، قضية زود رأسها باليورانيوم المستنفد

التقرير الذي يقع في 153 صفحة، نص السكان بعدم الاحتفاظ بأجزاء من الذخائر، لأن الاشعاع قد يتسرّب منها ويتؤثّر على الجسم اذا تعرض لها مدة طويلة ولو بمقدار ضئيلة. وأوصى باتخاذ اجراءات في البوسنة حيث ظهرت آثار في البيئة لليورانيوم المستنفد منذ ست سنوات.

ولكن ماذا عن آثار ذخائر اليورانيوم المستنفد التي أطلقت على القوات العراقية في حرب الخليج الأخيرة عام 1991، وتلك التي اعترف جيش الاحتلال الإسرائيلي باستخدامها في عملياته؟ وهل نحن أمام حلقة جديدة من خطة متواصلة للتغطية على الكارثة ودفن الحقائق؟

«لا داعي للقلق، لكن هناك حالات معينة تتطوّر على مخاطر كبيرة، وثمة افتراضات علمية غير مؤكدة تتعلق بالأثر الطويل الأجل لليورانيوم المستنفد على البيئة». هذا بعض ما خلص اليه تقرير طال انتظاره لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة عن مهمته في كوسوفو عقب مخاوف من أن يكون اليورانيوم المستنفد وراء حالات الاصابة بسرطان الدم «اللوكيمية» بين الجنود الذين خدموا في القليم. وقد صدر التقرير اثر تحليل 355 عينة أخذت من التربة والمياه والنبات والنفط والمباني والسيارات العسكرية المدمرة والذخائر. وجمعت العينات بعثة أرسلها البرنامج

ووضمت 14 خبيراً، زاروا 11 موقعًا من أصل 112 قصفتها قوات حلف شمال الأطلسي بنحو 30 ألف قذيفة تحتوي على اليورانيوم المستنفد، الذي يستخدم لتقوية الذخائر الخارقة للدروع، خلال الضربات الجوية التي شنتها على يوغوسلافيا عام 1999.

وأفاد التقرير أن بعض الذخيرة قد تكون طمرت تحت الأرض، وهذه «تشكل خطراً يتمثل في تلوث مستقبلي باليورانيوم المستنفد للمياه الجوفية ومياه الشرب». ونصح بمراقبة مياه الشرب وتطهير المناطق الملوثة. وأوضح أنه «لم يُرصد تلوث واسع الانتشار لليورانيوم المستنفد على سطح الأرض. وهذا يعني أن أي تلوث واسع الانتشار سيكون موجوداً بمستويات ضئيلة لا يمكن رصدها أو تمييزها عن تربسات اليورانيوم الطبيعية الموجودة في الصخور والتربة». لكن

استهلاك الطاقة عالمياً بالأرقام

ثلاثة أربع الطاقة اللازمة لتحريك الاقتصاد العالمي الذي تبلغ قيمته 35 تريليون دولار، وهذا سبب تدهور سريع في النظم الطبيعية للأرض.

■ تلبي الطاقة المتتجددة ما بين 15 و20 في المائة من إجمالي الطلب العالمي على الطاقة و24 في المائة من إجمالي إمدادات الكهرباء في العالم. وتمثل الكتلة الحيوية التقليدية (الحطب والقش) نحو 14 في المائة من مجموع استهلاك الطاقة في العالم.

■ تزداد حصة تكنولوجيات الطاقة المتتجدد بشكل سريع. فمن نسبة صغيرة جداً في سبعينيات القرن العشرين، ازدادت تكنولوجيات الكتلة الحيوية والطاقة الشمسية والطاقة المائية وطاقة الرياح بوتيرة أسرع نسبياً من أي تكنولوجيا أخرى للإمدادات الكهربائية.

■ نمت صناعة طاقة الرياح خلال عقود من الزمن من منتج للماكينات الصغيرة إلى صناعة عصرية بbillions الدولارات تنتج كمية كبيرة من الكهرباء التي تغذي شبكات التوزيع العامة. واليوم تولد توربينات الرياح 14

ألف ميغاواط من الكهرباء النظيفة في أكثر من 30 بلداً. وقد هبطت كلفة كهرباء الرياح إلى السبع من أولى التسعينات، مما يهلّ لها المنافسة مع معظم تكنولوجيات الوقود الحفري.

■ يتوقع استثمار 9-15 تريليون دولار (الтриليون ألف بليون) في مشاريع جديدة في قطاع الطاقة خلال السنوات العشرين المقبلة.

■ بلغ معدل الزيادة في الطلب على الطاقة نحو 2 في المائة سنوياً خلال السنوات العشر الماضية. لكن نظم الطاقة التي تم تطويرها للتلبية لهذا الطلب ليست مستدامة، فهي تؤدي إلى مستويات من تلوث الهواء ضارة بالصحة، وإلى ارتفاع الحموضة في النظم الإيكولوجية وتلوث التربة والمياه وخسارة التنوع البيولوجي وارتفاع الحرارة في العالم.

■ الكثير من تلوث الهواء، الذي يقتل سنوياً ما يقدر بـ 500 ألف شخص، يأتي من حرق الوقود الحفري في محطات توليد الطاقة والأفران الصناعية والسيارات. ويتسكب تلوث الهواء أيضاً بأربعة إلى خمسة ملايين حالة جديدة من الالتهاب الرئوي المزمن كل سنة، إضافة إلى ملايين الإصابات بأمراض خطيرة أخرى.

■ يقدر اللاعب الاقتصادي لتلوث الهواء

بين 0,5 و2,5 في المائة من الناتج الوطني الإجمالي العالمي، أي بين 150 و750 مليار دولار سنوياً. وهذه الحقيقة وحدها تكفي للسعي الحاد إلى تدبر مصادر جديدة ومستدامة للطاقة وإلى تغيير أنماط استخدامها.

■ الوقود الحفري، وهو المسبب الرئيسي لانبعاثات غازات الدفيئة، يولد

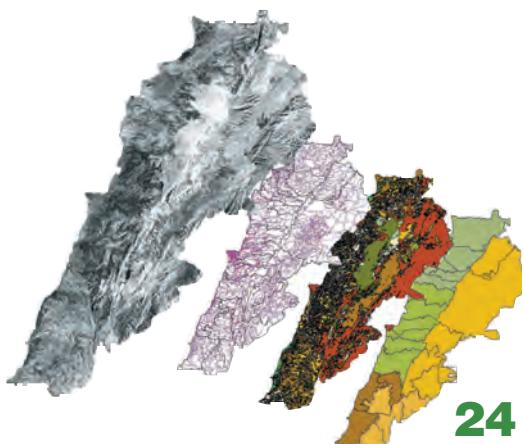
المصدر: برنامج الأمم المتحدة للبيئة

موضوع الغلاف

16

التصرّح مشكلة الفقراء

مشاريع التمويل والمساعدات الدولية تقتصر على مواضيع تعتبرها الدول الصناعية أولويات لها، مثل المناخ والازدوزون والتلوّن البيولوجي، بينما يهدّد الجوع والموت بفضل الجفاف والتصرّح مئات ملايين البشر في إفريقيا وأسيا

**24**

نظم المعلومات الجغرافية:

استخدامات بيئية في العالم العربي
كشف مصادر التلوث ومراقبة البقع النفطية
ورصد المواد الخطرة بعض استعمالات GIS

**50**

البيئة العالمية
على منعطفات خطيرة
ترقّي الجليد القطبي وتفضي أمراض جديدة دليلاً على الضرر الذي
ألحقه «الازدهار» الاقتصادي
 بالنظم الطبيعية

**44** الحمى القلاعية

ترعب العالم
نظرة عامة إلى وباء الساعة

46 طاقة نظيفة للمستقبل
ورقة عمل لقمة «ريو + 10+

من يمنع تطبيق المخطط
التوجيهي للمقاول والكسارات
في لبنان؟

حكاية «ابريق الزيت» أبطالها
كثيرون وكل منهم اجتهاداته

9 تحويل النفط إلى تكنولوجيا
افتتاحية العدد**22** إدارة السواحل في دول الخليج
خطط للتوافق بين مشاريع التنمية
النفطية والصناعية وحماية البيئة**34** المها في تونس
برنامج لاكتاره في حديقة سيدي توي**36** بحر آرال: صحراء ملح
السفن المهجورة على الرمال شواهد
لأعظم كارثة بيئية من صنع الإنسان

Turning Oil Revenue into Technology (editorial by Najib Saab), 9 - Desertification: A Problem for the Poor (cover story), 16 - Integrated Coastal Management in the Gulf, 22 - GIS Applications in the Arab World, 24 - Lebanese-Syrian Environment Forum: United in Nature and Pollution, 28 - Oryx in Tunisia, 34 - Aral Sea: A Desert in Europe, 36 - Foot and Mouth World Scare, 44 - Energy for the Environment of Tomorrow, 46 - International Environment at a Crucial Junction, 50 - Quarries Destroying Lebanese Mountains, 58 - Interview with Elizabeth Dowdeswell, Former Executive Director of UNEP, 54

Earth Watch, 5 - Environment Forum, 10 - Arab Environment News, 12 - World Environment News, 42 - Environment Market, 54
Green Library, 56 - Calendar, 57 - Time for Action, 58 - Win with the Environment (Environment & Development Competition)

يحصر البعض موضوع البيئة في السياحة والمناظر الطبيعية، وكأنها مسألة تجميل وترفية فقط. ويتحدث كثيرون عن البيئة في إطار تنظيف النفايات. ويربطها آخرون بأعمال التشجير وتنسيق الحدائق.

هذه كلها مسائل في صلب البيئة، غير أن الموضوع أوسع وأعمق. فالبيئة تعني أساساً إدارة الموارد الطبيعية، لترشيد استخدامها وتنميتها وليس فقط لل توفير فيها.

هذه تساولات تواجهنا كل شهر حين نقرر مواضيع «البيئة والتنمية». فكم من الصفحات نعطي للطبيعة؟ وماذا نخصص للصناعة والتلوث وإدارة الموارد؟

ووسط تزايد التعديات على الطبيعة والموارد عبر العالم العربي، تواجهنا كل شهر مشكلة أخرى، هي تحديد الحجم الذي نخصصه للكوارث في مواجهة صفحات المعلومات والمشاركات.

هذا الشهر وصلتنا رسالة من قارئ جزائري، فيها معلومات وصور مخيفة. فهي تتحدث عن رحلات صيد برّي يقوم بها زوار من خارج البلد، تتم فيها ممارسات مخيبة بحق الطبيعة والحيوان، حيث تُفَاقِع عيون حيوانات نادرة وتُنْخَرُ رؤوسها وتُبَقَّرُ بطونها، لاستخراج أجزاء يعتقد الصيادون وزبائنهم أنها مفيدة لاطالة العمر وقوّة الرجال.

ومما جاء في الرسالة: «على مشارف مخمبات الصيادين، وقفنا على درجة كبيرة من التذمر والاستياء لدى عامة المواطنين. وهذا نتيجة طرق صيد الحيوانات والطيور التي لا تمت بصلة لأدنى شروط الصيد كريaticة لها أخلاقيتها وأصولها. وما يتقدّم به أهالي المنطقة الطريقة التي يقدم بها الصيادون الوافدون هدايا للصقور المستعملة في الصيد، إذ يعمدون إلى شراء خرفان وجاء لا تتعدي الثلاثة أشهر، ويتم تجميعها وسط «زريبة»، ثم تطلق الصقور لتفقاً عن الماشية، التي يتم ذبحها في ما بعد وتقدم وليمة للصقور. ولا يتردد الصيادون في البحث عن بيوض طيور نادرة لأخذها معهم إلى بلدانهم».

ويبدو أن وراء هذه الممارسات بعض الذين يدعون الاهتمام بالطبيعة والحيوان، فإذا بهم يفترسون الحيوانات النادرة كطرائد إشباعاً لرغباتهم.

«البيئة والتنمية» ترى أن من واجبها فضح هذه الممارسات، بهدف إيقافها ومعاقبة مرتكبيها.

لذا سنتابع الموضوع ونحقق في تفاصيله للوصول إلى تقرير يعلن الحقائق ويبعد عن الشائعات.

ليست هناك مواضيع محظورة على صحفة البيئة الرصينة.

البيئة والتنمية

البيئة والتنمية



رئيس التحرير - المدير العام نجيب صعب

رئيس التحرير التنفيذي راغدة حداد
مديرة الأبحاث والتدريب بوجوص غوكاسيان
أمانة التحرير عماد فرات الأشرف الفني عجاج العراوي
النشاطات المدرسية/البيئيون الصغار غير مكي البرنامج الخاصة وسيم حسن
الترويج والاشتراكات أمل المشرفة

الصور: كريستو بارس، ساكو بيكاريان، رويتز - الرسوم: لوسيان دي غروف
الإخراج: برومسيستمنز إنترناشونال - التنفيذ الإلكتروني: جمال عواضة
الطباعة: شمالي آند شمالي - لبنان

البيئة والتنمية مجلة شهرية تصدر عن شركة المنشورات التقنية المحدودة
بالتعاون العلمي مع مركز الشرق الأوسط للتكنولوجيا الملاينة - المدير المسؤول نجيب صعب

المجلس الاستشاري

د. مصطفى كمال طلبة (مصر)، د. عبد الحسن السديري (السعودية)
د. جورج طعمة (لبنان)، د. تشارلز لايغر (سويسرا)

التحرير والإدارة: بناية طرزي، شارع لبنان، الحمراء، بيروت، لبنان
المواسلات: ص. ب 5474 - 113 الحمرا، بيروت 2040، لبنان
هاتف: (+961) 1-341323، (+961) 1-346465، فاكس: (+961) 1-346465



E-mail: envidev@mectat.com.lb
<http://www.mectat.com.lb>



طبع هذه الجلة على ورق أعيد
تصنيعه بطريقة سلية بيئياً

Environment & Development

The leading pan-Arab environmental magazine is published monthly by
Technical Publications Ltd. in scientific co-operation with
Middle East Centre for the Transfer of Appropriate Technology (MECAT)

© 2001 by Technical Publications

Tarazi Bldg., Labban Str., Hamra, Beirut, Lebanon
Tel: (+961) 1-341323, (+961) 1-742043 - Fax: (+961) 1-346465
Mailing Address: P.O.Box 113-5474, Hamra Beirut 1103 2040, Lebanon

Publisher/Editor-in-Chief **Najib Saab**

Executive Editor **Raghida Haddad**
Director Research & Training **Boghos Ghougassian**

Advisory Board: Mostafa Kamal Tolba (Egypt), Abdelmuhsin Al-Sudeiry (Saudi Arabia), George Tohme (Lebanon), Charles Egger (Switzerland)

الاشتراك السنوي

لبنان: 60,000 ل.ل. جميع البلدان العربية: 50 دولاراً أميركياً
بقية أنحاء العالم: 75 دولاراً أميركياً
المؤسسات والهيئات الرسمية: 150 دولاراً أميركياً

Annual Subscription

Lebanon LL 60,000, All Arab Countries: US\$ 50, Other Countries: US\$ 75
Institutions: US\$ 150

Advertising Sales

Coordination Office: P.O.Box: 113-5474, Hamra Beirut 1103 2040, Lebanon
Tel: (+961) 1-742043, Fax: (+961) 1-346465
E-mail: advert@mectat.com.lb

وكيل التوزيع الرئيسي في جميع أنحاء العالم: الشركة اللبنانية للتوزيع الصحف والمطبوعات
هاتف: (+961) 1-368007، فاكس: (+961) 1-366683، بيروت، لبنان.

وكالء التوزيع المحليون: لبنان الشركة اللبنانية للتوزيع الصحف والمطبوعات بيروت، هاتف 01-368007
الجمهورية العربية السورية المؤسسة العربية السورية للتوزيع المطبوعات دمشق،
هاتف 011-2127797. الأردن شركة وكالة التوزيع الأردنية عمان، هاتف 06-4630191 الكويت
الشركة المتحدة للتوزيع الصحف والمطبوعات الكويت، هاتف 2412820. المملكة العربية السعودية
الشركة السعودية للتوزيع جدة، هاتف 02-6530909. قطر دار الثقافة الوجهة، هاتف 622182
الامارات للطباعة والتشر والتوزيع دبي، هاتف 04-2623920. دولة الإمارات العربية المتحدة شركه
الجررين دار الألام للنامة، هاتف 7257777. سلطنة عمان المتحدة لخدمة وسائل الاعلام مسقط،
هاتف 707922. مصر مؤسسة الأهرام القاهرة، هاتف 02-5786100. المغرب الشركة الشرقيه للتوزيع
والصحف الدار البيضاء، هاتف 02-400223. تونس الشركة التونسيه للصحافة تونس، هاتف
0181-7423344. بريطانيا Universal Press Distribution Ltd.، هاتف 0222499



28

لبنان وسوريا: شراكة في الطبيعة والتلوث
وزيرا البيئة في البلدين وأمين عام المجلس الأعلى السوري- اللبناني
في ندوة «البيئة والتنمية»



60

إليزابيث داودسويل: برنامج الأمم المتحدة
للبيئة في مرحلة انتقالية
مقابلة مع المديرة التنفيذية السابقة لـ«يونيب»

الأبواب الثابتة

سوق البيئة	54	مرصد الأرض	5
المكتبة البيئية	56	منبر البيئة	10
المفكرة البيئية	57	البيئة العربية	12
دقت ساعة العمل	58	البيئة حول العالم	42

اقرأ وارجح

مسابقة مجلة «البيئة والتنمية» لجميع القراء في العالم العربي
داخل محقق البيئيات الصغار

لبنان 5000 ل.ل، سورية 75 ل.س، الأردن 5، دينار، الكويت 1، دينار
الامارات العربية المتحدة 12 درهماً، قطر 12 ريال، البحرين 5، دينار
المملكة العربية السعودية 15 ريالاً، عمان 5، دينار، مصر 4 جنيهات
تونس 2 دينار، المغرب 20 درهماً، قبرص 3 جنيهات، اليونان 500 دراخماً
بريطانيا 2 استرليني، فرنسا 20 فرنكاً

البيئة والتنمية

نظرة ثاقبة على البيئة والطبيعة



البيئة والتنمية هي مجلة البيئة والطبيعة الأولى في العالم العربي. إنها مجلة الرأي الحر التي تعطيك صورة ثاقبة عن كل ما يؤثر على الكائنات الحية، وكانت تفكر أو تمشي أو تطير أو تسبح. إنها المجلة الخضراء الرائدة في تحقيقاتها المصورة الشيق.

أحدث المعلومات عن البيئة العربية والعالمية تقرأها مطلع كل شهر في **البيئة والتنمية**.

إذا كنت من محبي البيئة والطبيعة فان **البيئة والتنمية** هي مجلة لك أنت.



تحويل النفط الى تكنولوجيا

الثروات الطبيعية في آسيا وافريقيا هي اما غير مكتشفة بعد او يتم استنزافها بأسعار تقل عن قيمتها الفعلية، ضمن شبكة من العلاقات الاقتصادية الدولية تضع موارد العالم في خدمة الدول الصناعية وفق شروطها هي. ويقول الدكتور فاروق الباز، العالم الأميركي المصري الأصل، ان علوم الأرض نشأت في أوروبا، وهي القارة الوحيدة الخالية من الصحراء، لذا لم يهتم علماء الجيولوجيا الأوائل بتضاريس الاراضي الجافة وبيئة الصحراء. ومع ظهور النفط، اتجه اهتمام الغرب الى جمع المعلومات الكفيلة باستثمار موارد البلدان الصحراوية بأسعار رخيصة، وبما يفيد مصالحه هو.

ومن المفارقات الصارخة لأنعدام العدالة في التعامل مع الثروات الطبيعية تتعزز النفط. فالمعروف أن معظم الاحتياطات النفطية موجودة خارج الدول الصناعية، في آسيا وافريقيا تحديداً، وتستقطب الدول العربية الحصة الكبرى منها. وهذا يفسر أن سعر النفط في الأسواق هو دائمًا أعلى من قيمته الحقيقية كمورد طبيعي محدود ومعرض للنضوب. فهو تم تسعير النفط بناء على قاعدة الوفرة والعرض والطلب، لكن ثمنه أضعاف ما هو عليه.

لو كانت الدول الصناعية تملك معظم الاحتياط النفطي العالمي، هل كانت لتقبل بأن تبيعه رخيصاً للدول النامية، بأسعار لا تجاري نسب التضخم العالمية؟ ولماذا لا يتحرك سعر النفط، طبيعياً، مع التضخم وحركة السوق؟ ولماذا لا يتم ربطه بالقوة الشرائية؟ إن سعر النفط، على مستوىاته الحاضرة التي تعتبر مرتفعة، لا يجاري ارتفاع كلفة المنتجات والخدمات الصناعية والعلمية والتكنولوجية التي اشتراطتها الدول النفطية من الدول الصناعية خلال الفترة بين عام 1973، مثلاً، حين كان معدل سعر البرميلخمسة دولارات، والتسعينيات حين انخفض إلى ما دون عشرة دولارات، واليوم حين وصل إلى حدود ثلاثين دولاراً. ورغم هذا، ما زال أقل من مستويات التضخم وأسعار الخدمات في الدول الصناعية. فعندما طالب الدول الصناعية بزيادة كميات إنتاج النفط لتخفيض الأسعار، هل ترى أن هذا هدر لموارد عالمية معرضة للنضوب يخل بالتوازن البيئي، أم أن نظريات الحفاظ على الموارد لا تنطبق على الدول النامية؟ ولماذا تنتظر الدول الصناعية من الدول النامية المنتجة للنفط هدر ثرواتها بكميات كبيرة لتخفيض الأسعار اليوم، بدل حفظها لآجيال المقبلة؟

حديث كثير يدور عن التحول إلى مصادر الطاقة المتتجدة النظيفة، من الرياح والشمس والحرارة الجوفية. وهي جميعاً خيارات مستقبلية لا مفر منها، وعلى العرب التحضير ليكونوا شركاء في تطوير تكنولوجياتهامنذ اليوم، لأن يتذمروا طرحها في الأسواق لشرائهما ك مجرد مستهلكين.

والى أن تصبح مصادر الطاقة الجديدة أمراً واقعاً، يجب أن يحصل المنتجون على سعر حقيقي للنفط، يعبر عن الحاجة الاقتصادية اليه. وهذا سيتيح للدول النفطية استخدام دخلها الحالي من التصدير في مشاريع لتطوير تكنولوجيات الطاقة الجديدة، مما يؤهلها مستقبلاً للاستمرار في إنتاج الطاقة وتصديرها، لكن هذه المرة من الرياح والشمس. والمنطقة العربية كلها تقع ضمن أغنى حزام شمسي في العالم، يتمتع بجدوى عالية لاستثمار الطاقة الشمسية النظيفة. هكذا تؤدي الادارة الحكيمية لموارد النفط اليوم، واستثمارها في التكنولوجيا المتطورة، إلى التحكم بمصادر الطاقة المتتجدة في المستقبل.

جاء من أقنع الدول النفطية يوماً أن مصلحتها تقضي بزيادة الانتاج لتعويم السوق وإبقاء سعر النفط منخفضاً، لعدم تشجيع الدول الأخرى على تطوير تكنولوجيات بديلة قد تفضي في النتيجة إلى الاستغناء عن النفط. وقد ثبتت اليوم عقم هذه النظرية، إذ إن نتائجها الوحيدة كانت هدر موارد الدول المنتجة بسعر رخيص وابقاءها معزولة عن التطور التكنولوجي.

الخيار الوحيد الذي يحفظ مصالح الأجيال المقبلة هو تحويل دخل النفط إلى استثمارات في الإنسان وتقنيات المستقبل.



بقلم نجيب صعب

**على العرب
أن يكونوا
شركاء في
تكنولوجيابالبيئة
لامجرد
مستهلكين**



د. عبدالعزيز بن حامد أبو زنادة

الأمين العام للهيئة الوطنية لحماية الحياة الفطرية وانمائها
الرياض، المملكة العربية السعودية

البيئة إلا الآن، في حين أن أعمال الدكتور محمد القصاص ملأت دنيا العرب وشغلت بيئي العالم، خصوصاً في أبحاث مكافحة التصحر. هل ما زال العرب يرثون تحت عقدة الأجنبي المتفوق.

د. محمد ناصر عبد الوهاب
القاهرة، مصر

مؤسسات البيئة العربية في غيبوبة

يسعدني كثيراً أن أعبر لكم عن سروري بما تقدمونه من طروحات قضايا هامة، سواء في الصحافة المحلية والערבية أو في مجلة «البيئة والتنمية». وأتمنى لكم وللمجلة المزيد من التوفيق والنجاح في مسيرتها نحو تحقيق أهدافها الخيرة.

لقد قرأت باهتمام كبير افتتاحية عدد آذار (مارس) من «المجلة والتنمية»، بعنوان «مؤسسات البيئة العربية في غيبوبة»، التي نشرت أيضاً في صفحة «قضايا» في جريدة «الحياة». أمل أن يكون في ما سترضتموه من طروحات وما أشرتم به من ملاحظات قيمة دافع لمزيد من الاهتمام العربي، ممثلاً في مؤسساته العاملة في هذا المضمار، بمثل هذه المنتديات الكبرى التي تبحث في هموم البيئة والتنمية المستدامة.

يالها من صورة مشرقة للمستقبل: «نقلات عملاقة تشحن الهيدروجين من موقع انتاجه في الخليج، وكابلات تقطع الصحاري والمحيطات لنقل الكهرباء النظيفة المتولدة من الشمس في الصحراء العربية إلى مدن العالم». موضوع غلاف عدد آذار (مارس)



الماضي «سيارة وقودها ماء» أعاد إلى الأمل بعد أفضل للعرب. فهم ظلوا يتغنون بأمجاد الماضي، حين كانوا يصنون العلم وينقلونه إلى الغرب. واكتفوا بالذكرى والافتخار حتى سبقهم من كانوا عندهم ينقلون. فلعل انطلاقة «سيارة الماء» من دبي تكون فاتحة عودة العرب إلى ريادة العلم الحديث.

سمحة عبد الستار
عمان، الأردن

القصاص فعلاً أول الفائزون

أحسنتم باختيار عنوان «القصاص وكارت أولاً الفائزون» لعرض نتائج جائزة زايد الدولية للبيئة في عدد آذار (مارس). فمع احترامنا للجنة التحكيمية، ولجميع المرشحين، استغربنا كثيراً فوز الرئيس الأميركي السابق جيمي كارتر بالجائزة الأولى. فنحن لم نسمع عن «بطولاته»

على جهودكم في إنتاج هذه الرائعة العصرية، وأوكد لكم أنها ستكون أول مجلة على قائمة مشترياتي كل شهر.

محمد مبيض
mmoubayed@infotech

■ «البيئة والتنمية» توزع جيداً في بلدان المغرب، وكثيرون يقرأونها من المهتمين بيئياً. ولكن قلماً نقرأ فيها مقالات خاصة بالمغرب العربي.

أ. الرفيفي

الرباط، المغرب
earrafioui@.com

المحرر: نحاول تغطية الشؤون البيئية في جميع البلدان العربية، ولا يخلو أي عدد من أخبار بيئة المغرب العربي. وندعك بنشر مقالات أكثر عن المغرب في المستقبل القريب.

■ «النادي العلمي» جمعية بيئية جزائرية، وفيه مركز توثيق. ونحن بحاجة إلى مراجع بيئية عربية. نأمل التعاون معكم.

سليم لشخب
رئيس النادي العلمي، الجزائر
s.lachkhab@caramail.com

■ أود أنأشكركم على ما تقومون به من جهود لخارج هذا العمل الناجح

■ لم لا تنشرون تقريراً صحافياً عن الشباب الذين شاركوا في المسابقة الدولية للباحثين البيئيين الشباب (WYRE) وعن مشاريعهم، ولقاءات صحافية معهم؟ إنهم يستحقون التكريم، شجيعاً لهم وتحفيزاً غيرهم.

ASA SAR
abetterearth@hotmail.com
المحرر
نشرنا مقالاً حول هذا الموضوع في عدد شباط (فبراير) 2001.

■ طالعت باهتمام نتائج الاستطلاع البيئي العربي الذي أجرته «البيئة والتنمية»، وذلك على موقع المجلة على شبكة الانترنت. لكنني لم أجده إشارة إلى عدد المشاركين في الاستطلاع.

جياني ساورز
جامعة برنسون، الولايات المتحدة
jlsowers@princeton.edu
المحرر: شارك في الاستطلاع 881 شخصاً من 18 بلداً عربياً و7 بلدان أجنبية.

■ فرحت كثيراً عندما لمحت «البيئة والتنمية» معروضة على منصة. أحسست كمن يجد كنزآ، وتسائلت كيف فاتتني طوال هذه المدة ولم أعرف بوجودها من قبل. أهنتكم

■ أرجو من قراء «البيئة والتنمية» الذين يملكون معلومات حول قطة غوردون البربرية، التي تقطن شبه الجزيرة العربية وخصوصاً دولة الإمارات العربية المتحدة، تزويدي بالمعلومات التي في حوزتهم حولها. فإنكم عمل على تأسيس موقع على الانترنت لحماية هذا النوع.

سوزان هيوز
دولة الإمارات العربية المتحدة
seracky_env@hotmail.com

■ أنا مستشار قانوني وعضو فعال في عدة لجان وجمعيات لحماية البيئة في السعودية، كما أتمنى مشاركتك في مجلتك الرائعة المتميزة.ولي اقتراح: لماذا لا يعرّب موقعكم على الانترنت؟ أتمنى أن تتاح لي الفرصة لخدمتكم وخدمة البيئة السعودية.

أحمد المحيميد
مستشار الملك فهد، الرياض، السعودية
ahmed_legal@yahoo.com
المحرر: نعمل على تعريب موقع المجلة على الانترنت، أملين افتتاح الموقع العربي قريباً.

■ أود تبادل المعلومات مع المهتمين بالسلاحف البحرية على الشاطئ اللبناني. **رغيد شراوة**
Raghidouch89@hotmail.com

■ أنا من قرائكم الدائمين، وأتمنى أن تتحققوا الأهداف التibilية التي تتضمنون. وقد أهديت مؤخرًا أشتراكاً في «البيئة والتنمية» إلى أحد الزملاء في سوريا. إن لي اهتماماً خاصاً بصناعة زيت الزيتون ومعالجة منتجاتها، فأمل أن تقرأ قريباً الجديد في هذا الموضوع.

فتحان علي عيزوقي
الخبر، المملكة العربية السعودية
ka_first@hotmail.com

■ أنا استاذة وباحثة في كلية الأدب في فاس. وقراءتي لـ«البيئة والتنمية» حمسوني على الكتابة حتى في موضوع التلوث.

جميلة زيان
جامعة فاس، المغرب
fechtaala@arabia.com

الحركة البيئية العربية

قرأت المقال الافتتاحي لعدد شباط (فبراير) الماضي «المنظمات الدولية غطاء لسحق البيئة». وأتسائل: هل هناك حركة بيئية في البلدان العربية حالياً؟ وكيف يمكن مقارنتها بالحركة القائمة في لبنان؟ لقد بحث طويلاً على الانترنت وفي مجموعات المكتبة الأميركية عن معلومات بهذا الخصوص، فلم أجد شيئاً. فأرجو أن ترشدوني إلى مراجع حول الحركة البيئية في العالم العربي أو في بلدان عربية. وأود أن أعلمكم أنني نصحت أكاديميين وباحثين من أصول عربية شاركوا في مؤتمر عقد مؤخراً في جامعة كاليفورنيا في لوس أنجلوس باقتئان «البيئة والتنمية» كمرجع ليس فقط للبيئة العربية بل للبيئة العالمية أيضاً.

غلوريا صليبا

جامعة كاليفورنيا في لوس أنجلوس
الولايات المتحدة
gosaliba@ucla.edu

المحرر

أرسلنا إليك لائحة بالمراجع، القليلة أساساً.

جمعية حماة البيئة في الجزائر

أود أن أعلن من منبر «البيئة والتنمية» عن بروز جمعية بيئية في الجزائر اعتمدت مؤخراً تحت اسم «جمعية حماة البيئة لولاية الوادي». وستكون، باذن الله، من الجمعيات الرائدة والفاعلة. ونريد منكم توجيهها لكتيفية تكوين مكتبة للثقافة البيئية، مع الأخذ بعين الاعتبار أن الامكانيات المادية لجمعيتنا محدودة، على الأقل في طور النشوء.

زكريا مخلوق

جمعية حماة البيئة لولاية الوادي
ص.ب. 66، شارع القدس، الوادي، الجزائر

المحرر

من المؤسف أن الكتب البيئية قليلة في المكتبات العربية. والمنشورات البيئية العربية محدودة الانتشار لأن معظمها يوزع على نطاق محلي ضمن البلد الذي تصدر فيه. يمكنكم مباشرة مسامحكم باقتئاء «المكتبة البيئية» في مجموعات مجلـة «البيئة والتنمية». وهي تضم مجموعة كتب ضمن سلسلة «قضايا بيئية» وسلسلة «العمل الشخصي» وسلسلة «البيئي الصغير» و«دليل التنشاطات للناوبي البيئية المدرسية»، بالإضافة إلى مجلـات «البيئة والتنمية» التي تشكل موسعة بيئية شاملة.

كماندú المؤسسات والهيئات البيئية العربية إلى تزويدكم بمنشوراتها على عنوانكم المثبت أعلاه.

تحية من لبناني فخور

أود فقط أن أقول لكم إبني، كمواطن لبناني، فخور بقيام مؤسسة «البيئة والتنمية» في لبنان. واني أؤيد خطواتكم بقوة. وأتمنى أن تواصلوا عملكم بعناد، وأن يشارركم الجميع، لكي تحفظ وطننا الجميل لأجيال آتية.

دانى موسى
بيروت، لبنان

رأي القراء

التخطيط العمراني الشامل حلقة مفقودة في عملية التنمية وحماية البيئة

إن حماية البيئة وتطويرها عملية معقدة ومتداخلة الاختصاصات، لا يمكن حلها وتوجيهها بشكل صحيح باستخدام المنجزات التقنية والتكنولوجيا العصرية واتخاذ التدابير الاجتماعية والتشريعية والتربوية فحسب. فالاهم من ذلك كله إعطاء الأولوية القصوى لعملية التخطيط العمراني بمفهومه الشامل المتطور والذي يعني التخطيط العمراني بمستوياته الثلاثة، القطري والإقليمي والمحلي، وليس بمفهومه الدارج والذي ينحصر في تخطيط المدن والقرى ضمن حدودها الادارية. هكذا تأخذ هذه العملية دورها الحيوي والمحوري في الحفاظ على البيئة الطبيعية وخلق بيئة حضرية إنسانية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالعوامل البيئية والاجتماعية والاقتصادية، بحيث يكون التأثير التقني للوسط المعيشي موجهاً لمصلحة الإنسان وقادته وليس العكس، وبحيث يغدو التخطيط بمفهومه الشامل أحد أقوى الوسائل لتفجير طاقات الرأسمال البشري الهزيلة حالياً بسبب عدم تكيف البيئات مع الأوضاع الطبيعية للحياة.

إن دور التخطيط العمراني الشامل بهذا المفهوم هو صياغة النظرية المتكاملة لحماية وتطوير البيئة بما يحقق الأهداف التنموية والحضارية لتطوير الفرد والمجتمع. كما أن التخطيط العمراني الشامل من هذا المنطلق يمثل النشاط الوقائي لحماية البيئة، وهو الجانب الأكثر فعالية وجذوبي من النشاط العلاجي الذي تمارسه بقية الاختصاصات (التقنية، الاجتماعية، التربوية، التشريعية) لحماية البيئة. ومن هنا فإنه يكتسب هذه الأهمية المطلقة ويشكل خياراً استراتيجياً لحماية وتطوير البيئة وإداة

فعالة في توجيه وضبط عملية التحضر والنمو الاقتصادي وتعزيز القيم الإيجابية للبيئة الطبيعية ومنع تلوينها وتخريبها والخلال بتوازنها. والقاعدة الذهبية تقول: درهم وقاية خير من قنطرة علاج. إن تبني الخيار المذكور في الاستراتيجيات الوطنية للبيئة يتطلب من السلطات المسؤولة في أقطارنا العربية، المنوط بها رسم الاستراتيجيات والسياسات والخطط البيئية والتنموية، إيجاد الهيكلية المؤسساتية المناسبة بالتعاون مع بقية السلطات والمؤسسات لممارسة التخطيط العمراني بمفهومه الشامل وضمن أولويات محددة ومن خلال هيئات استشارية تتضمن الكوادر والخبرات والمهارات اللازمة. ولا بد من التنويه بأهميةربط هذه الهيكلية العامة بالسلطة التقنية وعلى أعلى المستويات وبما يتناسب وحجم المهام ومستوى القرارات الموكولة إليها، وبالعلاقة العضوية القائمة بينها وبين الجهات المسؤولة عن الادارة البيئية والتخطيط الاقتصادي والاجتماعي. إذا تم لنا ذلك فيكون بالامكان تحقيق الرابط اللازم بين عمليتي التخطيط العمراني والتخطيط الاقتصادي ومقتضيات البيئة. وهي الحلقة المفقودة في عملية التنمية بشكل واضح والتي تتجسد عنها معظم المشاكل البيئية.

إن ترجمة الخطة الإنمائية الاقتصادية والاجتماعية عملياً، ورسم الصورة العمرانية المستقبلية للأقاليم والأقطار ضمن المعطيات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، ضرورة ملحة وإداة أساسية إذا كان يريد حقاً أن تتجنب المزيد من المشاكل البيئية والتأثيرات المؤذنة للتدمير البيئي وتدمير الصحة النفسية والجسمية للإنسان وتجنب المزيد من الخسائر الاجتماعية الفادحة التي لا تقدر بثمن. وبناء الصورة العمرانية المستقبلية على مستوى الأقاليم وعلى المستوى القطري يجب أن يأتي في إطار التسلسل المنطقي للعملية التخطيطية، بدءاً من المستويات الأعلى باتجاه المستويات الأدنى ووفقاً للقاعدة الأساسية التالية: إن أي تخطيط مجتزأ، مهمًا بل من حد الكمال، ليست له أي قيمة عملية ما لم يكن موضعًا توضيعاً سليمًا في تخطيط أشمل وأعم يراعي مقتضيات البيئة كلّها.

إن مجموع العالجات التخطيطية لأية منطقة على مستوى التخطيط المحلي لا يعطي بالنتيجة معالجة صحيحة على مستوى التخطيط الإقليمي، إذا كانت هذه المنطقة تعاني أصلاً من معالجة غير صحيحة على المستوى التخطيطي الأعلى. وغياب التخطيط العمراني على المستوى الإقليمي والقطري والأخطاء الناجمة عن ذلك مكافة جداً وغير قابلة للتعديل والتغيير، وعدم اتخاذ قرار في مسألة حيوية كهذه تطال جوهر السياسة البيئية يماثل بالنتيجة اتخاذ قرار خاطئ.

التخطيط العمراني بمستوياته القطري والإقليمي لا يعني تراكمًا للممناطق الحضرية على غرار ما حصل حتى الآن، وهو ليس توصيًّاً ومؤشرات لما هو كائن و يجب الا يكرر، كما أنه ليس ثبتاً بينيًّا للمعطيات الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية. إنما هو الصورة العمرانية المستقبلية المتكاملة التي تتحقق التطور السليم والمتوازن بيئياً وديموغرافياً واقتصادياً وعمرانياً للأقاليم كافة وعلى مستوى القطر ككل، أخذة بعين الاعتبار الأهداف العامة على مستوى القطر وتحقيق التكامل والترابط الوظيفي والفراغي بين عناصر الانتاج وعناصر الخدمات، لخلق أفضل الظروف للإنتاجية والاسكانية والخدمة والحفاظ على الموارد الطبيعية والتوازن البيئي وتعزيز قيمة الاجتماعية بالصورة التي تكفل للأجيال القادمة العيش في بيئة إنسانية نظيفة وغير مخربة.

إن تبني خيار التخطيط العمراني الشامل ليس ضرباً من اليوتوبية الأكاديمية، وإنما هو الموقف العلمي والمنهجي العملي للتعامل مع البيئة بشكل واع وهادف وفعال. وهو وإن بدا صعب المنال لما يمكن أن يكتنفه من صعوبات في البداية، إلا أن مشوار الألف ميل يبدأ بالخطوة الأولى.

نصر البكور
مهندس معماري، حلب، سوريا

ادارة جديدة لدراسة المواقف الدولية للبيئة في السعودية

الرياض- أنشأت الهيئة العربية السعودية للمواقف والمقاييس إدارة جديدة لدراسة المواقف القياسية الدولية للبيئة. وأوضح الدكتور خالد بن يوسف الخلف مدير عام الهيئة أنه يجري حالياً اعتماد المواقف القياسية الدولية للبيئة من قبل المنظمة الدولية للتقييس، والعمل على إصدار شهادات مطابقة للمواقف الدولية للجهات التي تقدم بطلباتها إلى الهيئة. ولفت الشركات السعودية إلى صدور النسخة الجديدة المعدلة من المواقف القياسية الدولية لأنظمة إدارة الجودة «إيزو 9000» من قبل المنظمة الدولية للتقييس، التي تراجع المواقف القياسية الصادرة عنها بصفة دورية كل خمس سنوات.

مجلس إدارة جديد

لجمعية أصدقاء البيئة في أبوظبي

أبوظبي- توزعت المناصب الإدارية على مجلس الإدارة الجديد لجمعية أصدقاء البيئة في أبوظبي، كالتالي: محمد ميزر خليفة المهيري رئيساً، حسن أحمد محمد الحوسني نائباً للرئيس، عبدالله هاشم الحبشي أميناً السر

العام، أحمد محمد صالح الهرموسي مسؤولاً مالياً، أسماء محمد الفراج الكتبى وسامية عبدالله الشامسي وعلى عبدالله الاستاد وناصر خميس الظاهري ومحمد خميس السويدي أعضاء في مجلس الإدارة.

انفجار السكاني في المدن العربية

القاهرة- خلصت دراسة لمنظمة المدن العربية إلى أن النسبة السكانية في هذه المدن ازدادت من 46,9 في المئة عام 1975 إلى 61,9 في المئة عام 1995. وتوقع أن تصل سنة 2020 إلى 77 في المئة، محذرة من خطر الانفجار السكاني للمدن العربية. وأشارت الدراسة إلى أن هذه الزيادة توثر سلباً على النواحي الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، حيث يتضمن الانتاج الغذائي وتتفاقم معدلات البطالة ويزداد التدهور البيئي من جراء توسيع السكن العشوائي، وخاصة في الدول غير النفطية، إلى مخاطر تناقص الرقعة الخضراء بسبب البناء على المساحات الزراعية وازالة الغابات ومن ثم القضاء على الغطاء النباتي الذي يحمي التربة والبيئة من مختلف أشكال التدهور، فضلاً عن زيادة التلوث في المدن العربية بنسبة 60 في المئة. وأوضحت الدراسة أن الزيادة السكانية في المدن

قطر الثالثة عالمياً في قطاع الغاز واستثمار تريليون دولار عالمياً في الطاقة بحلول 2010

من 60 ألف برميل يومياً إلى 137 ألفاً مع تحديد جميع مراقب المصفاة، على أن يستكمل المشروع في الربع الأول من سنة 2002، إضافة إلى تنفيذ التوسعة الرابعة لشركة قطر للأسمدة الكيماوية التي ستضعها في مقدم الشركات العالمية المنتجة للأسمدة.

ولفت رئيس «إكسون موبيل» لي ريموند إلى أن تلبية حاجات العالم من الطاقة بحلول سنة 2010 قد تحتاج إلى أكثر من تريليون دولار من الاستثمارات الجديدة في مجالات التنقيب والإنتاج خلال هذا العقد. وأوضح أن ربع موارد الغاز ستكون من الشرق الأوسط، وأن هذه المنطقة ستبقى ركناً أساسياً في تأمين المعروض العالمي من الطاقة. وأشار ريموند إلى أن تطوير شبكة أنابيب الغاز في منطقة الشرق الأوسط سيطرور استهلاك الغاز الطبيعي في المنطقة، وأن أنبوب الغاز القطري الذي سينتهي في 2004 سيتيح فرصةً جديدة للتتوسيع والنمو الاقتصادي، وأنهى على تعاون السلطات السعودية في الإسراع في تطوير مواردها الغازية، قائلاً: «إن بعد نظر المسؤولين في هذا البلد أدى إلى انتهاج سياسة تطوير طاقة جيدة بیناً وجاذبة في إطار مصلحة الجميع».

وحض ريموند الحكومات على الإسراع في الانتقال من مرحلة الاكتشاف إلى مرحلة الإنتاج التي تستغرق حالياً بين سبع وثمانين سنة.

وشرح نائب رئيس الشركة الكويتية للنفط نادر سلطان أسباب القرار الكويتي استيراد الغاز القطري. فأوضح أن الكويت تحتاج إلى استيراد الغاز بسبب سياستها النفطية المتماشية مع قرار «أوبك» خفض إنتاجها النفطي من 3,2 مليون برميل في اليوم عام 1972 إلى حوالي مليوني برميل في اليوم حالياً، وبما أن الغاز في الكويت مصاحب للنفط، ستشهد الكويت خلال العقد المقبل نقصاً في تلبية احتياجات الطاقة الكهربائية المحلية واحتياجات الطاقة للمصافي والمصانع الكيماوية، وهو ما دفع الكويت إلى عقد اتفاق مبدئي لاستيراد الغاز من قطر». وأفاد سلطان أن الشركة الكويتية للنفط هي التي ستستثمر الغاز القطري، لكنها لن تكون المستهلكة الأساسية له، فالمستخدم الأساسي لها الغاز سيكون وزارة الكهرباء في الكويت.

الدوحة - عبرت قطر، التي تملك عشر الاحتياط العالمي من الغاز، عن أملها في مد جاراتها في الخليج قريباً بالغاز عبر شبكة من خطوط الأنابيب. كان ذلك في مؤتمر الدوحة الرابع للغاز الذي افتتحه أمير قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، مشيراً إلى تطور جديد تشهده سوق الغاز الطبيعي حالياً، وهو تخصيص الدول المستوردة قطاعي الاستيراد والتوزيع وتركهما لعوامل السوق. ونبه الشيخ حمد إلى ضرورة التعامل بجدية مع هذا التطور قبل أن يصبح معيقاً يحد من نمو الطلب العالمي على الغاز، كون الدول والشركات المصدرة ستجد نفسها مضطورة للتعامل مع عدد أكبر من الشركات الأصغر حجماً والأقل ملاءمة من تلك التي كانت مسؤولة عن استيراد الغاز في السابق.

وتوقع وزير النفط والطاقة القطري عبد الله العطية أن تكون الزيادة في الطلب العالمي على الغاز بمعدل 2,7 في المئة سنوياً، وأن تصل حصته من مصادر الطاقة التقليدية إلى أكثر من 26 في المئة سنة 2020 في مقابل 22 في المئة الآن. وقال إن قطر تحتل المرتبة الثالثة عالمياً في قطاع الغاز باحتياط يفوق 500 تريليون قدم مكعب أو 10 في المئة من الاحتياط العالمي المثبت. وأضاف أن طاقة قطر الإنتاجية الحالية هي 13 مليون طن سنوياً، متوقعاً أن تصل إلى 30 مليون طن سنوياً قبل نهاية العقد الجاري. وعبر عن أمله في أن تتمكن قطر قريباً من تحقيق «الحلم الخليجي» ببناء شبكة من خطوط الأنابيب تؤمن احتياجات جيرانها من الغاز وتعزز من خطوات التكامل الاقتصادي بين دول المنطقة، في إشارة إلى مشروع «دلفن» الضخم الذي يصدر بليوني قدم مكعب من الغاز يومياً من قطر إلى أبوظبي.

وأشار العطية إلى أهم المشاريع التي تنفذ حالياً في قطر، وهو مشروع تعزيز استغلال الغاز لإنتاج بليون قدم مكعب إضافي يومياً من الغاز للسوق المحلي والتصدير، و1,3 مليون طن سنوياً من الإيثان وغاز البترول المسال، وحوالى 40 ألف برميل يومياً من المكثفات، ومشروع رأس لفان لتوليد 750 ميجاواط من الكهرباء وإنتاج 30 مليون غالون من المياه العذبة يومياً ويتوقع استكمال بنائه سنة 2003، ومشروع زيادة الطاقة الإنتاجية لمصفاة النفط

السياحة البيئية في العالم العربي: ورشتنا عمل لجمعية حماية وتنمية الثروة الحرجية في لبنان



رأي عربي أين العرب في القرارات الدولية؟

قضية البيئة لم تعد شيئاً من الترف، بل هي قضية القرن الحادي والعشرين. وتتناولها الدول على مختلف الأصعدة في المحافل الدولية.

نعم، نحن العرب لم نساهم في استنفاد طبقة الأوزون، ولم نساهم بشكل مؤثر في ظاهرة الاحتباس الحراري، ولا في انبعاثات غازات الدفيئة البشرية المصدر. ولم تلق بالتفايات في البحر ولا بالمخلفات النووية في باطن الأرض.

لكن التقنية الغربية، التي تسربت في استنفاد طبقة الأوزون، ما زلتنا نستخدمها. ولا خيار لنا الآن سوى تغييرها. واتفاقية تغير المناخ، بالإضافة إلى كونها ثقافة معنية بالبيئة، هي في الوقت نفسه تعمل على تشجيع مصادر بديلة للطاقة، وذلك تاميناً وتنويعاً لمصادر الطاقة لدى الدول الصناعية. وفي هذا ضرر على اقتصاد الدول المنتجة للنفط، ولكن لن يكون لنا خيار إذا تم الإجماع على تنفيذها سوى الأخذ بما جاء فيها.

السؤال هنا: لماذا لا تشارك الدول العربية في صنع القرارات المشكّلة لهذه الموثائق الدولية، منذ نشأتها فكرة، بدل أن تجد نفسها مدفوعة للقبول بما أجمع عليه الآخرون؟

إذا كان في الماضي نشتكي من قرارات الأمم المتحدة المعنية بالأمن والسياسة، فإن شكوكنا من الموثائق الأممية القادمة المتعلقة بالبيئة والاقتصاد والتجارة والشؤون الاجتماعية ستكون أكبر. وإن أعزوه هذا التخلف عن الانضمام والمشاركة في صياغة هذه الموثائق، ومحاولة توجيهها لخدمة المصلحة العربية أو على الأقل الحد من آثارها السلبية، إلى الأسباب الآتية:

- ضعف بعثتنا الدبلوماسية في أروقة الأمم المتحدة.

- ضعف الحضور العربي في وكالات ومنظمات الأمم المتحدة التنفيذية المختلفة.

- عدم دعم وتشجيع الحكومات العربية للعناصر العربية التي تمكنت من الوصول إلى وظائف مهنية في هذه المنظمات.

فهل نستفيد من الدرس ونتابع تطور هذه الموثائق أولاً بأول؟ وهل سنتعلم المشاركة في الحوار من أجل تفهم وإطلاع أكبر؟ وهل سنساهم مستقبلاً في تشكين العناصر العربية الناجحة من تقلد وظائف مهنية مهمة في المنظمات الدولية؟

عبد اللطيف سالم بن رجب
مدير مكتب اللجنة الوطنية لتغيير المناخ
(طرابلس، ليبيا)

«فعدنا 12 محمية طبيعية يجري البحث لتطويرها وتمويلها وإدارتها». مساعد المدير العام للهيئة الوطنية لحماية الحياة الفطرية وإنمائاتها / مركز التدريب للمحافظة على الموارد الطبيعية في السعودية، محمد سعد العيسى، شدد على غنى التنوع البيولوجي والمناخي في المملكة، حيث الصحاري كالرابع الخالي والغابات في منطقة عسير والمناطق المحمية البحرية والجلبية في القسم الغربي. وقال: «لدينا 15 منطقة محمية، يدخلها الجميع من دون أي رسم مادي. ونعمل في الهيئة على إعداد وتدريب المرشدين في المناطق المحمية. ولدينا 99 مركزاً لتدريب العاملين في المحافظة على الموارد الطبيعية. عن السياحة البيئية في مصر، أكد شريف رمضان من الهيئة العامة للتنمية السياحية على «ارتباط عنصري المكان والإنسان في تعزيز السياحة البيئية». فالسائح الأجنبي يسعى لرؤية أشياء جديدة لا يجدها في بلده، وهي من خصوصية البلد الذي يزوره وأصالته، قاصداً من رحلته أن تكون حلماً لا ينساه أبداً».

«السياحة البيئية في الأردن تتتوفر لها عوامل ممتازة»، قال مدير السياحة البيئية في الجمعية الملكية لحماية الطبيعة قصي أحمد، «فهناك العديد من الآثار، وأخفض بقعة على الأرض في منطقة البحر الميت، إضافة إلى الأنظمة الجبلية والصحراوية المتنوعة، وكلها تساعد على تسويق المنتج السياحي. إلا إن المشكلة تقع في حال طغيان أهداف الربح المادي على حمامة البيئة والطبيعة»، مضيفاً: «إن السياحة البيئية فكرة جديدة على المجتمع، ولا تزال مرتبطة بالتراث في الطبيعة وزيارة المحميات». وحول تجربة لبنان تحدث رامي سلمان، عضو جهاز التطوع في جمعية حماية وتنمية الثروة الحرجية، فركز على عمل القطاع الأهلي، «حيث نجهد لإيجاد الحافز الاقتصادي لدى السكان المحليين في المناطق التي تنشط فيها، بهدف حماية البيئة وتنميتها وتطوير السياحة البيئية. فلبنان في الأساس بلد سياحي، ويسعى لكي ينمو قطاع السياحة من دون إلحاق ضرر بالطبيعة، بل جعلها جاذباً سياحياً أساسياً».

الرملية - من نسرين ناصر الدين نظمت جمعية «حماية وتنمية الثروة الحرجية» في لبنان ورشتي عمل حول السياحة والبيئة، بالتعاون مع الجمعية الملكية لحماية الطبيعة في الأردن ومؤسسة هانز زايدل الألمانية، وبرعاية وزارة البيئة والسياحة اللبنانيتين. وأقيمت الورشتان في شباط (فبراير) الماضي في مركز المتوسط الحرجي في بلدة الرملية.

تحمّل الورشة الأولى حول التخطيط السياحة البيئية على مستوى موقع معين، مثل محمية أو بلدة، وذلك باعتماد محمية ضانا في الأردن كنموذج عمل. أما الورشة الثانية فناقشت تطوير السياحة البيئية في الدول العربية، وشارك فيها ممثلون عن قطاعات رسمية وخاصة وأهلية من لبنان وسوريا والأردن وال سعودية ومصر.

عن أهداف الدورة، تحدث مدير التطوير في الجمعية الملكية لحماية الطبيعة كريستيان جونسون، فقال إن الموردة وفرت سبلاً للتعاون والمناقشات حول إمكانات المنطقة لتطوير السياحة البيئية، القائمة على التعلم بالطبعية والمحافظة عليها في الوقت نفسه. وأضاف: «إن سبب اختيارنا لـلبنان لإقامة هذه الورشة جمال طبيعته وتنوعها. فهناك أنواع متعددة من المحميات الطبيعية في لبنان، كما أظهر المجتمع اللبناني في السنوات الأخيرة اهتماماً جدياً بالطبيعة والمحميات من خلال مبادرات محلية وفردية لإدارة وتسويق هذا النوع من السياحة.

وقدم المشاركون نماذج عن تطوير مفهوم السياحة البيئية في بلدانهم. مدير التخطيط والعلاقات الدولية في وزارة السياحة السورية صلاح الدين خربوطلي قال إن السياحة البيئية لم تتبادر بعد في سوريا، «وحاولنا في هذه الورشة الاستفادة من تجارب الدول الأخرى، فلدينا كل مقومات السياحة البيئية، ولكن خدماتنا محدودة. ويزور سوريا سنوياً نحو ثلاثة ملايين سائح، يشكل العرب 75 في المئة منهم. ونخطط للتوجه إلى أسواق واسعة كالدول الأوروبية والولايات المتحدة». وتحدث مدير السياحة في شركة «ترانسستور» أسامي التوني عن السعي لزيادة المحميات في سوريا بالتعاون مع مرفق البيئة العالمي (GEF)،

وعية مائية في مساجد الأردن

عمان - من خالد مبارك

عقدت في المركز الثقافي الإسلامي ندوة «الكافاء المائية والتوعية»،نظمتها جمعية البيئة الأردنية بالتعاون مع وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية ومشروع الكفاءة المائية. وقال المهندس أحمد الكوفي مسؤول التدريب إن الندوة، التي تعقد للمرة الثانية بمشاركة عدد من أئمة المساجد، تاقشت موضوع المياه في الأردن والدور الثقافي للمسجد ودور المرأة في ترشيد استهلاك المياه، خاصة في الظروف المائية الحالية، مع التأكيد على البعد الديني في التعامل مع قضيّاً الإسراف في استهلاك المياه. وسيقوم الأئمة بتدريب الوعاظ والمصلين بتطبيقات عملية على تركيب أجهزة ترشيد الاستهلاك في منازلهم وتقنيات التدقيق المائي، منهاً بأن البرنامج سيحقق وفرًا في استهلاك المياه بين 40 و50 في المائة. وقالت المهندسة رلى الكيلاني منسقة البحث في مشروع الكفاءة المائية والتوعية إن المشروع يشتمل على تدريب 450 إماماً ومرشدًا في التثقيف المائي ونقص المياه، وتدريب 10 أشخاص من المساجد المختارة للقيام بمراقبة المياه في المنازل المحيطة بالمسجد، إضافة إلى تدريب 12 واعظة من ملاك وزارة الأوقاف. كما يشتمل المشروع على برنامج مراقبة للمياه في أكثر من 100 مسجد، تسجل من خلالها البيوت المحيطة التي ستشارك في البرنامج، وتم متابعة نتائج المراقبة وتحضير دراسة لتحديد السلوكيات المائية والتوفير المتفق عليها من خلال تقديم المساعدة الفنية لهذه المساجد.

أخبار تونسية

تونس - من عبد السلام محموم

● تعاني مناطق الوسط والجنوب التونسي حالة جفاف حادة انعكست بشكل واضح على القطاع الزراعي وعلى تربية الماشية. وللتخفيف من وطأة هذه الظروف الصعبة أقر الرئيس التونسي زين العابدين بن علي عدة اجراءات لفائدة الفلاحين ومربي الماشية على امتداد الأشهر الثلاثة المقبلة. وتمثل هذه الاجراءات في تقديم اعانات عينية إلى 100 ألف من صغار المربيين، وتوفير الأعلاف النباتية، ووضع برنامج لتزويد المناطق التي قل فيها منسوب المياه بتجهيز آبار عميقية وأحداث آبار تغويضية وجلب المياه، وتنظيم حملة وطنية وقائية حفاظاً على سلامة القطيع.

● انطلق في حي الخضراء في تونس العاصمة المشروع النموذجي للفرز الانتقائي للنفايات المنزلية في صيغته الجديدة تحت شعار «أنتم تفرزون ونحن نُركّل» (الرسكلة recycling هي إعادة تدوير النفايات) بمبادرة من الوكالة

للمصانع العاملة لكي تلتزم بمعايير المصانع الجديدة غير المحددة بإجراء دراسات بيانية عن وضع القطاعات الصناعية. إلا أن هذا الخيار يبقى الأمور مبهمة ولا يحمل الصناعيين أيّة مسؤولية أو يضعهم تحت أي ضغط للقيام بتحفيز فعلٍ». ورأى «غرينبيس» أن المعايير الجديدة للمصانع العاملة، في ما يتعلق بصرف نفاياتها السائلة، مرتكزة على معايير «الجامعة العربية»، على الرغم من أن بعض الدول العربية كتونس ومصر تعتمد معايير أكثر صرامة. كما تضمنت معايير انتبعاث ملوثات الهواء السماح بانبعاث «ملوثات مسببة للسرطان». ونبهت «غرينبيس» إلى أن اللائحة لا تتضمن المواد الأكثر سمية في العالم، كالديوكسين والأسبستوس.

وأعلن الدكتور بول جونستون مدير مختبرات «غرينبيس» العالمية في جامعة إكسفورد: «لقد فشلت المعايير الجديدة بشكل كلي في مراقبة صرف الملوثات العضوية الكلورية ذات الأثر الدائم، كالديوكسين والـPCB والـDDT. كما فشلت في وضع آلية رقابة أو حدود للمواد الكيميائية المسببة لاختلالات هورمونية. ويعني غياب هذه المعايير أن حلقة أساسية في الرقاية على ملوثات ذات تأثير شامل قد تم تجاهلها بالطلاق. من الواضح أنه تم تفويت فرصة كبيرة لتحسين المعايير البيئية في لبنان».

«غرينبيس»: المعايير اللبنانيّة لمراقبة التلوّث الصناعي تشرع المخاطر القائمة

■ **بيروت** - أعلنت منظمة «غرينبيس» أن المعايير العامة للسلامة البيئية التي وضعتها وزارة البيئة لمراقبة التلوّث الصناعي لدى المصانع العاملة في لبنان تشكل خرقاً لبروتوكول الملوثات الناتجة عن مصادر بريّة في اتفاقية برشلونة، وتتضارب مع الاتفاقية العالمية لمنع الملوثات الكيميائية الأكثر خطورة في العالم، وهي في بعض الحالات تسقط دون مستوى معايير بعض الدول العربية كتونس ومصر. وأضافت المنظمة أن هذه المعايير لا توفر أية حواجز رادعة للصناعة لكي تعتمد تقنيات الانتاج النظيف، بل هي محاولة لتشريع وضع حالي غير مقبول.

وأفادت زينة الحاج، مسؤولة حملات «غرينبيس» في لبنان: «على الرغم من أنها خطوة إلى الأمام مقارنة مع مكانة سائدة من تشريعات غير مطبقة، إلا أن التشريعات الجديدة لن تحمل تغييراً حقيقياً على الأرض. فمن الواضح أن السلطات المسؤولة بعيدة كل البعد عن الاقرار بالمخاطر الصحية والبيئية المرتبطة باستعمال المواد الخطرة. وما هذه المعايير إلا محاولة مزدوجة لاحتواء قلق الرأي العام والسماح للصناعة بالاستمرار في تقنياتها الملوثة. وقد تم ربط فترة السمّاح

عرض الزهور والنباتات الرابع في مدينة الجبيل الصناعية



الجبيل - «البيئة والتنمية»

عرض الزهور والنباتات في مدينة الجبيل الصناعية، الذي تنظمه إدارة الطرق في الهيئة الملكية للجبيل، حدث سنوي ينتظره الجمهور الذي يوم المعرض من أنحاء المملكة العربية السعودية

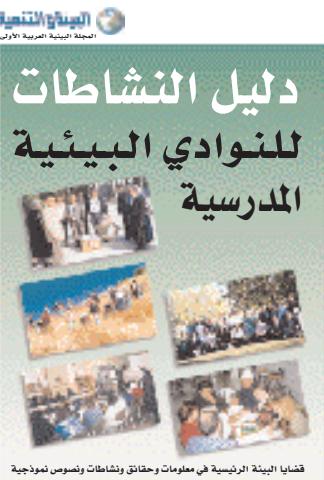
يُعد 80 ألف زائر. وهو المعرض الأول من نوعه في منطقة مفتوحة على الشاطئ.

أقيم المعرض بين 21 و30 آذار (مارس) الماضي على شاطئ النخيل، وهو واحد من أربعة منتزهات كبيرة في مدينة الجبيل الصناعية. وتتنوع العارضون بين المشاتل الكبرى والشركات الزراعية وشركات تصميم الحدائق. فعرضت أنواع متعددة من الزهور والنباتات الداخلية والخارجية وأساليب مكافحة أمراضها، ووسائل الري وتجهيزات الحدائق، مثل المقاعد والمظلات والألعاب والفارخاريات والأرضيات المستخدمة في المماشي والنباتات البلاستيكية والمجففة.

وارفقت المعرض محاضرات وندوات حول أنواع النباتات والزهور المناسبة للمنطقة وأهميتها البيئية وكيفية العناية بها ومكافحة أمراضها بالوسائل الصديقة للبيئة. وأقيمت نشاطات بيئية وتربيوية مثل مساهمات المدارس في التشجير وفي الحفاظ على البيئة وحمايتها.

والمميز أنه يتم عرض عدد كبير من النباتات المزهرة في كل مرة يقام فيها المعرض، حتى فاق عدد هذه النباتات الممزروعة 300 ألف منذ بدء إقامة المعرض قبل أربع سنوات.

صدر حديثاً في طبعة ثانية منقحة



■ جواب على حاجة ملحة في المدارس إلى مرجع بيئي عملي مستمد من واقع المنطقة ومشاكلها.

■ يتوجه إلى العلم والتلميذ بمعلومات أساسية تساعده على اكتشاف البيئة الحية وفهمها والتعامل معها بكفاءة وحمايتها.

■ يضم مجموعة كبيرة من النشاطات الإيضاحية التي تساعده على استيعاب المبادئ البيئية، يمكن ممارستها في المدرسة ومحطيتها.

■ 132 صفحة من الحجم الكبير تزود العلّمين بمرجع بيئي مباشر وخطط للدروس، كما تستعرض الخطوات لإنشاء نوادٍ بيئية مدرسية وإدارتها وتنظيم نشاطاتها.

■ غني بالرسوم الإيضاحية التي تسهل فهم النظريات وتطبيق التجارب.

الناشر: مجلة «البيئة والتنمية».

السعر الإفراادي: عشرة دولارات أو ما يعادلها
اجور البريد: دولاران للنسخة

لجميع الاستعلامات والطلبات بالبريد:

مجلة البيئة والتنمية
صندوق البريد 5474 - 113 بيروت، لبنان
هاتف: (+961) 1-341323 - (+961) 1-742043
فاكس: (+961) 1-346465

E-mail: envidev@mectat.com.lb

أخبار سورية

● دمشق - من نائلة على حققت سورية المركز الثاني عالمياً على صعيد انتاج وحدة المساحة من القطن، حيث وصل انتاجها عام 2000 إلى 1,47 مليون طن، ووصل انتاج الهكتار الواحد إلى 4,22 أطنان وهو رقم جديد لسوريا تتقدم به عالمياً بعد اوستراليا التي تحتل المركز الأول بانتاج 4,3 أطنان في الهكتار. وكان انتاج الهكتار في سورية 2,2 أطنان في العام 1999، أي أنها حققت زيادة مقدارها 30 في المئة. وتأتي سورية في المرتبة العاشرة عالمياً في الانتاج الكلي للقطن، على رغم ظروف الجفاف المتواتي للسنوات الثلاثة. وذلك بفضل التدابير التي اتخذت ومكنت المزارعين من تجاوز المشكلة، وخاصة بعد البدء بتطبيق الري بالتنقيط، حيث ازداد انتاج الهكتار إلى خمسة أطنان بدلًا من ثلاثة، مع تحقيق وفر في الري راوح بين 40 و50 في المئة.

وفي مؤتمر القطن الذي عقد في حلب في شباط (فبراير) الماضي، كشف تقرير مكتب القطن نجاح تجربة القطن الملون الطبيعي (الأخضر والبني والبني المخضر) والمرغوب صناعياً وبائيأً في الدول الأوروبية. وأشار إلى زيادة مردودية المساحة نتيجة البحوث الميدانية والمخبرية. وأكد على جدوى المكافحة الحيوية بدلاً من الكيميائية واستخدام الأسمدة العضوية للحفاظ على البيئة. وفي خطة موسم 2001 زراعة 191 ألف هكتار في الأراضي المخصصة ووفق دورة زراعية.

● عقدت وزارة البيئة السورية حلقة العمل الوطنية الأولى لمشروع صيانة التنوع الحيوي وإدارة المحميات، بعد انتهاء جولة لعدد من خبراء مرفق البيئة العالمي استهدفت الاطلاع على الواقع المرشحة والتي تتمتع بتنوع حيوي هام وفق المواصفات العالمية. وذلك بهدف وضع وثيقة مشروع جديد لإقامة وإدارة عدد من المحميات الطبيعية ذات النظم البيئية المتنوعة بتمويل من المرفق. وأعلن الدكتور فاروق العادلي وزير البيئة في افتتاح الحلقة عن قرار حماية 12 موقعًا في سورية من أصل 500 موقع متضمن في الاستراتيجية الوطنية للتنوع الحيوي كمرحلة أولى. ونوه بأن الدراسة الوطنية للتنوع الحيوي هدفت إلى توثيق 6000 نوع نباتي وحيواني، منها 350 نوعاً من الطيور و125 من الثدييات و127 من الزواحف والبرمائيات.

وتم عرض خمسة مواقع وقع عليها الاختيار للمشروع هي: جبل عبدالعزيز في الحسكة، ومجموعة الفرنلق التي تضم الفرنلق ورأس البسيط وأم الطيور في محافظة اللاذقية، وسبخة الموح في محافظة حمص، واللجة في محافظة السويداء، وأبو قبيس في حماة.

الوطنية لحماية المحيط وبالتعاون مع بلدية تونس. وتمثل عملية الفرز الانتقائي في إعادة تنظيم جمع النفايات المنزليه ونقلها وازالتها. ويتم جمع المواد القابلة لإعادة التدوير من ورق وبلاستيك وقمash وزجاج وخشب في حاوية زرقاء، فيما تجمع المواد العضوية على غرار بقايا الطعام وأوراق الأشجار في حاوية خضراء.

● تحضن العاصمة التونسية فعاليات المؤتمر الهندسي العربي في دورته الثانية والعشرين خلال شهر نيسان (أبريل) الحالي تحت شعار «التنمية المستدامة ودور المهندس العربي في تحقيقها». ويعكس اختيار هذا الشعار رغبة المهندسين والنقابات الهندسية في العالم العربي في إبراز دورهم الأساسي في مجال التنمية المستدامة المطروحة قطرياً وأقليماً، في نطاق التحديات الجديدة الناتجة عن العولمة وتأثيراتها على قطاعات الاقتصاد والزراعة والبيئة.

● احتفلت المؤسسات التربوية التونسية خلال شهر شباط (فبراير) الماضي بالأسبوع المغاربي الثامن للصحة المدرسية تحت شعار «معاً من أجل صحة جيل الغد». والهدف من هذه التظاهرة، التي بدأت على تنظيمها وزارتا التربية والصحة العمومية، هو تعريف المدرسين والأولياء واللاميدين، وخصوصاً المنتسبين منهم إلى نوادي الصحة في المؤسسات التربوية، بالأطراف المعنية بالمحافظة على نمو التلاميذ وصحتهم.

● منحت الوكالة الفرنسية للتنمية قرضاً إلى تونس بمبلغ 50,3 مليون دينار، وهبة بقيمة 93 ألف دينار (الدينار يعادل 0,71 دولار). وعقدت اتفاقيتان ماليتان في هذا الشأن، وقعهما فتحي المرداسي وزير التعاون الدولي والاستثمار الخارجي وروبير بيكيو مدير الوكالة الفرنسية للتنمية. ويمثل القرض مساهمة في تمويل برنامج استثمار في قطاع المياه قدرت كلفته الإجمالية بـ 8,327 مليون دينار. أما الهيئة فستخصص لتمويل دراسات حول برنامج تأهيل البلديات التونسية.

● أقيم «اليوم الوطني للصناعات التقليدية واللباس الوطني» في السادس عشر من شهر آذار (مارس)، دفعاً للقطاع السياحي والأنشطة المرتبطة به. ويشغل قطاع الصناعات التقليدية في تونس نحو 270 ألف حرفي وحرفية، أي نحو 11 في المئة من الأيدي العاملة، وقدر حجم العملة الصعبة التي تجلبها منتجات الصناعات التقليدية بنحو 250 مليون دينار (177 مليون دولار). ويتميز قطاع الصناعات التقليدية بكونه صديقاً للبيئة، سواء من حيث الورشات اذ لا مداخن ولا تلوث، أو من حيث منتجاته وخاصة المصنوعة من الفخار أو الزجاج أو النحاس.



Cemalettin Guzeloglu

بون، نيروبي، بيروت - «البيئة والتنمية»

الجفاف والتصرّح يهدّدان حياة 1200 مليون إنسان، أي 20 في المائة من سكان العالم، يعتمدون على موارد الأرض المنتجة في كسب عيشهم. وظاهرة التصرّح الحاد تنتشر اليوم في 110 بلدان، معظمها في أفريقيا وأسيا وأميركا اللاتينية. وتشكل الصحاري والمناطق القاحلة في أفريقيا ثلثي مجموع مساحة الأرضي، و73 في المائة منها مستنزف بشكل كبير أو متوسط. وفي آسيا تشكل الأرضي القاحلة المستنزفة بشكل كبير نحو 71 في المائة من المساحة الإجمالية. وفي أميركا الجنوبية والカリبي يعاني نحو ثلاثة أرباع الأرضي القاحلة، التي تمثل نحو ربع مساحة المنطقة، من استنزاف كبير أو متوسط. وفي منطقة البحر المتوسط، تم استنزاف نحو ثلثي الأرضي القاحلة بشكل كبير، وكذلك ما بين 40 و80 في المائة من الأرضي القاحلة في بلدان أوروبا الوسطى والشرقية. ويعيش أكثر من 40 في المائة من سكان أفريقيا في أراضي جافة سريعة التأثر، وهناك أعداد مماثلة في آسيا وأميركا الجنوبية، وقد تضرر حوالي 20 مليون كيلومتر مربع من الأرضي، ما يعادل مساحة كندا والولايات المتحدة مجتمعتين، من جراء تدهور التربة الذي تسبب فيه الإنسان. ومع تدهور التربة تصعب المشكلة على الحل أكثر. وهناك 200 ألف كيلومتر مربع إضافية من الأرضي الزراعية تصبح سنويًا غير صالحة لزراعة المحاصيل، أو يلتهمها التمدد الحضري. والأراضي

اتفاقية مكافحة التصرّح تنتظر التمويل

التصرّح مشكلة الفقراء

التمويل هو الموضوع الرئيسي في كل اجتماعات الدول الأعضاء في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصرّح. فهل تبقى مكافحة التصرّح بلا آلية جدية للتمويل لأنها مشكلة محصورة في الدول الفقيرة؟ وهل يبقى ضخ الأموال وقفًا على مواضيع تعتبرها الدول الصناعية أولويات لها، مثل تغيير المناخ واستنزاف الأوزون وخسارة التنوع البيولوجي، بينما يهدّد الجوع والموت بفعل الجفاف والتصرّح مئات ملايين البشر في أفريقيا وأسيا؟

مكافحة التصحر في لبنان: مشروع وطني بمساعدة ألمانية

هل يعيد مشروع مكافحة التصحر صفة الاخضرار الى لبنان؟ فهذا البلد الذي كانت الغابات تغطي اراضيه بات عارياً الا من بضعة أحراج متñاثرة في جبال لم تمتد اليها يد «الحضارة». وتشير المدونات الى أن الغابات في العام 2500 قبل الميلاد كانت تغطي جبال لبنان بالكامل، فباتت في مطلع القرن العشرين تحتل نحو 15 في المئة من مساحتها. أما اليوم فهي تشكل أقل من 8 في المئة. ولئن لم يكن لبنان بلداً «جافاً» كما هي طبيعة البلدان العربية اجمالاً، فقد تكفلت الممارسات البشرية بتصحيره قطعاً ورعاً وحرقاً وامتداداً عشوائياً للعمران، في غياب الأحكام الرادعة والتخطيط المتكامل لوجهة استعمال الأرضي.

وقع ل Lebanon اتفاقية مكافحة التصحر في أيلول (سبتمبر) 1995، وصدقها في كانون الأول (ديسمبر) من السنة ذاتها. وتم تشكيل لجنة وطنية لمكافحة التصحر تضم مندوبين عن وزارات ومنظمات غير حكومية وخبراء. وأسنئت أعمال التنسيق الوطنية الى وزارة الزراعة. وتم اعداد مشروع شامل لمكافحة التصحر في لبنان بمساعدة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو). وتتمويل الحكومة الألمانية المشروع بمساهمة عينية من لبنان. أما الأطراف الرئيسية المشاركة فهي الوكالة الألمانية للتعاون الفني (GTZ) والمركز العربي لدراسة المناطق القاحلة والأراضي الجافة (أكساد) والمركز الوطني لاستشعار عن بعد ووزارة الزراعة في لبنان. وقد أطلق المشروع في تشرين الثاني (نوفمبر) 1999 وبدأ العمل به في حزيران (يونيو) 2000.

وتفضي الاجراءات المتبعة لدى GTZ بأنه، عندما يبدأ أي مشروع عمل، يجب اعداد خطة عمل تفصيلية تبني على أساس الصيغة التخطيطية الأولية للمشروع. ولتحقيق هذه الغاية، أقيمت ورشة عمل لمدة خمسة أيام شاركت فيها الجهات المعنية. ونوقشت خلالها الأسباب الرئيسية للتتصحر في لبنان، والعوامل المؤثرة في عملية التصحر، ومضمون خطة العمل الوطنية، والهيكلية اللازمة لاعداد خطة مشتركة ومتکاملة.

يهدف مشروع مكافحة التصحر في Lebanon (CoDeL) الى اعداد برنامج عمل وطني بالاشتراك مع المؤسسات الوطنية والسلطات المحلية ومجموعات من السكان على أساس تعافي. ويدعم من المركز الوطني لاستشعار عن بعد في Lebanon والمركز العربي لدراسة المناطق القاحلة والأراضي الجافة، تمكنت وزارة الزراعة اللبنانية من تحديد وتحليل وتوثيق حجم وأسباب التصحر وعمليات التعريبة. ويتم اعداد خرائط لتكون بمثابة أساس تخطيطي يظهر المناطق ذات الأولوية لمكافحة التصحر والتعريبة. وبمشاركة السكان المحليين، تتخذ الاجراءات الازمة لمكافحة التصحر أو إعادة تأهيل الأرضي التي تمت تعريتها في منطقة نموذجية. ومن العناصر الرئيسية في المشروع رفع الوعي حول مخاطر التصحر والسبل الناجحة في مكافحته.

وقال مدير مشروع GTZ في Lebanon برتھولد هانسمن ان العمل سيركز على اشراك الجميع في مكافحة التصحر، من السياسيين والمسؤولين الحكوميين الى الجمعيات الأهلية والبلديات والمدارس والمزارعين وسكان المناطق المتصرحة والمهددة.

منذ منتصف ثمانينيات القرن العشرين، قدمت GTZ التابعة لحكومة ألمانيا دعماً كبيراً لمشاريع مكافحة التصحر حول العالم، رصدت لها أموالاً ضخمة بلغت نحو 2,8 بليون مارك ألماني (4,1 بليون دولار). ويجري تنفيذ نحو 60 في المئة من مشاريع مكافحة التصحر التي تدعى GTZ في أفريقيا، و15 في المئة في أمريكا اللاتينية (راجع مشروع إعادة تأهيل بحر آراوا الجاف في الصفحة 36)، و25 في المئة في آسيا. وقد بدأت أولى مشاريع GTZ لمكافحة التصحر في منطقة الساحل المجاورة للصحراء الافريقية الكبرى منذ نحو 20 سنة. وتشمل الطرق الناجحة المتبعة في هذه المشاريع اجراءات ميكانيكية للحماية من الانجراف، مثل تثبيت الكثبان وإقامة المدرجات (الجالبي) وبناء صفوف من الحجار وحفر مستديرة للغرس أو حفر هاليلية الشكل تمكن من استخدام مياه المطر بفعالية أكثر، واجراءات بيولوجية وزراعية وحرجية للحماية من الانجراف، مثل اقامة أسيجة خشبية وغرس أشجار وشجيرات على امتداد صفوف من الحجار. وتم بنجاح ادخال أنشطة مكافحة التصحر في تخطيط استخدام الأراضي واجراءات التنمية الريفية الاقليمية. وتركز المشاريع على توعية الأهالي بأسباب التصحر وعواقبه وسبل مكافحته ومعالجته.

الجديدة التي سترى هي في غالبيتها هامشية، أي على الطرف، ولذلك هي أكثر عرضة للتدمر. وتقدر خسارة الدخل العالمي نتيجة تدهور التربة بأكثر من 40 بليون دولار سنوياً.

اجتماع بون

مندوبون من 170 بلداً، بينهم أكثر من 75 وزيراً، اجتمعوا في مدينة بون الالمانية في الأيام الأخيرة من عام 2000 لدراسة مشكلة التصحر، وتابعوا محادثتهم في لقاءات عمل عقدت في بون في آذار (مارس) الماضي. وكان ذلك الاجتماع الرابع للدول الاعضاء في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، التي وضعت في أعقاب قمة الأرض عام 1992 بهدف تطوير سياسات وبرامج دولية واقليمية ومحليّة لمواجهة الخطر، تشمل إدارة المياه والتشجير والمحافظة على التربة وتثبيت الكثبان الرملية. ورغم مرور سبع سنوات على دخول الاتفاقية مرحلة التنفيذ، ما زالت تفتقر إلى الدعم المادي من المجتمع الدولي، مما جعلها عاجزة عن تحقيق تقدم ملموس على الأرض. وقد عبر وزير خارجية ناميبيا تيوريراب بن غو عن هذا الوضع في تصريح إلى «البيئة والتنمية» أوضح فيه أن «اجمالى المبلغ الذى تم جمعه لإعداد التقارير الوطنية للدول الأفريقية كلها عن وضع التصحر وسبل مكافحته، لا يتجاوز ما يخصصه مرفق البيئة العالمي (GEF) لإعداد تقرير عن بلد واحد في إطار عمل المرفق. ولا يكفي أن تتصدّر الدول الصناعية أفریقيا وأسيا بتطوير سياساتها وبرامجها الوطنية، إذ ان مكافحة التصحر تتم بالسياسات والبرامج التي تدعمها الأموال والميزانيات لتنفيذ المشاريع».

قد يكون في هذا الوصف أبلغ اختصار للمشكلة. فحين تم اختيار مواضيع ذات تأثير عام للتمويل عبر مرفق البيئة العالمي، أصرّت الدول الغنية على حصر التمويل في مسائل تغيير المناخ والأوزون والتنوع البيولوجي والمياه، ورفضت أن يكون للتصحر جزء مستقل من التمويل، «لأنه ليس مشكلة عالمية، بل هو محصور في دول محدودة». وهذا التبرير كان لتطغية النية الحقيقة في الاستخفاف بالموضوع، لأن التصحر مشكلة الدول الفقيرة في أفريقيا وأسيا خاصة، ولا ينتقل في الجو أو مجاري المياه إلى الدول الغنية. وقد حاولت الأطراف الراغبة لدخول التصحر كموضوع أساسى للتمويل من المرفق إقناع الدول المهددة بالجفاف بطلب التمويل عبر مشاريع تربط التصحر بتغيير المناخ والتنوع البيولوجي. وجدير بالذكر أن برامج التنوع البيولوجي وحدها تحصل على دعم سنوي من المرفق يصل إلى 500 مليون دولار.

يقول حمدد الله زيدان، السكرتير التنفيذي لاتفاقية التنوع البيولوجي التي تتخذ من مدينة مونتريال الكندية مقراً، إنه على رغم ضرورة التنسيق بين البرامج المتعلقة بالتصحر وتغير المناخ والتنوع البيولوجي، لترابطها وتداخلها، «فمن المفيد والضروري ادخال مكافحة التصحر كجزء مستقل في أبواب التمويل من مرفق البيئة العالمي، لأهمية الموضوع الحيوي في دول أفريقيا وأسيا الفقيرة». ويضيف زيدان أنه «لم يعد هناك مبرر لاستثناء التصحر من تمويل المرفق، بعدم اتمام الاتفاق مؤخراً على توسيع مواضيع تمويله لتشمل الملوثات العضوية ذات الأثر الدائم (POPs)، فلماذا يبقى التصحر خارج التمويل؟» ويفوكد أن التمويل ليس المشكلة الوحيدة، إذ ان هناك ضرورة لمزيد من التنسيق بين إدارات الاتفاقيات الدولية المتربطة، وإنشاء أجهزة وطنية في كل بلد لتوحيد التوجهات والسياسات بشأن اتفاقيات التصحر والمناخ والتنوع البيولوجي. «فلا يجوز

النفطية، لتأمين الأموال الازمة. و اذا كانت أميركا لن تدفع، فلماذا تعارض؟

الحضور العربي

كان الحضور العربي في المؤتمر كثيفاً من خلال مشاركة وزراء بيئه ورؤساء مجالس بيئية وشخصيات أخرى. وتم اختيار سوريا لتمثل آسيا، بمشاركة مغفوليا، لنيابة الرئاسة في مكتب الأطراف، كما عينت منسقاً للدول الآسيوية. وتشغل الجزائر حالياً نية رئاسة مكتب الأطراف الموقعة على الاتفاقية نيابة عن أفريقيا. واستعرض وزير البيئة السوري الدكتور فاروق العادلي الاجراءات التي قام بها بلاده لمكافحة ظاهرة التصحر، ومنها زيادة الرقعة الخضراء، ومنع التعدي على المناطق الهاشمية كأراضي البدار، وأصدار برنامج العمل الوطني لمكافحة التصحر عام 1995، وإنشاء ما يزيد على 150 سداً سطحياً في المناطق المعرضة للجفاف، والتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي باعداد وثيقة مشروع الخطة الوطنية لمكافحة التصحر.

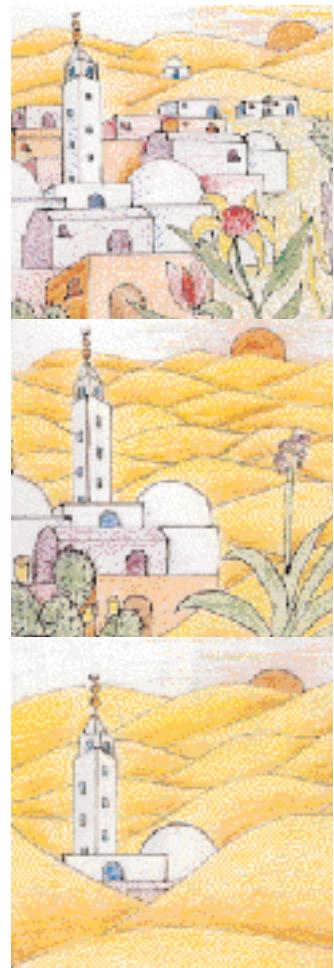
وشهد وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئية في الأردن عبد الرحيم العكور على ضرورة انشاء صندوق خاص، تساهمن به الدول المتقدمة، لتقديم المساعدات المالية والفنية وتسهيل نقل التكنولوجيا وبناء القدرات الوطنية في الدول النامية.

وأشار وزير البلديات الأقليمية والبيئة في سلطنة عمان الدكتور خميس بن مبارك العلوي إلى أن بلاده أعدت خطة وطنية لمكافحة التصحر بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا ومنظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ونفذت عدداً من البرامج والمشاريع الهدافة إلى حماية الأراضي المنتجة وتطوير المرعى واستصلاح الأرضي

أن تتولى متابعة كل اتفاق أجهزة وزارات لتنسيق بينها، مما يؤدي في حالات كثيرة إلى تضارب في السياسات وخسارة فرص في استقطاب تمويل لبرامج مشتركة قد تشمل التصحر والتنوع البيولوجي أو التصحر وتغير المناخ».

غير أن اجتماعات بون لم تكن خالية من اليجابيات. فعلى رغم شح الموارد وقلة الدعم، قدمت 150 دولة تقاريرها الوطنية عن وضع التصحر وسبل مكافحته. وأكد الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أناan في رسالة إلى الاجتماع على ضرورة ادخال التصحر كموضوع مستقل للتمويل في إطار مرفق البيئة العالمي. وأيده في هذا مندوبو دول العالم الثالث، كما أعلنت ألمانيا وفرنسا موقفاً داعماً.

ويبدو أن اجتماع مرفق البيئة العالمي لتجديد موارده في صيف 2002 سيتخض عن إدخال برامج مكافحة التصحر كنافذة جديدة للتمويل. ومن المتوقع أن تدعم الولايات المتحدة هذا التوجه، بعدما انضمت إلى اتفاقية مكافحة التصحر قبل أيام قليلة من انعقاد الاجتماع الرابع في بون. ويقول المراقبون إنها لن تعارض التمويل الدولي لبرامج مكافحة التصحر، لأنها لا تؤثر على اقتصادها كماتفعل تدابير تخفيف الانبعاثات الصناعية المسببة لتغير المناخ، ثم إن الأميركيين سيحاولون التملص من المساهمة في تمويل برامج مكافحة التصحر، والضغط على أوروبا، وخاصة ألمانيا وفرنسا، وعلى بعض الدول



Farhat Bouroui

| مقابلة | هاما أربا دیالو السكريتير التنفيذي لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر:

يشكو السكريتير التنفيذي لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر من إهمال المجتمع الدولي لقضية تدهور الأراضي والتتصحر وعدم معاملة هذه القضية بالبالغة الأهمية بمستوى القضايا البيئية العالمية الأخرى، خصوصاً على مستوى التمويل والدعم. «البيئة والتنمية» التقى دیالو على هامش اجتماع برنامج الأمم المتحدة للبيئة الذي عقد مؤخراً في نيروبي، فكان هذا الحوار:

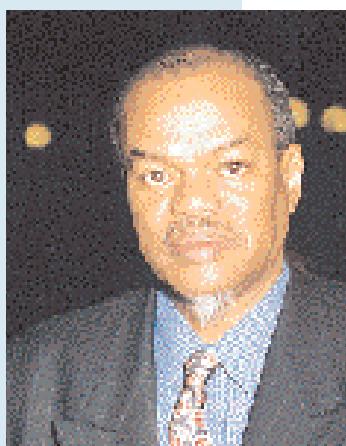
في موزمبيق التي شهدت خمس سنوات جفافاً تبعها فيضان كبير. فالمؤكد أن المشاكل البيئية العالمية تؤثر في الدول ذات المناطق الهشة في ما يخص التصحر، مثل بوركينا فاسو أو المملكة العربية السعودية أو بعض مناطق الولايات المتحدة، لكن الأخيرتين يمكنهما التكيف اقتصادياً مع آثار هذه المشاكل.

إلى أي مدى يشكل التصحر قضية دولية فعلاً؟ وهل هو من الهموم العالمية الملحة فيعامل على هذا الأساس؟

لا شك أن مشكلة التصحر تحتاج إلى جهود دولية مثل غيرها من المشاكل البيئية، خصوصاً بعدهما اقتضى الجميع عقب قمة الريو أن العالم قرية صغيرة والمشكلة الناشئة في أي مكان من العالم تلقي بظلالها على مناطق وبلدان أخرى. فلماذا القول إن الجفاف وتدهور الأراضي الحاصلين حالياً مشكلة أفريقية فحسب؟ الكل يهتم بمشكلتي الأوزون والملوثات العضوية ذات الأثر الدائم (POPs) على سبيل المثال. نظرياً، لا يهم النقاش الدائر حول ما إذا كان التصحر مشكلة عالمية أم لا، إن المجتمع الدولي يدرك الآن أن موجات الجفاف المتكررة وتدهور الأراضي تخلف آثاراً اقتصادية واجتماعية. وهذه الآثار تعد محصورة بالدول التي يضر بها الجفاف. فحالياً هذه الدول مجرّبون على النزوح والهجرة، مما قلل منها على سواحل جبل طارق، حيث تنزف أفريقيا فقراءها إلى أوروبا، ومهما بلغت كثافة ما تشهده حدود الولايات المتحدة مع

ما هو واقع اتفاقية مكافحة التصحر حالياً؟
التصحر قضية تطول معظم دول العالم، أكان من ناحية حدوث التصحر فعلًا، أم من ناحية أسبابه ونتائجها وأثاره. وقد بلغ عدد الدول المنضمة لاتفاقية مكافحة التصحر حتى الآن 173 دولة، هي كل دول أفريقيا وأميركا اللاتينية والكاريبية، ودول آسيا ما عدا خمساً منها. ونحن الآن في صدد إعداد ملحق لانضمام دول شرق أوروبا ووسطها.
ونتوقع أن يصل عدد المنضمين إلى 182 دولة. لكننا نؤمن أن تطبيق الاتفاقية إقليمياً يشجع بعض الدول على الانضمام إليها انسجاماً مع جيرانها، وبالتالي المساهمة في التجاوب مع التحرك العالمي لمقاومة تدهور الأرضي.

لم يعد الأمر بسيطاً كما كان في السبعينيات. يومها ظن الناس أن التصحر مشكلة دول الساحل في غرب أفريقيا. لذلك جاءت خطة العمل التي أقرت في نيروبي عام 1977 محدودة. وكان الاعتقاد السائد أن الجفاف يضرب على فترات محددة، ودورياً كل عشر سنوات أو خمس عشرة سنة، وأحس الناس آنذاك أن الجفاف حالة عارضة. ومنذ السبعينيات تزايدت وتيرة الجفاف وطال فتراته، وتبع بعضها فيضانات هائلة، كما حدث



الصحراوية.

وأوضح وزير البيئة الفلسطيني الدكتور يوسف أبو صفيه أن بلاده وضعت عملية مكافحة التصحر على سلم أولوياتها، لكن الاحتلال الإسرائيلي أدى إلى حرمانها من وضع الخطط اللازمة للتعامل مع ظاهرة التصحر والتدمر البيئي.

أما حسن معوني، الوزير المنتدب المكلف بالمياه والغابات ورئيس الوفد المغربي، فقد ذكر النشاطات التي مارستها بلاده عملاً بمقتضيات اتفاقية مكافحة التصحر، ومنها استكمال البرنامج الوطني لمقاومة التصحر ووضع نظام نشر المعلومات وتعميم مشروع خاص بمتابعة وتعزيز آثار التصحر.

وقال المهندس خالد الشرع، منسق اتفاقية مكافحة التصحر في سوريا ومدير الأراضي في وزارة البيئة إن «الاتفاقية وصلت اليوم إلى مرحلة حساسة، وببدأت الاجتماعات تفرز حقائق جديدة تفرض الانطلاق من الأفكار إلى التنفيذ. ولذا تحاول بعض الدول المتقدمة التملص من التزاماتها المالية للمساعدة في التطبيق، عن طريق طرح شروط تعجيزية، منها إنشاء لجنة تحكيم لتقييم مدى تطبيق الاتفاقية من الدول الأعضاء وحرمانها من المساعدات في حال رأى اللجنة أنها تقتصر في تدابيرها الوطنية، وذلك قبل وضع إطار للتنفيذ وتحديد الالتزامات. فكأنها تريد وضع العربية أمام الحسان».

التصحر في العالم العربي

تشكل المناطق الجافة وشبه الجافة نحو 90 في المئة من مساحة العالم العربي البالغة 14,3 مليون كيلومتر مربع والتي تمثل 2,10 من المساحة الإجمالية لدول العالم. وقد تعرضت مناطق عديدةمنذ أمد بعيد لاستنزاف جائر للموارد الطبيعية، مما أدى إلى تدهورها وانتشار التصحر فيها.

اهتمام العالم بتدمر الأراضي دون المطلوب ... والتمويل فتات

يمكن الإفادة منها في آسيا وأفريقيا، إضافة إلى خبرتهم الداخلية إذ أن مناطق واسعة في الولايات المتحدة تعاني من التصحر.

هل تتوقع تخصيص مبالغ كافية من مرفق البيئة العالمي لبرنامج مكافحة التصحر؟

ظهر واضحًا من المباحثات الأخيرة أن مرفق البيئة العالمي (GEF) سيخصص ميزانيات لمكافحة التصحر عند تجديد رأس المال في صيف 2002. وكان هذا التطور طبيعياً بعدهما عرض الأوروبيون أن يتولوا تمويل صندوق المرفق لدعم تنفيذ اتفاقية الملوثات العضوية ذات الأثر الدائم. فقد أثار هذا الأمر حفيظة الدول النامية، التي استغربت عرض تمويل اتفاقية غير موجودة بعد في حين لا تحصل برامج مكافحة التصحر إلا على الفتاوى. ومن الأمثلة على هذا أن مرفق البيئة العالمي خصص لخطة عمل وطنية واحدة لبلد صغير في مجال التنوع البيولوجي نحو نصف مليون دولار، وهذا يوازي مجمل المبالغ المتوفرة لإعداد خطط مكافحة التصحر في أفريقيا كلها. ننتظر أن يحصل تغيير نحو الأفضل في أقرب وقت.

ماذا عن نشاط دول الخليج العربية ضمن الاتفاقية؟

المؤسف أن معظم البرامج العربية لمكافحة التصحر تتم على مستوى المدن، وتهمل برامج التنمية الريفية التي لا غنى عنها لمواجهة إهمال الأراضي وإقامة أنظمة إدارة زراعية متوازنة. كما يمكن للدول النفعية أن تساهم أكثر في تنفيذ مسارات اتفاقية مكافحة التصحر، عن طريق الأمانة العامة أو البرامج الثنائية المباشرة لمساعدة الدول المعوزة. وقد قدمت فنزويلا مؤخرًا مليون دولار لحفر بئر في صحراء تمبكتو في مالي.

المكسيك التي ينزع منها ألفاً مهاجر يومياً. هؤلاء المهاجرون ليسوا مغامرين أو حمقى، ولكن ليس لديهم حل آخر. وهم عادة أفقر الفقراء، ورغم أميتهם يدركون خطورة المشكلة ويعرفون أن المطر لن يهطل كما هو مطلوب. إن مشكلة تدهور الأراضي تتجاوز حدود بلد أو منطقة.

ماذا عن التعاون والتنسيق مع الأمم المتحدة ومنظماتها؟
أعمل مع أجهزة الأمم المتحدة منذ 35 عاماً، وكل مرة نتحدث عن التنسيق تكون النتيجة وقف العمل. أفضل أن نبدأ بتطبيق الاتفاقية، وبعد ذلك ننسق مع بقية الاتفاقيات والهيئات.

والدول المعنية، هل لديها تقارير عن حالة أراضيها؟ وهل وضعت خطط عمل على المستوى الوطني؟
هناك تقارير مما قامت به الدول بهذه الخصوص، وهي تقارير عامة، لأنها تحتاج إلى وقت ومال، والمصادر محدودة. وهناك 26 دولة فقط لديها خطط عمل: 12 في أفريقيا، 8 في أميركا اللاتينية والカリبي، 6 في آسيا. وقد أعطيت مهلة للخطط الوطنية لغاية سنة 2005، لأنها تحتاج إلى وقت وإلى تضافر جميع الجهات من الفاعلين والإداريين والوزارات. وأعتقد ستكون لدينا تقارير جيدة تظهر مدى التزام كل دولة وعلاقتها بالموضوع.

انضمت الولايات المتحدة مؤخرًا إلى الاتفاقية. ماذا سيكون تأثير هذا على عملكم؟
لاشك أن انضمام الولايات المتحدة سيؤمن للاتفاقية مزيداً من الدعم المالي والتكنولوجي، خاصة لما لدى الأميركيين من خبرة في محاربة تدهور الأراضي

ومن أسباب تدهور الأراضي وتصحرها في العالم العربي الرعي الجائر، واستزراع مساحات واسعة من المناطق الهمامشية الهشة مما يؤدي إلى تدهورها ويقضي على غطائها النباتي الطبيعي في آن معًا، وازالة الغابات وتعرضها للحرائق، واستغلال الأرضي الحرجة في التوسيع الزراعي، والأساليب الزراعية غير الملائمة، والاستخدام المفرط للأسمدة الكيميائية والمبيدات الحشرية والفتوري والعشبية، وأعمال التجريف والتبوير والتوسيع العمراني.

في الأردن، تتعرض معظم الأراضي للتصحر بشكل أو بأخر. فقد أدى الرعي الجائر والممارسات الزراعية الخاطئة واجهاد الأرضي الرعي، وخصوصاً في المناطق الهمامشية والصحراوية، إلى تدمير الغطاء النباتي. وتتعرض مختلف المناطق للانجراف المائي والريحي، ويواجه بعضها زحف الرمال، خصوصاً وادي رم ووادي عربة في الجنوب. وترواح المساحة المعرضة لزحف الرمال بين 300 و300 كيلومتر مربع. ويؤثر التملح على مناطقين رئيسيتين هما منخفض وادي الأردن والمناطق الصحراوية الشرقية.

وفي سوريا يشكل التصحر عائقاً رئيسياً للتنمية، خصوصاً في مرعى الباادية والمنطقة الهمامشية الواقعة بين الباادية والأراضي الزراعية. وتتعرض 18 في المئة من مساحة البلاد لأنواع مختلفة من تدهور التربة نتيجة الممارسات الزراعية.



Behic Ayrancioglu

العقود الماضية أتاحت تنفيذ مشاريع تخصير ناجحة وحدّت من زحف الرمال بشكل ملحوظ.

والغالبية العظمى من سلطنة عمان هي أماكن صحراء أو متاثرة بالتصحر إلى درجة فوق المتوسطة. ويعزى التصحر إلى عوامل فيزيائية أهمها قلة المطر وندرة المياه وزحف الرمال، وعوامل اقتصادية واجتماعية أهمها عزوف العمانيين عن العمل الزراعي. ومن أهم مشاكل التصحر تملح التربة وتدهور الأراضي نتيجة للرعي الجائر وخصوصاً في جبال ظفار. وفي قطر، تبلغ نسبة الأراضي الصخرية والضحلة التي لا يتعدى عمق التربة فيها 30 سنتيمتراً 83% في المئة من المساحة الإجمالية. وطبقاً لتعريف التصحر ومعدل سقوط الأمطار الذي هو أقل من 100 مليمتر، فإن أراضي قطر كلها يمكن اعتبارها صحراء أو متصرحة أو معرضة للتتصحر.

وفي البحرين يسود مناخ حار رطب وكثافة سكانية عالية نسبياً. وأدى تدهور مستويات المياه الجوفية وازدياد ملوحتها إلى أزمة ماء هائلة. واتسعت رقعة التصحر نتيجة التملح السريع للتربة وانتقال سكان الأرياف إلى المدن بعد النمو الصناعي الذي أحدهذه الطفرة النفطية في السبعينيات.

وفي اليمن، حيث 71% في المئة من الأراضي صحراوية، تبلغ مساحة الأراضي المهددة بالتتصحر 90 ألف كيلومتر مربع، أي حوالي 15% في المئة من المساحة الكلية. ومن أسباب التصحر الاستغلال الجائر للغطاء النباتي. وما زالت عملية الاحتطاب مستمرة لمواجهة متطلبات الوقود. ويقدر استهلاك البيت الريفي من الحطب بين 1000 و2000 كيلوغرام سنوياً. وفي اليمن مناطق تتعانى من التصحر الشديد: السهول الساحلية التي تعانى من زحف الكثبان الرملية ومن التملح بسبب استعمال

ويتأثر بالانجراف الريحي حوالي 73% في المئة من الجمالية المساحات المتدهورة. وقدرت المساحة التي تخرج من الاستعمال الزراعي نتيجة تملح التربة بين 30 و50 كيلومتراً مربعاً كل سنة. ومن عوامل التصحر في الأراضي الفلسطينية جفاف مصادر المياه وتلوثها، وقادم قوات الاحتلال على جرف الأراضي الزراعية وإقتلاع الأشجار. وفي العراق، يطالع التصحر نحو 85% في المئة من الأرضي، وأهم عوامله تعرية الغابات قطعاً ورعاياً وحرقاً، وتدهور المرعى، والزراعة في الأراضي البعلية، والزراعة المروية في السهل الرسوبي، والتلوّع الحضري. ويعتبر لبنان الدولة العربية الوحيدة التي لا يفترض أن تواجه مشكلة تصحر فعلية. فمناخه معتدل، وشتاؤه ماطر، وتربيته خصبة، وكان في الماضي غير البعيد مغطى بالغابات، إضافة إلى أن التعرية الريحية والتملح ظاهرتان شبه معدومتين فيه، لكن الغطاء الحرجي ظل يتأكل سنة بعد أخرى بفعل القطع والرعي الجائرين والتتمدد العمرانية والحرائق وتمادي المقالع والكسارات. ويقدر أن ما تبقى من الغطاء الحرجي أقل من 8% في المئة من مساحة البلاد، بعدما كان 15% في المئة أو أكثر قبل 20 سنة.

وتقع المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والكويت ضمن الحزام الصحراوي القاري الغربي الذي يتميز بمناخه الحار والجاف على مدار السنة. وتتجلى مظاهر التصحر فيما يتعلّق بالغطاء النباتي والرعوي وتقلص رقعته، واستنزاف الموارد المائية الجوفية، وزحف الرمال على مناطق زراعية و عمرانية. وأفادت تقديرات منظمة الأسكوا أن نحو 99% في المئة من أراضي الإمارات العربية المتحدة صحاري أو مناطق متصرحة. لكن الأحزمة الشجرية التي أقيمت خلال

التصرّر يضرّب أوروبا في انجراف التربة وتلوثها

ويتركز التدهور في بلدان حوض المتوسط، حيث تتأثر 18% في المئة من أراضي إسبانيا، مثلاً، إذ وصلت خسارة التربة في المناطق الزراعية بين 1990 و1995 إلى 28 طناً لكل هكتار سنوياً (الهكتار 10آلاف متر مربع). غير أن تدهور التربة الأوروبي ليس محصوراً في المناطق المتوسطية. فوق أرقام وكالة البيئة الأوروبية، تقع ثلث مساحة الأراضي الأوروبية في نطاق الخطر، بحيث يتهدر 150 مليون هكتار خطر الانجراف. ومن المتوقع أن يزداد خطر انجراف التربة الزراعية من الفيضاًنات بنسبة 80% في المئة خلال خمسين سنة، في دول الاتحاد الأوروبي كلها.

وفي منطقة البحر الأسود ضربت أخطار الانجراف 41% في المئة من أراضي أوكرانيا الزراعية عام 1996. وتعانى أوروبا الوسطى أخطاراً مشابهة، إذ تقدر خسارة ألمانيا من التربة الزراعية بأكثر من 120 هكتاراً يومياً، بينما تخسر النمسا تسعة أطنان من التربة الزراعي لكل هكتار في السنة. وقد بدأت أوساط المزارعين في بعض الدول الأوروبية تتذمّر من أن يؤدي استمرار تدهور الأراضي إلى اضطرار هذه الدول لوقف النشاطات الزراعية كلياً خلال هذا القرن، واستئجار أراضٍ زراعية في بعض دول أفريقيا وأسيا. وبعدما كان هذا السيناريو المتطرّف يعتبر من الخيال قبل سنوات، فقد سمعناه مؤخراً من مسؤولي هيئات زراعية في هولندا.

وإذا كان الفقر والخلاف التكنولوجي وراء ظاهرة التصحر في دول إفريقيا وأسيا الفقيرة، فإن أوروبا تخسر قدرة أراضيها على الانتاج بسبب الزراعة المكثفة والمبالغة في استخدام الأسمدة والمبادات والهرمونات لمضاعفة الغلال الزراعية والانتاج الحيواني. وفي كلتا الحالتين، تتدّهور الأراضي وتبور وتفقد قدرتها على تلبية حاجات الناس الأساسية. ويقول كلاوس توبيك: «إذا كانت الكثرة كما القلة سبباً في التدهور البيئي، فالحل في التوازن».

بون - البيئة والتنمية خلافاً لما هو شائع، فإن مشاكل تدهور الأراضي ليست محصورة في صحراء أفريقيا وأسيا، إذ أنها تهدّد حتى أوروبا. وقد حذر تقرير صدر عن وكالة البيئة الأوروبية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (يونيس) من أن تدهور نوعية التربة في أوروبا سيصل إلى مرحلة خطيرة ما لم تتخذ خطوات حاسمة لوقفه فوراً. هذا ما أعلنه المدير التنفيذي ليونيس كلاوس توبيك والمدير التنفيذي لوكالات البيئة الأوروبية دومينغو خيمينيز بلتران خلال مؤتمر بون الأخير لمكافحة التصحر.

وأكّد توبيك أن «الاستخدام الرشيد لموارد التربة هو واحد من أبرز التحديات البيئية والاجتماعية والاقتصادية التي تواجه أوروبا، مع أنه يتم تجاهل التربة كموردة طبيعية أساسية لا يقل أهمية لمستقبل الإنسان والبيئة عن نظافة المياه والهواء». وقال بلتران أثناء تقديم تقرير «تدهور التربة والتنمية المستدامة في أوروبا: تحدي القرن الحادى والعشرين» إن تلوث التربة وفقدانه قدرة الانتاج جزء من سوء الاستخدام المتمادي لموارد أوروبا الطبيعية. ويحصل الضغط على الأراضي الزراعية الأوروبية عن طريق التوسيع العمراني الكثيف والنشاطات الاقتصادية المركزية، إضافة إلى تحمض التربة وانجرافها وتلوثها وتغيير المناخ. وسيؤدي الارتفاع المتواصل في الطلب على الغذاء والمساحات السكنية والصناعية والبني التحتية إلى زيادة الضغط على موارد التربة.

وقد وصل سوء الوضع في بعض أجزاء أوروبا إلى درجة خطيرة من التدهور، بحيث تضاءلت قدرة التربة على تلبية حاجات الناس وأدت حتى إلى حالات من التصحر. ولما كان تجديد التربة طبيعياً يتطلب مئات السنين، فإن التخريب الذي يحصل اليوم يتعدّر إصلاحه.

مياه رديئة النوعية، والارضي المرتفعة والجبال التي تمتد على طول البلاد وتعاني من التعرية وتدهور التربة.

وفي مصر، يتواصل تدهور أكثر من 90% في المائة من الارضي المروية بسبب ارتفاع منسوب الماء الارضي. ويقدر حجم الخسائر الاقتصادية نتيجة تدهور التربة بنحو 20% في المائة من الناتج القومي الاجمالي. ومعظم الارضي المتدهورة عرضة لمشاكل التملح والقلوية والانجراف الريحي والضغط السكاني الشديد.

ويملك السودان أكبر رقعة قابلة للزراعة تصل إلى 30% في المائة من المساحة الكلية الصالحة للزراعة في العالم العربي. لكن الزراعة المروية فيه تعاني من ارتفاع درجة الملوحة، والزراعات البعلية تعاني من مشاكل التصحر مما يضطر المزارعين إلى هجرها. وتعتبر المنطقة الممتدة من حافة النيل شرقاً إلى الحدود مع التشاد غرباً، وكذلك الشريط الممتد على طول النيل إلى الحدود المصرية، من أهم المناطق المتأثرة. وتبلغ المساحة المتصرحة فعلاً حوالي 725 ألف كيلومتر مربع، أي 9% في المائة من مساحة البلاد.

وتشكل المناطق الصحراوية والمتصحرة نحو 83% في المائة من مساحة الجزائر التي يقع معظمها في شمال الصحراء الكبرى. وفي ليبيا، يمكن حصر العوامل التي أدت إلى مزيد من التصحر بعدم استقرار المواطنين للعنابة بالأرض، وسوء استغلال المراعي والموارد المائية. واتسعت ظاهرة التصحر في المغرب في الآونة الأخيرة على حساب المساحات التي كانت تستثمر زراعياً. وبلغت المساحة الصحراوية والمتصحرة 455 ألف كيلومتر مربع، أي 64% في المائة من المساحة الاجمالية، والمساحة المهددة بالتصحر حوالي 195 ألف كيلومتر مربع، وقد تصحر حوالي 12 ألف كيلومتر مربع من الارضي الزراعية والمراعي.

ويؤثر التصحر في تونس على مئة ألف كيلومتر مربع، أي أكثر من 64% في المائة من المساحة الاجمالية. وهو يعتبر عائقاً هاماً للنمو الاقتصادي والاجتماعي وخصوصاً في جنوب البلاد.

التقارير الوطنية

في مؤتمر بون، ركز مندوبي الدول على الحاجة إلى دعم مرافق البيئة العالمية للبلدان المتأثرة بالتصحر والجفاف. وراجعوا 34 تقريراً من أصل أكثر من 150 تقريراً أقدمتها بين عامي 1999 و2000 بلدان متأثرة هي أطراف في الاتفاقية في إفريقيا وأسيا وأميركا الجنوبية والكاريبى وشمال المتوسط. وأوضحت هذه التقارير المبادرات التي اتخذت والنجاحات التي تحققت والمشكلات التي تمت مواجهتها. كما قدمت مؤسسات محلية واقليمية تقاريرها. وتتابع المندوبون دراسة التقارير في آذار (مارس) الماضي، قبل الانعقاد المسبق للمؤتمر في أولى (سبتمبر) 2001. ووافقو على بيان التزامات لتعزيز الجهود الخاصة بمكافحة التصحر والتخفيف من آثار الجفاف خلال الفترة 2001-2010، من أجل مواجهة الوضع الخطير السائد في البلدان النامية المتأثرة، خصوصاً في إفريقيا. وأعربوا عن القلق



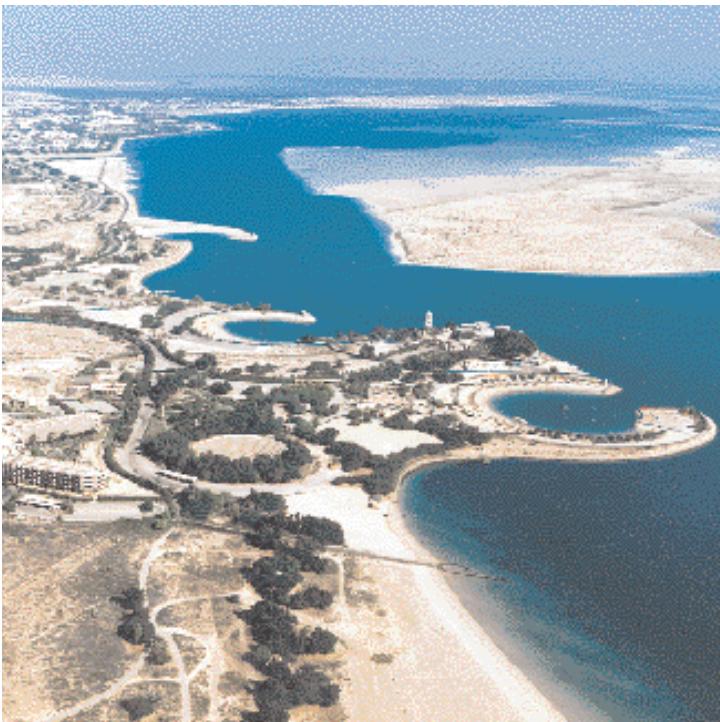
من أنه، على رغم الجهود التي يبذلها الشركاء المعنيون، لم يتم حتى الآن تخصيص الأموال والموارد الأخرى الكافية، مما يعيق قدرة البلدان النامية المتأثرة على الوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقية. وحثوا جميع الجهات المختصة على اتخاذ عدد من الاجراءات المالية الفعالة وخطط العمل الاستراتيجية على جميع المستويات، بما في ذلك تطوير مصادر الطاقة الجديدة والتجددية، وإدارة استخدام الارضي والمياه، وتطوير نظم مستدامة لانتاج الزراعي والحيواني، وتكثيف برامج التحرير والتثمير وصون التربة، وتطوير نظم الانذار المبكر الخاصة بالامدادات الغذائية وتوقع موجات الجفاف. وأكد البيان مجدداً دعوة الأطراف إلى اتخاذ الاجراءات اللازمة لتحسين وتسهيل سبل استفادة البلدان المتأثرة من موارد مرفق البيئة العالمي من أجل تنفيذ الاتفاقية.

وتم اقرار «ملحق تنفيذي» اضافي لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر خاص بالبلدان الاطراف في اوروبا الوسطى والشرقية، اضافة الى الملحق الموجود أصلاً الخاصة بأفريقيا وآسيا وأميركا الجنوبية والكاريبى وشمال المتوسط. وأعلن وجوب تكريس اهتمام جديد ومحدد ببلدان اوروبا الوسطى والشرقية المتأثرة بالتصحر والجفاف، في ضوء اوضاعها الخاصة التي تشمل مشاكل وتحديات متعلقة بعملية التحول الاقتصادي، والوضع المتخلف للزراعة، والاستغلال غير المستدام للموارد المائية، والخسائر التي لحقت بالغطاء الغابي.

ولفت هاماً أريا ديلو، السكرتير التنفيذي لاتفاقية، إلى أن وقت العمل قد حان، والناس في أنحاء العالم يخسرون أراضيهم الزراعية، أي مصادر رزقهم. وكلما انتظروا خسرنا مزيداً من الفرص، وليس هناك من سبب يوجب خسارتها». وأضاف: «البلدان الأكثر تأثراً أظهرت أنها على استعداد للعمل. ونتوقع الآن أن يتحرك الشركاء ويواكحوا في هذه العملية... لقد كبرت الاتفاقية، وتلقينا عبارات تدل على دعم سياسي، لكن حان الوقت للتحرك إلى الأمام وال مباشرة في عمل فعال».

Haydar Akturk

ادارة السواحل والموارد البحرية في دول الخليج



مياه الخليج تؤوي ثروة سمكية وتنوعاً بيولوجياً فريداً، وهي أيضاً مركز عالمي لانتاج النفط ونقله ولصناعات متنوعة وملوثة. فكيف يمكن التوفيق بين مشاريع التنمية النفطية والصناعية والحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية في الخليج؟

لهذه الدول، وفي معدلات استهلاك الموارد الطبيعية وطرق ادارتها. فالمتداد المديني والتصنيع، السريعان في المنطقة، يقمان على النفط والصناعات البتروكيميائية. وقد استعمل النفط والغاز الطبيعي أيضاً لتوليد الطاقة الكهربائية وتحلية مياه البحر. وقدرة توليد الكهرباء في المنطقة هي من الأعلى في العالم قياساً على عدد السكان، كما أن كمية المياه المحلاة من البحر (خمسة ملايين متر مكعب يومياً) تشكل 43% في المائة من الطاقة الانتاجية القصوى في العالم.

لكن هذه المنطقة البحرية تحمل آثار عقود من الاستغلال غير المستدام لمواردها الطبيعية. واقترن ذلك بالدمار البيئي الفظيع الناجم عن حربين رئيسيتين. ويلاحظ أن معظم مشاريع التنمية أقيمت على السواحل، حيث يتيسّر الوصول إلى الملاحة الدولية، مما يحل عملياً مسألة تصدير المواد الخام والمنتجات الأخرى. وباستثناء إيران والعراق وال سعودية، تعيش غالبية السكان في المناطق الساحلية. والمدن والبلدان الرئيسية تكاد تكون كلها على الساحل. وهذا أحدث مزيداً من الضغوط على المناطق الساحلية والبحرية التي تحتوي على معظم الموارد النفطية.

ومن أصل عدد سكان بلدان المنطقة، الذي قدر عام 1998 بـ 115 مليون نسمة، يعيش 16 مليوناً، أي نحو 14% في المئة، في خط ساحلي ضيق يمتد 6166 كيلومتراً، بمعدل كثافة سكانية تبلغ 1592 شخصاً في الكيلومتر المربع. وفي خمسة بلدان في المنطقة، هي البحرين والكويت وسلطنة عمان وقطر والإمارات، تعيش على الساحل نسبة

الطبيعية والداعمة لهذه الانظمة في وجه التأكّل الساحلي، فانها تقدم خدمات قيمة في مجالات الترفيه والسياحة والنقل البحري وغيرها. وتحتوى المناطق الساحلية على مصائد مهمة للروبيان (الجمبري) والأسماك وشعاب مرجانية غنية وغابات منغروف (قرم) ومناطق أعشاب بحرية. ويقدر محصول الصيد البحري في المنطقة بنحو 500 ألف طن سنوياً. والتذبذب عن النفط واستخراجه، وما يرافق ذلك من حركة نقل بحري، عمل حيوي لاقتصاديات المنطقة، لكنه بات يشكل تهديدات خطيرة للبيئات الساحلية. فقد أدى النمو السكاني والاقتصادي إلى زيادة الضغوط على البيئة الطبيعية، مما يستدعي قيام إدارة متكاملة وفعالة للمناطق الساحلية.

وقد دسّت المنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية (ROPME)، التي تضم ثمانية دول هي البحرين والكويت وسلطنة عمان وقطر وال سعودية والإمارات والعراق وإيران، إلى تشخيص المشكلات ووصف أنواع العلاج، لكنه لا تتحول الدجاجة التي تبيض ذهباً، وهو «ذهب أسود» في هذه المنطقة، إلى عامل خطريسيّ إلى حياة الناس بدل أن يحسنها.

استغلال جائر ودمار بيئي

عرفت المنطقة البحرية لدول الخليج العربي خلال العقود الثلاثة الماضية أحد أعلى مستويات النمو الاقتصادي في العالم. وبفضل الثروة النفطية والغازية شهدت تدفقاً لم يسبق له مثيل من الناس والمعادات. وأحدث هذا النمو السريع تغيرات رئيسية في البنية الاجتماعية الاقتصادية

د. جورج جحا

ادارة المناطق الساحلية وحماية البيئة البحرية تبرزان وجهان واضحاً من وجوه التنمية المستدامة، التي باتت موضوعاً عالمياً ملحاً يطل بوجوه متعددة، لكنها في النتيجة «تقاسيم» على موضوع واحد يمكن تلخيصه بسؤال: كيف يستطيع الإنسان أن يمنع حاضره من التهام مستقبله؟ كيف نبني على التطور والنمو الاقتصادي من دون الضرر بمصدرهما، أي البيئة، وبغايتها النهائية، أي الحياة الإنسانية؟

تحتفل ادارة الموارد الساحلية عن ادارة سائر أنواع الموارد في أن مجال نشاطها هو في منطقة جغرافية محددة جداً، وأن ما ينتج من مشكلات ونزاعات لا يمكن أن يعالج بالطرق التقليدية المعتمدة في «القطاع الواحد». ولذا فإن ادارتها المتكاملة، التي تتدخل فيها المناطق والقطاعات، ضرورية لتحقيق غايات التنمية المستدامة ضمن قيود الظروف الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية والقانونية والمؤسسية. والادارة المتكاملة للمناطق الساحلية تتبع استخدام الموارد من دون التسبب باستنزافها أو تأكلها، وترشد إلى مستوى التدخل الضروري من أجل عدم تجاوز طاقة مورد ما، وتعمل على تجديد الموارد التي أصبّبت بأضرار أو إعادة تأهيلها، وتضمن عدم تجاوز الخسارة في الموارد بعد القدرة على تعويضها، وتشجع الانشطة التكاملية بدل التنافسية.

والمنطقة البحرية لدول الخليج العربية تضم بيئات طبيعية مهمة. أنها شبيهة ببحر استوائي، حيث مناطق ساحلية ضحلة المياه تدعم أنظمة بيئية غزيرة الانتاج. واضافة الى الوظائف

الادارة المتكاملة للمناطق الساحلية في سلطنة عمان

استراتيجية الادارة المتكاملة للمناطق الساحلية في سلطنة عمان تتلاقي وتشبابك فيها قطاعات كثيرة، مما يتطلب آليات تنسيق واضحة المعالم. فوزارة المواصلات ووزارة الزراعة والثروة السمكية ووزارة البلديات الاقليمية والبيئة، مثلاً، تشرف على أنشطة مختلفة في المنطقة الساحلية، ولكن ليس على تحطيط استخدامات الاراضي التي ن��ت مسؤوليتها بوزارة الاسكان. وتتولى اللجنة العليا لخطيط المدن تنسيق عملية التخطيط (لجنة التنسيق الخاصة بالتنمية والبيئة في اقليم ظفار تؤدي هذه المهمة في ظفار مثلاً) وتحدد السياسات والخطط. والتخطيط الاقتصادي من مسؤولية مجلس التنمية والبيئة في اقليم ظفار واللجنة العليا لخطيط المدن ومجلس التنمية، وبين الحاجات التخطيطية وأنشطة ادارة المناطق الساحلية في الوزارات الأخرى.

ومن الخطط النموذجية في سلطنة عمان خطة الادارة المتكاملة للمناطق الساحلية في مسندم واستعادة وهدفها المساعدة في صون الغنى والتنوع والجودة الطبيعية للبيئة الساحلية في مسندم واستعادة ما فقد منها. وتتولى الخطة عناية خاصة بالمناطق المحامية. وفي مسندم عدد من الموارد والموارد الحساسة. فالموائل المرجانية، مثلاً، تهددها على نحو خطير أنشطة صيد الأسماك وملوثات السفن والنقلات وأحداث طبيعية. وبسبب قيمتها الكبيرة لمصائد الأسماك والسياحة، تم تحديد هذه الواقع بأنها سريعة التأثير وتحتاج الى دراسة خاصة. والأهداف المحددة لخطة مسندم هي الآتية:

- وضع خرائط لتوزع أنشطة وموارد المنطقة الساحلية.
- وضع سياسة جديدة وتحديد الاحتياجات القانونية والمؤسسية اللازمة لادارة المنطقة الساحلية.
- تحديد الجوانب الرئيسية لادارة الموارد، واقتراح اجراءات ومسؤوليات محددة لجسم هذه القضايا.
- اقتراح التعديلات الضرورية لحدود ومساحات المناطق المحامية.
- تحديد المناطق الترفيهية التي تحتاج الى حماية.

المصدر: وزارة البلديات الاقليمية والبيئة ووزارة التجارة والصناعة في سلطنة عمان

منها نقلات نفط. وتصرف هذه السفن نفايات وميةً مبتذلة وملوثة بالنفط. وتقدر النفايات النفطية التي ينتجها مرور هذا العدد من السفن في هرمز بنحو 140 ألف طن سنويًا كحد أدنى. وقد راوح معدل تركيز مادة القارفي نمانج جمعت خلال الفترة 1993-1995 من ثلاثة أماكن قرب مسقط، في منطقة عُمان البحرية، بين صفر وخمسة كيلوغرامات في المتر. واعتبر هذا من أعلى مستويات التلوث بالقارفي العالم.

وخير دليل على فداحة التلوث أن الثروة السمكية الكبيرة في بلدان المنطقة، والتي بلغت سنة 1992 ذروة هي 531,445 طناً، سجلت انحداراً مطرداً بعد العام 1993 بلغ في حد الأدنى 337,300 طن.

وقد اقترحت المنظمة الاقليمية لحماية البيئة البحرية سياسات لمنع التلوث والتحكم به، مع أفضلية معالجة كل حالة على حدة، وقيام سياسات عملية وطنية واقليمية ممكنة التطبيق عوضاً عن حلول مثالية يصعب وضعها موضع التنفيذ. ومن ضمن الخطوات العملية التي هي في طور التنفيذ إنشاء مراكز للتعامل مع مياه التوازن ومخلفات السفن التي تدخل وتخرج من الخليج العربي. ويقول الدكتور عبد الرحمن العوضي مدير عام المنظمة إن 30 إلى 40 في المئة من السفن والنقلات التي تعبّر مياه الخليج قدّيمة جداً وتفتقر إلى شروط السلامة، ويجب منها منع دخول مياه الخليج لتجنب وقوع حوادث تسبّب تلوثاً نفطياً. وهوتوقع أن ينتهي العمل في إنشاء مراكز مياه التوازن سنة 2003. وسوف تفرض رسوم على السفن والنقلات التي تعبّر مياه الخليج نظير

تستغل مياه البحر لأغراض حيوية، أهمها التحلية، وانتاج البخار لتوليد الكهرباء، والتبريد في الصناعات الكبرى ومنها مصافي النفط. وثمة 34 حقلًا بحريًا مستغلًا للنفط والغاز في المنطقة، فضلاً عن حقول اضافية تنتظر استغلالها. وهناك ما يزيد على 800 بئر منتجة للنفط، معظمها في السعودية وإيران والإمارات. وقد نتجت عمليات تلوث بحري بسبب انفجار آبار. وأطول مسجل من انفجارات من حيث المدة الزمنية كان انفجار حقل نوروز عام 1983 الذي استمر اشتعاله أكثر من سنة وأسفر عن تصريف أكثر من مليون برميل من النفط الخام في البحر. كما أن وجود منصات التنقيب وخطوط أنابيب النقل التي تمتتد آلاف الكيلومترات، يفرض مناطق خطرة تبعد عنها سفن الصيد والملاحة. وفي عام 1993 وقعت البلدان الاعضاء في المنظمة الاقليمية لحماية البيئة البحرية بروتوكولاً خاصاً بالتلوث الجوي الناتج عن أعمال التنقيب واستغلال الجرف القاري. ويهدف البروتوكول في خطوطه العريضة إلى التحكم بالالتلوث الناتج عن جميع أنواع العمليات البحرية، بما في ذلك التنقيب عن النفط والغاز واستغلال الموارد وإجراء عمليات ارتجاجية ورمي ما ينتج عن أعمال الحفر والتنقيب البحري على الجرف القاري.

النقل البحري: تسرب النفط من السفن والنقلات مسؤول عن نحو 46% من النفط الذي يصب في محبيطات العالم وبخاره. ونحو نصف مجموع صادرات النفط الخام في العالم مصدره دول الخليج. وقدرت حركة السفن في مضيق هرمز، مثلاً، بنحو 200,10 سفينة في السنة، 60%

تصل إلى 64 في المئة من مجموع السكان. ومنذ سنوات، بدأت دول المنطقة تنويع مصادر دخلها القومي، وبشكل رئيسي من خلال التصنيع والاستخدام الأفضل للموارد المتعددة. ومع ذلك فمعظم الأنشطة الاقتصادية المطورة حديثاً لا تزال تتجه نحو المناطق الساحلية.

المصادر الرئيسية للتلوث

يتوقف وضع البيئة الساحلية والبحرية على مجلل النشاطات البشرية والاقتصادية القائمة برأيها، وقد شهدت المنطقة نمواً سابقاً له في القطاع الصناعي خلال السنوات الثلاثين المنصرمة. ومن أهم الصناعات الثقيلة تحلية مياه البحر، ووحدات توليد الطاقة، ومصافي النفط، والصناعات البتروكيميائية. وهذه تساهم في التلوث بشكل رئيسي. أما الصناعات الخفيفة فتشمل الصناعات الزراعية والانتاج الحيواني وقطاعات انتاج المواد الغذائية والمشروبات، وهي تساهم بشكل عام في استهلاك الاوكسيجين البيولوجي. وفي ما يأتى المصادر الرئيسية للتلوث البيئة البحرية في دول المنطقة:

النفايات الصناعية السائلة التي تصب في البحر: تحلية مياه البحر وعامل توليد الطاقة تطلق أكبر نسبة من السوائل القدرة تقدر بنحو 48% من المجموع. وتحل بعدها مصافي النفط بنسبة 28%， والصناعات البتروكيميائية بنسبة 19%， والصناعات الأخرى بنسبة 5%. وللنفط الحصة الكبرى من هذه المواد أي نحو 102,440 طنًا في السنة أو 55% من المواد الملوثة.

النفايات الصناعية الصلبة: وهي تنتج عن صناعات متعددة، وتشكل 26% من مجموع النفايات الصلبة المنتجة في المنطقة والتي تقدر بنحو 1,4 مليون طن سنويًا أي 28% من مجموع النفايات بكل أنواعها. وتمثل الورق والنفطية 15% من النفايات الصلبة.

الانبعاثات الصناعية الجوية: هذه الانبعاثات الناتجة عن عمليات صناعية برية تصل في نهاية المطاف إلى البيئة البحرية من خلال الترسب. وبين المصادر الرئيسية للتلوث الجوي في المنطقة مصافي النفط ومراكز تجميعه ومنصاته ومصانع الكيميائيات والاسمنتة فضلاً عن وسائل النقل. وقد بات الدخان الناتج عن الاحتراق غير الكامل للوقود في محركات дизيل وعواجم المصانع وتوربينات الغاز مشكلة بيئية ملحة.

المياه المبتذلة: خصوصاً ما تفرغه شبكات المجاري المنزلية في البحر.

أنشطة بشارية: مثل بناء السدود، ومبنيات الترفيه والرياضة والسياحة الآخذة بالتطور سريعاً في كثير من بلدان المنطقة، وإنشاء أحواض لرسو السفن وأصلاحها.

تحلية مياه البحر والتنقيب عن النفط:

نظم المعلومات الجغرافية GIS: استخدامات بيئية في العالم العربي

كشف مصادر التلوث ومساراتها، تخريط أماكن الفيضانات ومصادر مياه الشفة، تحديد موقع الأنواع المهددة بالانقراض، تعين موقع طمر النفايات ومراقبة نقل المواد الخطرة، رصد تداخل المياه البحرية في المياه الجوفية، متابعة التلوثات النفطية ... هذه وغيرها من مستلزمات الادارة البيئية باتت عمليات يومية سهلة باستخدام نظم المعلومات الجغرافية. في ما يأتي لمحنة عامة عن هذه التكنولوجيا، ونماذج من تطبيقاتها العملية في بلدان عربية، كتبها لـ «البيئة والتنمية» قسم نظم المعلومات الجغرافية في شركة خطيب وعلمي الهندسية العاملة في هذا المجال.



- ما هي المتغيرات خلال فترات زمنية معينة؟
- ما هي التوقعات الدقيقة لما قد يحصل في حالات معينة.

استعمالات في كل حقل

يمكن تطبيق نظم المعلومات الجغرافية في حقول كثيرة، من أهمها:

التخطيط والإدارة البيئية:

تساعد القدرات التحليلية على ادارة العلاقات بين الموارد البيئية ونوعية الهواء ومصادر الازعاج وحركة المرور والمعطيات الاقتصادية الاجتماعية. واستخدام المخططين لنظام GIS يمكنهم بشكل فعال من استعمال وتنظيم المعطيات لتقدير التأثيرات على البيئة، وتخطيط تنظيم الأرضي، وتصميم المراقب الطبيعية (landscape). كما يعتبر نظام GIS أداة مهمة للبيئيين المهتمين في مجال ترسيم حدود المستنقعات المائية، وحماية المحميات وادارتها، وتحديد موقع وجود الفصائل المعرضة للزوال.

وضع السياسات وتقديرها:

يمكن استخدام GIS في عملية وضع السياسات البيئية. وذلك بدمج المعلومات البيئية مع المعطيات الاقتصادية والاجتماعية والادارية.

ان التضخم العمراني المتواصل على حساب الغابات والأراضي الزراعية الخصبة، بدل الاراضي غير المستخدمة، ساهم في تدهور الانظمة البيئية في هذه المناطق وتعريضها للتصرّف. والادارة الصحيحة ضرورة ملحة لتعديل تأثير الملوثات على البيئة.

تطلب الادارة البيئية استعمال وتقدير كل من المعلومات المعاقة. وفي غالبية الأحيان، لا يتم تقدير هذه المعلومات وتنقيحها بصورة صحيحة يدوياً بسبب ضيق الوقت والموارد. ان التحدى هو في دمج تحليل المعلومات البيئية بطريقة سريعة ودقيقة للخروج بالحل السليم. نظم المعلومات الجغرافية (GIS) تكنولوجيا كومبيوتيرية تقوم بهذه المهمة تماماً. وهي تساعده في دمج المعلومات الجغرافية مع المعلومات الوصفية في نظام تحليلي متكملاً، وتمكن الخبراء البيئيين من تصور تجسيم العالم الحقيقي رقمياً وتنظيم المعلومات بشكل يتلاءم مع الاجابة عن أسئلة كالأالية:

- أين تقع المصادر المسؤولة عن تلوث بئر ما؟
- كم مصدر تلوث يوجد حول محمية طبيعية؟
- ما هي الفصائل المعرضة للانقراض في منطقة مشروع ما؟

في العقد الأخير من القرن العشرين بدأت المشاكل البيئية في العالم العربي تتضاعف بشكل ملحوظ وخطير. وهي تتبع بشكل أساسى من النمو السكاني والصناعي المتسارع في جو يخلو من تنظيم صحيح للمدن واستعمالات الاراضي، بالإضافة إلى ضعف الحماية والإدارة للموارد الطبيعية. ان نمو المدن بشكل فوضوي أدى إلى إشكال كثيرة من التدهور البيئي، بما في ذلك تلوث موارد المياه والتربة والضجيج وانخفاض مستوى جودة الهواء حول التجمعات السكانية، وأدى وجود مطامر نفايات غير ملائمة بيئياً، وعمليات تفريغ النفايات المنزلية بشكل عشوائي، إلى تلوث التربة والمياه السطحية والجوفية في مناطق عددة. وفي المناطق الريفية، مثلًا، نلاحظ أن عدم وجود شبكات مجامير وجور صحية عازلة تسبب تلوث المياه الجوفية بشكل خطير، في حين أن وجود المصانع في الدين وضواحيها أدى إلى تلوث مياه الأنهر وشبكات المجاري المنزلية بالتصりفات الصناعية، وتلوث مياه البحار عند أماكن تفريغ تلك الملوثات، بالإضافة إلى ارتفاع نسب التلوث الجوي. ذلك لأن معظم هذه المصانع لا تستخدم وحدات تكرير المياه الصناعية ومصافي تنقية الهواء.



مع الهزات الأرضية والفيضانات، ووضع خطط الطوارئ لمعالجة الوضع وتقييمه، وفي عمليات مراقبة الملوثات النفطية.

تطبيقات في بلدان عربية

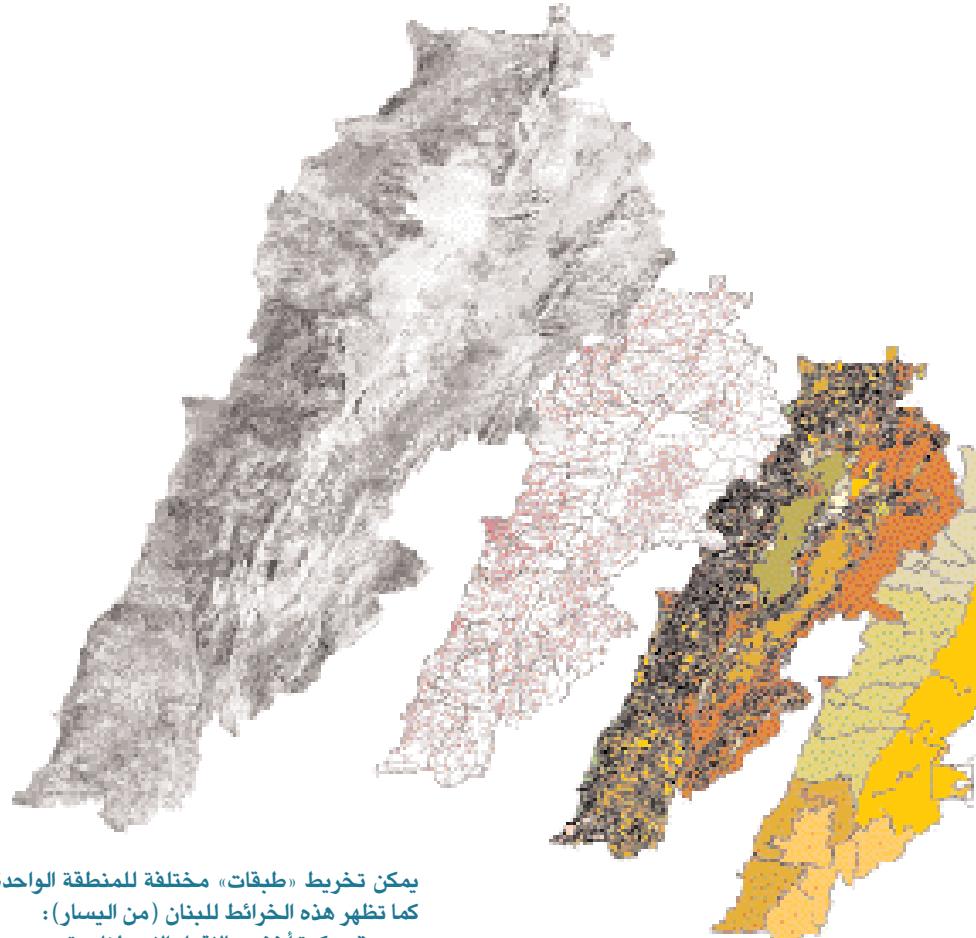
هنا بعض الأمثلة على كيفية استخدام نظم المعلومات الجغرافية في الادارة البيئية في بعض الدول العربية.

لبنان: مشروع المساعدة في حماية الغطاء النباتي

يهدف هذا المشروع إلى حماية المناطق الخضراء، خصوصاً الغابات، بانشاء علاقة متوازنة بين الموارد الطبيعية (وهي نادرة) والمتطلبات الاقتصادية الاجتماعية. وكان التحدي في إقامة برنامج لإدارة الغابات يوفق بين قدرات الطبيعة ومتطلبات السكان المحليين. فتم تحديد ثلاثة مواقع نموذجية مماثلة للخصائص الطبيعية وال人文ية في لبنان، حيث قام منفذو المشروع بوضع خطة للإدارة المستدامة باستخدام تقنيات GIS.

لبنان: مشروع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة لاستنباط غطاء استعمال الاراضي من الغطاء الأرضي

تم استنباط غطاء استعمال الاراضي من خرائط الغطاء الأرضي بتحديد عدد من الثوابت والمعطيات في أماكن مختلفة في لبنان، واستخدام نظم المعلومات الجغرافية لتحليل وتحويل الغطاء الأرضي إلى 12 وجهة استعمال استناداً إلى تلك المعطيات. وتم استعمال تلك الخرائط من قبل الجهات المختصة للاحصاءات الزراعية في لبنان.



يمكن تحرير «طبقات» مختلفة للمنطقة الواحدة كما تظهر هذه الخرائط للبنان (من اليسار):

- صورة مركبة أخذت بالاقمار الاصطناعية
- شبكة الطرق الرئيسية
- استخدامات الأرضي
- الأقضية في المحافظات

وفي كل جزء من البلاد يمكن انتاج خريطة بواسطة تكنولوجيا نظم المعلومات الجغرافية (GIS) لإجراء تحليل جغرافي شامل فيما يجري العمل على وضع خرائط في نطاق أصغر

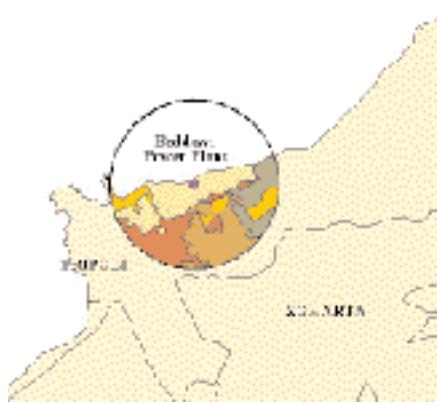
كذلك يمكن تصنيف المعلومات بحسب حالتها البيئية، وجعلها متناسبة مع المعطيات الاجتماعية والاقتصادية، من أجل وضع السياسات المعنية بالتخطيط والتنمية وإدارة المعلومات والموارد. مثل على ذلك استخدام GIS في بعض المحاكمات المتعلقة بالبيئة.

تخصيص الواقع ومعالجتها:

تستخدم أنظمة GIS في تنظيم وتقسيم المعطيات من أجل المساعدة في وضع استراتيجيات التقييمات الأولية وتفتيش الواقع ووضع دراسات تقويمية للمعالجة في عمليات تنظيف الواقع. مثلاً، يمكن استخدامها في إدارة معطيات الآبار، وجدولة عمليات تنظيف الواقع، وتحديد أماكن طمر النفايات.

ادارة الموارد المائية:

بإمكان نظام GIS تحليل الحسمات الهيدرولوجية لاستخدامها في تطبيقات عدة، مثل تحرير أماكن الفيضانات، وإدارة المياه الجوفية، وتحديد مصادر جديدة لمياه الشفة. ويمكن للهيدرولوجيين الاستفادة من قدرات GIS في تحديد نقاط انطلاق الملوثات الناتجة عن الزراعة، وتبسيم تركيز الملوثات وتوزيعها جغرافياً، ومراقبة وتحديد موقع تداخلات المياه



سلطنة عمان: تخطيط موقع وادي داي قدام

تم استخدام GIS لاستنباط نظام الارتفاع الرقمي (DTM) من معلومات الارتفاع، للقيام باحصاءات حسابية فورية ذات علاقة بالساحة الإجمالية والفعالية، واختيار الأماكن الفضلى لبناء السدود، والتنبؤ بكمية الأمطار التي يمكن اختزانها.

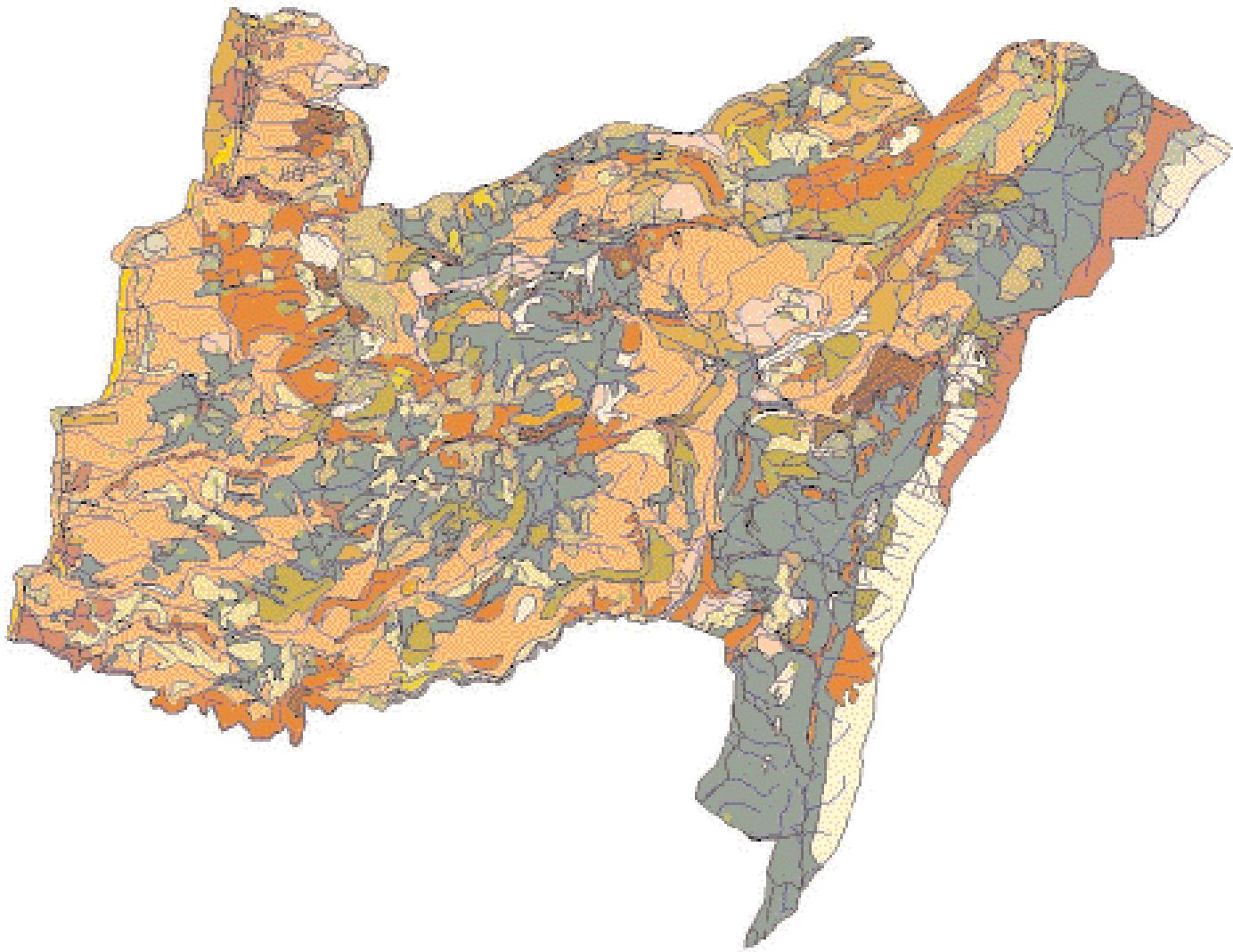
البحرية في المياه الجوفية.

ادارة النفايات:

ان استخدام GIS يؤهل المسؤولين عن ادارة النفايات لتشاطر المعلومات في مؤسساتهم والتنسيق مع هيئات المراقبة، بهدف تحسين ادارة المخاطر البيئية وإدارة وتخزين المواد الكيميائية. ويصبح بإمكان المسؤول ادارة عمليات التفتيش ومراقبة نقل المواد الخطرة، وتحديد أماكن الطامر الصحية. باختصار، يساعد نظم GIS في تقليل المخاطر ويمكن من مراقبة ميدانية فورية.

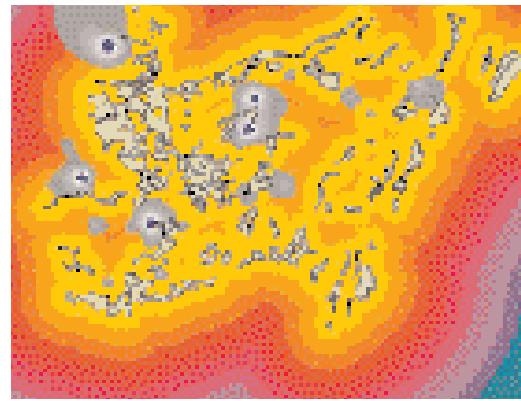
ادارة الأمور الطارئة:

يؤمن نظام GIS أفضل التكنولوجيات لوضع استراتيجيات التعاطي مع الكوارث، من خلال التفاعل مع حالة ما وتقييمها وتحديد أفضل السبل لمعالجتها. ويمكن استخدامه في التعاطي



المتوفرة ورقياً أو تلك التي يجب تحديثها، كالخرائط الطوبوغرافية والجيومورفولوجيا والجيولوجيا وموارد المياه، للقيام بتحاليل مستقبلية.

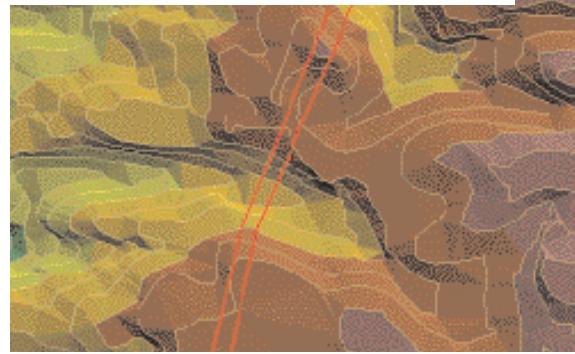
إن احتياجات النمو السكاني والتطور الصناعي تتطلب ادارة مستدامة للموارد الطبيعية، من خلال تصميم وتطبيق مشاريع جديدة ذات تأثيرات وأنعكاسات سيئة على البيئة المحيطة. هذه التأثيرات يمكن تقييمها بطرق سهلة باستخدام القدرات التحليلية لنظام GIS، لتدارك الكوارث الناجمة عن التطوير المدنى والصناعى ووضع تصور لأفضل الطرق ومعالجتها. ولكن على رغم استخدام نظم المعلومات الجغرافية في بعض الدول العربية، فإن استغلال هذه التقنيات لا يزال في مرحلة بدائية. وال الحاجة ملحة لتطوير وتدريب القدرات البشرية في عالمنا العربي على نظم GIS في مجالات عدة، ولا سيما ■



وأماكن تخزينها جغرافياً. إن هذه المعلومات مهمة لإجراء تحليل جغرافية عن الأماكن التي ستتشكل فيها تجمعات سكانية أو مدارس للتقليل من خطر التعرض لهذه المواد.

مصر: مشروع التقييم الجيوبئي لمنطقة حلايب

ان الدراسة العلمية لمنطقة حلايب، التي تعتبر نائية وصعبة الوصول، تخلو من المعلومات الأساسية للمعطيات التي تتعلق بالموارد



النشاطات الزراعية المستقبلية وخاصة في المناطق الجافة.

قطر: نظام المعلومات الكيميائية

تم إعداد واستخدام نظام SIG في دولة قطر لرقبة كل النشاطات المتعلقة بالمواد الكيميائية، بعد تزايد وتكرار حوادث التلوث بسبب الاستعمال المفرط لهذه المواد وسوء استخدامها. ويساعد نظام GIS على متابعة تنقل جميع المواد الكيميائية من لحظة دخولها إلى الدولة وحتى

البيئة والتنمية

نظرة ثاقبة على البيئة والطبيعة



البيئة والتنمية هي مجلة البيئة والطبيعة الأولى في العالم العربي. إنها مجلة الرأي الحر التي تعطيك صورة ثاقبة عن كل ما يؤثر على الكائنات الحية، وكانت تفكر أو تمشي أو تطير أو تسبح. إنها المجلة الخضراء الرائدة في تحقيقاتها المصورة الشيق.

أحدث المعلومات عن البيئة العربية والعالمية تقرأها مطلع كل شهر في **البيئة والتنمية**.

إذا كنت من محبي البيئة والطبيعة فان **البيئة والتنمية** هي مجلة لك أنت.



وزارة البيئة في سوريا ولبنان والمجلس الأعلى السوري- اللبناني في ندوة «البيئة والتنمية» بمشاركة العادلي وموسى وخوري وصعب

البيئة في لبنان وسوريا: شراكة في الطبيعة والتلوث والحلول

عقدت مجلة «البيئة والتنمية» حلقة نقاش حول التعاون البيئي بين لبنان وسوريا بمشاركة وزير الدولة لشؤون البيئة في سوريا الدكتور فاروق العادلي ووزير البيئة اللبناني الدكتور ميشال موسى والأمين العام للمجلس الأعلى السوري اللبناني الأستاذ نصري خوري، وأدارها رئيس تحرير «البيئة والتنمية» نجيب صعب. وقد عرضت الندوة كاملة في برنامج خاص على الشبكة الوطنية للإرسال (NBN) والتلفزيون السوري.

قضايا مشتركة

صعب: كان تأسيس المجلس الأعلى السوري اللبناني خطوة متقدمة لوضع إطار عصري للتعاون يحفظ مصالح سورية ولبنان معاً. يقول البعض إن عمل المجلس انحصر في العموميات وحل المشاكل اليومية وبعض القضايا الاقتصادية. هل هناك آليات للتعاون السوري اللبناني في مجالات البيئة؟ هل هناك أجهزة تنسيق ومتابعة في المجلس؟

خوري: لقد أنشئت الأمانة العامة للمجلس الأعلى السوري اللبناني بموجب معايدة الأخوة والتعاون والتنسيق لتعمل على تحقيق أهداف المعاهدة ومتابعة تنفيذ الاتفاقيات التي تعدد بين البلدين. وخلافاً لما يعتقد البعض من أن عمل الأمانة العامة اقتصر على بعض التفاصيل وحل بعض المشكلات اليومية، أو التأثير في بعض الأمور الاقتصادية، فهي بالفعل تقوم بجهود حقيقة لمتابعة عمل اللجان والأجهزة التي شكلت لتنفيذ الاتفاقيات المعقودة. وقد عقدت، انتلاقاً من المعاهدة، عدة اتفاقيات في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والزراعية والصناعية والثقافية والتربوية، إضافة إلى البيئة والبحث العلمي وغيرها. وتضمنت الاتفاقيات الرؤى المستقبلية لآفاق التعاون بين البلدين، أبرزها ما يختص بموضوع البيئة الذي يكتسب أهمية قصوى. والتكامل البيئي السوري اللبناني هو تكامل طبيعي يأتي ضمن دورة حياتية، فالبيئة ليست هواء وماء وتراباً فقط، بل هي مصدر أساسى من مصادر حياة الإنسان.

والتعاون البيئي بين لبنان وسوريا بدأ منذ العام 1993، أي منذ إنشاء وزارة البيئة في لبنان، ولكن لم يأخذ طابعه الشمولي آنذاك لأن مهام وزارة البيئة لم تكن قد حددت وتوضحت بعد، ولم تكن لها آلية تجربة عملية. ولكن تم التعرف على التجارب في كلا البلدين وتبادل الخبرات وورشات العمل وتدرج التعاون حتى تم التوقيع على مذكرة تعاون بيئي في

أعد الحوار للنشر: وسيم حسن

«الماء والهواء والتراب هي عناصر البيئة الرئيسية. إذا نظرنا إلى هذه العناصر كثروات طبيعية، فهي قد تجمع الشعوب بسبب الحاجة المشتركة إليها، أو تفرقها بسبب النزاعات عليها. لكن التعاون في الاستخدام الرشيد لهذه الموارد وحفظها من الهدر والتلوث هو قدر للشعوب وليس خياراً. ومن المفارقات أن الثروة قد تفرق، لكن الكوارث والتلوث تجمع.

فإذا كان يمكن وضع حاجز وحدود سياسية أمام تنقل البشر والبضائع والسيارات، فهل يمكن أن نقيم حدوداً أمام الماء والهواء والتراب وما عليها وفيها من نباتات وكائنات وملوّثات؟ لهذه الأسباب، يتجه العالم كله نحو اقامة «متحادات بيئية»، تجمع دولاً متجاورة في برامج مشتركة لحماية البيئة وتنميتها. نسمع كثيراً عن التكامل الاقتصادي والاجتماعي والسياسي بين سوريا ولبنان. التكامل البيئي هو قدر هذين البلدين، من نهر العاصي إلى النهر الكبير، إلى الشواطئ الواحدة على المتوسط، إلى الثروة الطبيعية المشتركة على طول الجبال من الجنوب إلى الشمال.

الموارد الطبيعية واحدة. والمخاطر البيئية واحدة أيضاً. لهذا، بادرت «البيئة والتنمية» للدعوة إلى هذه الندوة بهدف بحث الهموم البيئية المشتركة بين سوريا ولبنان وسبل العمل المشترك لحلها».

بهذه المداخلة افتتح نجيب صعب الندوة، وطرح محاور النقاش على المنتديين، بدءاً من المشاكل والمشاريع البيئية المشتركة.



الثروات الطبيعية قد تجمع الشعوب بسبب الحاجة المشتركة إليها أو تفرقها بسبب النزاعات عليها. لكن التعاون في الاستخدام الرشيد للموارد وحفظها من التلوث قد للشعوب وليس خياراً

تلقي نفاثاتها، الجفت أو الحمأة، في المياه الجاربة أو على التربة، وبالتالي تتسرب إلى المياه الجوفية وتلوثها، فتؤثر على مياه الشرب والري وتالياً تجف الأراضي وتصحر. وسيتم في هذا المشروع البحث عن الحل المناسب الذي يسمح بالاستفادة من هذه الثروة ويحافظ على التربة والمياه الجوفية والأراضي الزراعية. وهناك مشروع إقامة محمية طبيعية مشتركة تمتد من منطقة القلمون السورية حتى الأراضي اللبنانية المقابلة، وهي منطقة غابات متباذلة بغنى في التنوع البيولوجي النباتي والحيواني، وفيها أجزاء عذراء سوف نحاول حمايتها.

صعب: المحميات الطبيعية المشتركة مهمة جداً بالفعل، فكثير من الأراضي الحدودية غير مستخدمة حالياً، ومن الضروري حمايتها قبل أن يصلها النمو العشوائي. أعتقد أن هناك مشروعًا يتعلق بالزراعة العضوية.

الوزير العادلي: نعم، هناك مشروع قيد البحث لتشجيع الزراعة العضوية. فالإنسان بدأ يعياني من أساليب الزراعة التقليدية إذ وصلت سموم المبيدات والأدوية والأسمدة الكيميائية والهرمونونات إلى الأرض والمحاصيل الزراعية، وبالتالي إلى الحيوان والإنسان. ولا توجد ضوابط لاستعمال هذه المواد أو منها، وبأية كميات ونسب. كما أن درجة السمية لكثير من هذه المواد مجهولة. لذا نسعى لتسليط الضوء على الزراعة العضوية وتشجيع التحول لها، وتشجيع العودة إلى الطبيعة وتقليل استعمال كل ما هو كيميائي بهدف المحافظة على صحة الإنسان وسلامة التربة. والتتحول إلى الزراعة العضوية له هدف اقتصادي، فوجود الكيماويات في المحاصيل سيمعن تصديرها نتيجة رفض المستوردين لها. ونحن نتعاون مع غرف الزراعة السورية والخبراء الزراعيين لتحقيق ذلك.

صعب: هل للوزير موسى أن يقيم التعاون البيئي بين لبنان وسوريا؟

شباط (فبراير) 2000. وهي تتبع على تشكييل لجان مشتركة حول معظم القضايا البيئية. وتتابع الأمانة العامة عمل هذه اللجان وتساعدها.

صعب: لابد من الإشارة هنا إلى أن هذه الندوة هي نتيجة تعاون بين الأمانة العامة للمجلس الأعلى السوري اللبناني ومجلة «البيئة والتنمية». كما أشير إلى أن المجلة توزع الآن في المدارس السورية من قبل وزارة التربية وبدعم من وزارة الدولة لشؤون البيئة. هل يمكن أن يعرض لنا الدكتور العادلي بعض أوجه القضايا البيئية المشتركة بين لبنان وسوريا؟

الوزير العادلي: إن التعاون البيئي بين سوريا ولبنان، مثل بقية أوجه التعاون، عفوياً وتقليدي ووثيق، وأنتج تحديداً مذكرة التفاهم والتعاون البيئي. وهناك أشياء كثيرة تربط بين البلدين : الحدود المشتركة الطويلة والمياه والسواحل والهواء والغابات المتداخلة، وكلها تفرض التعاون والتكامل البيئي. كما أن هناك مشاريع بيئية مشتركة عدة أقرت وبدأ تنفيذ بعضها، منها: مشروع إدارة المناطق الساحلية بين سوريا ولبنان، الذي يشمل الشواطئ الممتدة من منطقة جبيل في لبنان حتى اللاذقية في سوريا. وسيتم بموجبه دراسة الموارد الطبيعية وتحديد الملوثات وأساليب معالجتها، توصلاً إلى إدارة بيئية متكاملة. ومشروع النهر الكبير الجنوبي، النهر المشترك بين البلدين، الذي يهدف إلى جعله منطقة بيئية نموذجية على مستوى راق. ومشروع بنك المعلومات البيئية الذي يشترك فيه الأردن، وسوف تؤخذ مدن بيروت ودمشق وعمان كنماذج لدراسة كافة المشاكل البيئية والملوثات ووضع الحلول المتكاملة. ومشروع الإدارة المتكاملة لمعاصر الزيتون، بمشاركة الأردن أيضاً. ففي البلدان الثلاثة ثروة كبيرة من أشجار الزيتون تشكل جزءاً مهماً من الدخل القومي فيها، ويتبعها عدد كبير من المعاصر التي تنتج الزيت والتي



العادلي:

يربط بين

البلدين الحدود

المشتركة

الطويلة

وال المياه

والسواحل

والهواء

والغابات

المتدخلة،

وكلها تفرض

التعاون

والتكامل

البيئي

والدكتور العادلي كان عضواً في لجنة صياغة البيان الوزاري للحكومة السورية. هل هناك بالفعل سياسة بيئية للحكومات؟ وهل يجد كلام البيانات طريقه إلى التطبيق؟ أم أن وزارات البيئة العربية ما زالت تعتبر وزارات من الدرجة الثانية، بعد الوزارات الاقتصادية والسياسية والخدماتية؟

الوزير موسى: إن إعطاء البيان الوزاري مساحة كبيرة لمسألة البيئة قياساً لنشاطات الوزارات الأخرى، والحديث عن أمور محددة مثل خطة الطوارئ البيئية والمؤسسة الوطنية للبيئة، دليل اهتمام الحكومة اللبنانية بالوضع البيئي. لكن وزارة البيئة في لبنان حديثة العهد وأمكاناتها ما زالت دون المطلوب. ويجب أن تبني الوزارة على أرضية صلبة ومتينة لتأخذ موقعها الطبيعي مع الوزارات الأخرى على الخارطة العامة للوضع الاقتصادي السياسي للبلاد. فالبيئة هي مدخل أساسي لمواضيع الصحة والسياحة وبعض مواضيع الاقتصاد. ويجب إرساء أسلوب تعاون مع الوزارات الأخرى، لأن العمل في البيئة يتقطع مع عمل وزارات عديدة مختلفة. كما يجب أن نعمل على القضايا الأساسية في المواضيع البيئية ولا نغرق في مسائل صغيرة ترهقنا وتلهينا عن إتمام واجبنا. كما أن العمل على وقف الهدر البيئي وقمع المخالفات البيئية يتطلب التحرك السريع ولا يتحمل هدر الوقت. وهذا ما نعمل عليه من إعادة هيكلة الوزارة، ودراسة التشريعات بالتعاون مع القضاء اللبناني، حيث تم الاتفاق على إنشاء نيابات عامة بيئية في المناطق.

صعب: ماذا عن سياسة الحكومة السورية البيئية؟

الوزير العادلي: كما أشرت، فإن مجرد مشاركة وزير البيئة في صياغة البيان الوزاري للحكومة السورية الجديدة هو في ذاته مؤشر على مدى اهتمامها بالشأن البيئي. وسوريا كانت السابقة في المنطقة في إنشاء وزارة للبيئة. وقد أثاط البيان الوزاري مهام أساسية بوزارة البيئة، مثل المشاكل المتعلقة بالطاقة النظيفة، ويندرج ضمن ذلك البحث عن مصادر طاقة بديلة ومصادر وقود نظيف، ونحن نعمل على ذلك بالتعاون من ناحية أخرى، فإن تعديل قانون الاستثمار الذي تم مؤخراً أعطى استثناءات وإعفاءات ضريبية للمستثمرين الذين يودون إقامة مشاريع صديقة للبيئة، وكذلك للمستثمرين الذين يقيمون مشاريعهم في المناطق النائية. فنحن نسعى إلى توزيع التنمية بالتوافق على كافة مناطق القطر. وإن الحكومة السورية توالي موضوع التنمية المستدامة أهمية قصوى وتعمل لتحقيقها.

القانون البيئي

صعب: منذ سنوات نسمع عن القانون البيئي في لبنان. وهو لم ير النور بعد، رغم ملايين الدولارات التي صرفت عليه من المال الدولي والعام. **أين أصبح القانون البيئي اليوم؟**

الوزير موسى: بدأ العمل على هذا القانون منذ ست سنوات تقريباً، ورفع إلى مجلس النواب قبل عامين، لكنه توقف عند لجنة الإدارة والعدل التي كانت لها ملاحظات عليه. وقد خفضت مواده من 160 مادة إلى مادتين، ويرزت ملاحظات عده على تشدد. لقد استردناهذا القانون الآن

صعب: مستويات التعاون البيئي لا تتحصر في وزارتي البيئة فقط. هناك مجالات للتعاون في البحث العلمي عبر الجامعات ومراعي البحث. وشعبياً، هناك مجالات تعاون على مستوى هيئات المجتمع الأهلي. هل المجلس الأعلى دور أو خطوة في هذا الموضوع؟

خوري: هناك العديد من أوجه التعاون يرعاها المجلس على المستويين الرسمي والشعبي. وهناك نشاطات كثيرة تتعاون فيها جهات مختلفة تصب كلها في ما يعتبر مهام وزارات البيئة، مثل التعاون بين وزارتي الزراعة في البلدين في مجال البحوث والتجارب الزراعية ومكافحة التلوث الناجم عن استخدام المبيدات الكيميائية ومكافحة الحشرات والأفات الزراعية. وقد استفاد لبنان من تجربة سوريا رائدة حول المكافحة العضوية المتكاملة للحمضيات والزيتون. ونحن حالياً بصد ووضع قوانين وتدابير موحدة لاستيراد الأسمدة والحد من استخدام الكيماويات.

وهناك تعاون في مجال البحث البيئي بين المجلس الوطني للبحوث العلمية في لبنان والمؤسسات البحثية المماثلة في سوريا مثل مركز الاستشعار عن بعد، حيث يتعاونان في مشروع المسح الحراري لسواحل سوريا ولبنان بهدف تحديد مصادر التلوث الصناعي ومصادر المياه العذبة على الشواطئ، ومشروع مشترك لدراسة التنوع البيولوجي في البلدين بين المجلس الوطني للبحوث العلمية في لبنان والمجلس الأعلى للعلوم في سوريا. إضافة إلى التعاون في مجال تحديد المواقف والمقييس ومعايير الجودة. وتقام ورش عمل لهذه الغاية.

وعلى الصعيد الأهلي هناك تعاون دائم بين الجمعيات الأهلية والمنظمات الشبابية في كلا البلدين، خصوصاً في مجال التسجيل. وقد تلتقت وزارة الزراعة اللبنانية 1,300,000 شجرة حرجة ومثمرة من سوريا وحصلت المنظمات الأهلية على 800,000 شجرة. ونعمل دائماً في الأمانة العامة على تشجيع هذه النشاطات وغيرها مما يعزز التعاون بين البلدين في إطار الاتفاق الثنائي وضمن برامج الوزارات والهيئات المعنية.

السياسة البيئية الحكومية

صعب: البيان الوزاري لحكومة الرئيس الحريري الحالية تحتوي سياسة بيئية صريحة وواضحة.



موسى: يجب بناء وزارة البيئة على أرضية صلبة لتأخذ موقعها ال الطبيعي على الخارطة الاقتصادية والسياسية

الموضوع دائمًا بالتعاون مع الهيئة العليا للتشجير، والمؤسسة العامة للجيولوجيا التابعة لوزارة النفط، وهي الجهة التي تمنح التراخيص، ووزارة الزراعة. وقد شكلت مؤخرًا جان مشتركة لوضع خارطة عامة للموقع التي يمكن منح التراخيص فيها وتلك التي يمنع فيها ذلك بتاتً.

صعب: هل تستطيع الوزارة ملائحة تطبيق هذه القوانين وتنجح في ذلك؟ نعلم انه حصلت مؤخرًا مخالفات في شمال سوريا، إذ جرت محاولات لاستخراج الصخور في منطقة غنية بالغازات؟

الوزير العادلي: القوانين والأنظمة واضحة، وإذا وقعت المخالفات والتجاوزات يتم معها. وقد حصلت مخالفة بالفعل في المناطق الغابية في شمال سوريا وتحطيناها، وتمت تسوية الأرض وأعيد الموقع إلى مكانه. وإننا نسعى الآن لاستخدام التكنولوجيا الحديثة التي تساعده على استخراج الصخور دون أن تؤدي طبيعية موقع الاستخراج، عن طريق الحفر داخل الجبل.

صعب: في لبنان تم صرف الملايين، عبر حكومات متعددة، على دراسات لتنظيم عمل المقالع والكسارات، وأعد مخطط توجيهي في هذا الخصوص. فمتى يوضع المخطط التوجيهي في التطبيق الفعلي؟

الوزير موسى: حل مشكلة المقالع والكسارات في لبنان، وهي مشكلة كبيرة، يمر عبر مخطط توجيهي مدرس يراعي المواصفات المطلوبة، مثل البعد عن السكان ومجاري المياه ومناطق المياه الجوفية والطرقات والمساحات الخضراء والمشجرة وطبيعة الأرض الجيولوجية. وقد وضع المخطط التوجيهي المذكور تلك المواصفات التقنية. ورغم أنه أحد أصعب القضايا التي تواجهنا، لكننا بالتعاون مع وزارة الداخلية والبلديات، التي تمنح تراخيص المقالع والكسارات، مصممون على عرضه على مجلس الوزراء للموافقة عليه. وأتمنى أن يتم ذلك قريباً.

صعب: طرح البعض فكرة استيراد الصخور إلى لبنان من سوريا. ما هو تعليكم؟

الوزير العادلي: حين ينتهي لبنان وسوريا من وضع المخططات التوجيهية النهائية التي تحدد الموقع الممنوعة والمسموحة لاستخراج الصخور، عندئذ يمكن البحث في هذا الموضوع، في سوريا أيضًا موقع حساسة بيئيًّا، ولا يجوز طرح الموضوع بخفة وتصدير المشاكل من بلد إلى آخر.

تلות الهواء

صعب: قدرت دراسة حديثة كلفة الاستثناء بسبب أمراض ناتجة عن تلوث الهواء في سوريا بستين مليون دولار سنويًّا. وكانت دراسة مشابهة قدرت الكلفة السنوية في لبنان بخمسين مليون دولار. وإذا أضفنا الخسارة الناجمة عن تعطيل العمل بسبب المرض، تصل الخسائر السنوية في البلدين إلى مئات الملايين، من سبب واحد هو تلوث الهواء. ومعظم العلة تأتي من وسائل النقل، في غياب الصناعات الكبيرة عن معظم مناطقنا. هل من تدابير لمعالجة الوضع؟

الوزير العادلي: السبب الرئيسي لتلوث الهواء في مدن مثل

للمراجعة، ولن نغير فيه الكثير لأنه مدروس بشكل جيد جداً، ولكن يهمنا أن ننقد القانون من التعطيل لأنه متشدد في بعض النواحي، ونريد أن يبصر النور قريباً. وسوف يعاد طرحه على المجلس النيابي.

صعب: في سوريا نعلم أن القانون البيئي وصل إلى مرحلة الإقرار النهائي. ما آخر المستجدات ومتي يطبق فعلًا؟

الوزير العادلي: تم إعداد مشروع القانون البيئي في سوريا في عهد الحكومة السابقة، وأعيد مع الحكومة الجديدة لتطويره بما يتلاءم مع التطلعات الجديدة للحكم والمستجدات البيئية. وقد اطعننا على قوانين بيئية أعدت سابقاً في دول شقيقة مثل مصر، ومشروع القانون اللبناني، وناقشتنا صيغة المشروع السوري ليتم رفعه قريباً إلى رئاسة الحكومة ومجلس الشعب. وبهمنا أن يصدر قريباً، لأنه سيعطيانا دفعاً قوياً في عمل وزارة البيئة. كما إننا نعد لعقد مؤتمر للدول والمؤسسات المانحة لتمويل مشاريع بيئية ضمن خطة الاستراتيجية البيئية لسوريا في حزيران (يونيو) المقبل، وبهمنا أن يصدر القانون البيئي قبل ذلك الوقت.

صعب: هل هناك مجال للتنسيق في موضوع القوانين البيئية؟ قد نتحدث عن خصوصيات كل بلد، لكن هناك ضرورة للتنسيق في موضوع مثل محركات السيارات ومحروقاتها. فهي تنتقل عبر الحدود وتلوث الهواء. مشكلة محركات المازوت (الديزل) والبنزين مع رصاص مثلاً.

خوري: التنسيق دائم، خصوصاً في إطار مذكرة التفاهم والتنسيق والاتفاقات المعقدة. وقد ساهمت الأمانة العامة بتبادل المعلومات حول القانون البيئي في محاولة لتأتي القوانين والنصوص موحدة. وفي موضوع الطاقة النظيفة والوقود النظيف ننسق التعاون بين وزارات البيئة والطاقة وغيرها من الوزارات المعنية. وهناك تعاون لإيجاد مصادر نظيفة لتوليد الطاقة، ومشاريع الغاز المشتركة حيث سيستخدم لبنان الغاز السوري في توليد الطاقة الكهربائية، ويببدأ تنفيذ المشروع في القريب العاجل. وهناك مشروع لإنتاج البنزين الحالي من الرصاص واستصدار قوانين لفرض استعماله في البلدين. وتعمل لإقرار تدابير مشتركة في ما يخص السيارات القديمة والتي تشكل ضررًا للبيئة. نحن كأمانة عامة قد نطرح الأفكار والأراء ونقدم المقترنات، ولكننا لسنا أصحاب القرار، ويأتي دورنا الأساسي بعد اتخاذ القرارات حيث تتبع التنفيذ.

المقالع والكسارات

صعب: المقالع والكسارات مشكلة كبيرة في لبنان، لا بد أن الوزير العادلي قرأ عنها وشاهد أثرها في طريقه إلى بيروت. هل في سوريا مشكلة مشابهة؟

الوزير العادلي: للأسف المشكلة موجودة في سوريا، مثل معظم دول العالم، لكن هناك قرارات تنظم الحصول على تراخيص للمقالع والمناجم، وتحدد المناطق التي يسمح باعطاء التراخيص فيها بحسب نسب التشجير، وما إذا كان لها صفة سياحية أو إطلاعية على البحر. كما يشترط القانون على المتعهدين إعادة وضع الأرض إلى ما كانت عليه. ونتابع هذا



خوري:
تعاون في
البحوث
العلمية
وتوحيد
المواصفات
والمقاييس
ومعايير
الجودة
وتدارير
متناصقة
لاستيراد
الاسمندة والحد
من استخدام
الكيماويات

دمشق أو بيروت أو حلب على سبيل المثال هو التلوث المائي والمجرى وضفافه وتقسيطه على المزروعات. بينما التكنولوجيات الحديثة تستخدم الدوائر المغلقة للمياه، أي إعادة تدويرها واستعمالها فلا تستنزف المياه، وتستخدم مواد صديقة للبيئة والملونات النباتية فلا تلوث. قد تحل مشكلة تلوث مياه الصرف بمعالجتها قبل تصريفها، ولكن تبقى المشكلة الأهم وهي استنزاف المياه الجوفية. لذلك ننسى لخلق مؤسسات حديثة من هذه المدابغ، عبر دمجها واستخدامها التكنولوجيات الحديثة والمواد الصديقة للبيئة. وهذا التحول يأخذ في الاعتبار كذلك مسألي الشراكة الأوروبية والعلوم، عبر اتفاقية التجارة الدولية، ونحن مقبلون عليهم، ومسألة المواصفات أبزو 9000 و 14000، كي نتمكن من تسويق هذه السلع في الأسواق العالمية.

صعب: هل يمكن أن نجد للبيئة مكاناً في برنامج النمو الاقتصادي الذي يسوقه رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري هذه الأيام؟

الوزير موسى: للبيئة مكان واسع في برنامج النمو الاقتصادي. فبدون مراعاة الاعتبارات البيئية لا يمكن للاقتصاد اللبناني بزراعته وصناعته الدخول والمنافسة في الأسواق العالمية، خصوصاً في ظل انفتاح الأسواق واتفاقية التجارة الدولية، وعلى أبواب استعدادنا الدخول السوق الأوروبية المشتركة. ولا يمكن أن نسوق سياحتنا دون ايلاء الاعتبارات البيئية الاهتمام الكافي.

المعاهدات الدولية

صعب: تحكم العمل البيئي اليوم معاهدات واتفاقيات دولية، منها: مكافحة التصحر، تغير المناخ، الأوزون، التنوع البيولوجي، النفايات السامة. هذه تتطلب متابعة وحضوراً دولياً، ليس لتطبيق شروطها كقيود فقط، بل أيضاً للاستفادة من فرص تمويل المشاريع التي توفرها للدول الأعضاء الملزمة بأحكامها. لبنان وسوريا عضوان في هذه الاتفاقيات. من جهة أخرى، نلاحظ أن الحضور العربي، في كثير من اللقاءات البيئية الدولية، ضعيف. ماذا يمنع المشاركة السورية اللبنانية في لجان علمية فنية تحضيراً للمؤتمرات الدولية، لتأمين حضور قوي؟ ما هو رأي المجلس الأعلى، وعبر أية أجهزة يمكن التنسيق للتتفاوض لشروط أفضل في المعاهدات الدولية وبرامج المساعدات؟

خوري: لقد لاحظت مذكرة التفاهم والتنسيق التعاون في مجال الاتفاقيات الدولية وعدهما، مثل اتفاقية تغير المناخ ومكافحة التصحر والأوزون والتنوع البيولوجي وغيرها، إلى موضوع الشراكة الأوروبية واتفاقية برشلونة. ولتحقيق هذا التعاون والتنسيق شكلت مجموعة لجان مختصة منها ما يعني بالمشاركة في المؤتمرات وإعداد أوراق العمل لها. ويجب تنسيق الحضور، إذ ليس ضرورياً أن تحضر سوريا أو يحضر لبنان كل المؤتمرات، ويمكن اختيار الأقدر والأكثر جهوزية للحضور، بعد أن يتم التوافق والتنسيق على ما يجب عرضه أو تقديمها أو المطالبة به في هذه المناسبات الدولية. ويساعد هذا الأمر على تخفيض النفقات التي يتطلبها حضور مثل هذه المناسبات. ونعمل حالياً على تحضير روزنامة عمل تتضمن جميع المؤتمرات الإقليمية والدولية ليجري التنسيق فيها.

صعب: هل يمكن أن نعرف ماذا يتم في لبنان لمعالجة تلوث الهواء؟

الوزير موسى: مشكلة تلوث الهواء مشكلة كبيرة ندفع ثمنها غالباً من المال العام عبر الفاتورة الصحية، ومن جيب المواطنين وعلى حساب صحتهم وتعطيلهم عن العمل، كما تدفع ثمنها السياحة. فالهواء النظيف أحد أهم عوامل اختيار السائح لوجهته. وسبب المشكلة يعود في معظمها إلى نوعية الوقود المستعمل. وقد أقرت لجنة البيئة ولجنة الأشغال والنقل والطاقة مشروع قانون في هذاخصوص، ننتظر تحويله إلى الهيئة العامة لمجلس النواب لإقراره، وهو يحدد ضوابط استعمال المواد المضرة مثل البنزين مع رصاص والمازوت الصناعي، توصلًاً لمنع استخدامها خلال فترة زمنية محددة.

الاستثمارات والبيئة

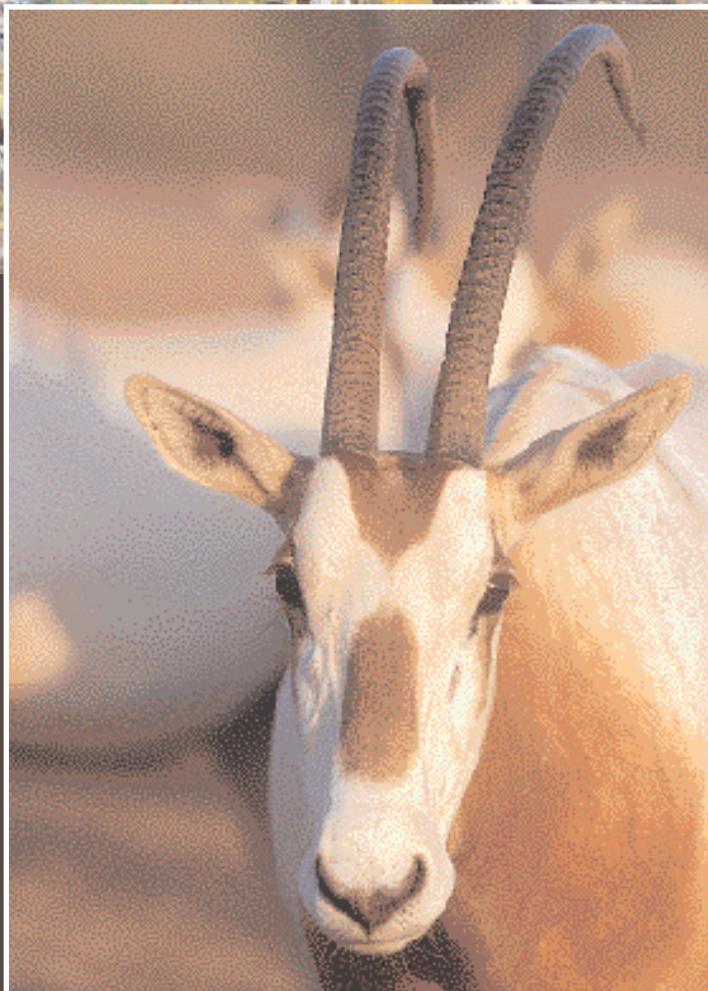
صعب: في لبنان حديث كثير اليوم عن برنامج للنمو الاقتصادي، يتبع برامج الاعمار في السنوات العشر الأخيرة أو يصححها ويضيف إليها. وفي سوريا تم إقرار قانون الاستثمار لخلق نحو نصف مليون فرصة عمل جديدة. هذا كلّه مطلوب ومرغوب. لكن دراسة للبنك الدولي أظهرت أن الخسارة التي يسببها التدهور البيئي في سوريا تقدر بـ 700 مليون دولار سنويًا. في لبنان تقدر الخسارة السنوية من التدهور البيئي بنحو 500 مليون دولار. وكانت دراسة عبر العالم العربي أظهرت أن الاقتصاد العربي مجتمعاً يخسر نحو 14 بليون دولار سنوياً بسبب التدهور البيئي. أي 3% من إجمالي الانتاج المحلي. أي ما يفوق معدلات النمو. في هذا الواقع، ما هي التدابير التي اتخذت في لبنان وسوريا لاعتبار البيئة سلعة ذات ثمن في الحسابات الاقتصادية وبرامج التنمية؟

الوزير العادلي: قد يكون في هذه الأرقام بعض المبالغة، لكن للتدهور البيئي كلفة ندفعها من حساب التنمية. وأية منشأة يراد إقامتها ضمن برامج تنمية يجب أن تراعي الاعتبارات البيئية. في دمشق مثلاً واضح، إذ هناك نحو 242 منشأة دباغية صغيرة، لدى كل منها بئر مياه خاصة تستنزف عبرها مياه الحوض الجوفي لدمشق، وتستخدم تكنولوجيا قديمة وتصرف



كتاب الطبيعة

ملف شهري عن الطبيعة العربية والعالمية من مجلة البيئة والتنمية نيسان / أبريل 2001



بحر آرال
صحراء في
وسط أوروبا

المها
في تونس

المها في تونس



تونس - «البيئة والتنمية»

لم يعد دور حدائق الحيوان مقصوراً على الترفيه والتسلية، فقد تحول بعضها إلى مراكز لحماية أنواع حيوانية من الانقراض. ويتم ذلك عن طريق إكثارها في الأسر بهدف إطلاقها لاحقاً في البرية حيث موطنها الطبيعي.



وفي تونس مشروع رائد من هذا القبيل في محمية حديقة سidi توي الوطنية، لإعادة توطين المها ذي القرن الأحذب (*Oryx dammah*). وهذا نوع من الظباء شبه الصحراوية أدرج عام 1996 على «اللائحة الحمراء» للحيوانات المهددة بالانقراض الصادرة عن الاتحاد العالمي لحماية الطبيعة، كما أدرج عام 1999 في خطة العمل الخاصة بظباء وغزلان الساحل - الصحراء الكبرى في إفريقيا بموجب اتفاقية بون لأنواع المهاجرة.

يجري تنفيذ هذا المشروع في ضوء اتفاقية بون، بتمويل من وزارة البيئة البلجيكية، وبالتنسيق مع حديقة مارويل للحيوان في بريطانيا وحديقة برatisala للحيوان في سلوفاكيا، وبمشاركة الإدارية العامة للغابات في تونس. وأسفر هذا التعاون الدولي عن تجميع 14 مهأة من ست حدائق حيوان في خمسة بلدان. وأضيفت إليها غزالتان من ذوات القرون الرفيعة (*Gazella leptoceros*) تم جلبها من حديقة حيوان سابعة لتكوين مجموعة تكاثر في الأسر تضم ذكرآت أسره في البرية.





في ربيع 1999، وبعد سنتين من التحضير، تم نقل عشرة رؤوس إلى حديقة سيدي توي الوطنية في جنوب تونس. والحدائق محمية طبيعية تبلغ مساحتها 6135 هكتاراً (61،35 كيلومتراً مربعاً) من السهوب الصحراوية، لم تكن فيها حيوانات من ذات الأظلاف إلا مجموعة من غزلان دوركاس (*Gazella dorcas*) تسرب بحرية. وتم اختيار المها من سلالة جينية منفصلة عن السلالة الموجودة في محمية حديقة بوهدمه الوطنية التي أحضرت إليها أول مهاة استجلبت إلى تونس عام 1985. ونقلت ثلاثة رؤوس أخرى إلى حديقة عويد دوكوك الوطنية لتشكيل أول مجموعة هناك، كما نقل ذكر واحد إلى حديقة بوهدمه لزيادة القاعدة الجينية للعدد الحالي الذي يزيد على 120 رأساً.

بعد 49 يوماً من وصول المها إلى تونس وتأقلمها مع الظروف الجديدة وتعارف بعضها على بعض، تم إطلاق عشر منها في حديقة سيدي توي الوطنية. وكانت المجموعة تتكون من ذكر بالغ وتسعة إناث بين صغيرة وبالغة. وأخذت لمراقبة مكثفة بعد إطلاقها دامت خمسة أشهر. وبدت المجموعة في حالة جيدة وأنجبت في موسمها الأول سبعة صغار عاش منها خمسة.

تجربة حديقة سيدي توي نموذج جدير بالذكر لإعادة توطين الحيوانات شبه المنقرضة وحمايتها في صحاري المغرب العربي.

الصور : كريستو بارس



السفن المهجورة في الصحراء شواهد لأعظم كارثة بيئية من صنع الإنسان

بحر آرال صحراء من الملح



كانت مشاريع الري الضخمة في آسيا الوسطى منذ السنتينات السبب الرئيسي لجفاف بحر آرال. وتنصبّ اليوم جهود محلية ودولية لتفعيل حدة الكارثة وإعادة الماء والحياة إلى حوض البحر الجاف.

الدكتور سيفمار ف. بريكل والدكتور والتر فوشرر باحثان في دائرة الايكولوجيا في جامعة بيلفيلد في ألمانيا. وهما اختصاصيان بالمشاكل الايكولوجية الناجمة عن تجفيف بحر آرال، وعضوان فيبعثة الألمانية المساهمة في إيجاد حلول لهذه المشاكل. وقد كتبوا هذا التحقيق لـ«البيئة والتنمية».

الناشرة من عملية التجفيف تدعى صحراء آرالكوم، وتبلغ مساحتها حوالي 40 ألف كيلومتر مربع.

وتشمل «منطقة كارثة بحر آرال» الامتدادات المنخفضة لنهرى أموداريا وسيرداريا وبحر آرال والأراضي المحيطة به، حيث آثار تحويل المياه من النهرين شديدةالوضوح. وهذا أثر أساساً على مقاطعى خوارزم وكarakالباكسitan فى اوزبكستان وإقليم كزيل-أوردا فى Kazakhstan وإقليم تاشوز فى تركمانستان. وتبلغ مساحة هذه المنطقة نحو 500 ألف كيلومتر مربع وعدد سكانها نحو 3،8 مليون نسمة.

تشكل صحراء آرالكوم، فى الواقع الجاف للبحر، مع الجسمين المائيين الباقيين والأراضي المحاذية الحديثة والقديمة، جزءاً من وسط منطقة الكارثة، وأرالكوم سطح أرضي حديث لم تتوارد فيه النباتات والحيوانات

سيغمار ف. بريكل ووالتر فوشرر

قبل العام 1960، كان بحر آرال رابع أكبر بحيرة داخلية في العالم، إذ بلغت مساحته السطحية نحو 68 ألف كيلومتر مربع. ومنذ ذلك فقد نحو 80 في المائة من جسمه المائي ونحو 60 في المائة من سطحه، حتى بات غير موجود عملياً. فقد انقسم إلى جسمين مائيين صغيرين: آرال الكبير وأرال الصغير. وأعلن المجلس العلمي للتغيرات البيئية العالمية (WBGU) في ألمانيا أن تجفيف بحر آرال هو أعظم كارثة بيئية تسبب بها الإنسان، بتغييره كمية المياه في المنطقة. وأصبحت الأرض الجديدة



Siegmar - W. Breckle & Walter Wucherer, University of Bielefeld, Department of Ecology
P.O.Box 10 01 31, 33501 Bielefeld, Germany.



قروي يرعى بقرته قرب سفينة «راسية» على قاع بحر آرال الجاف

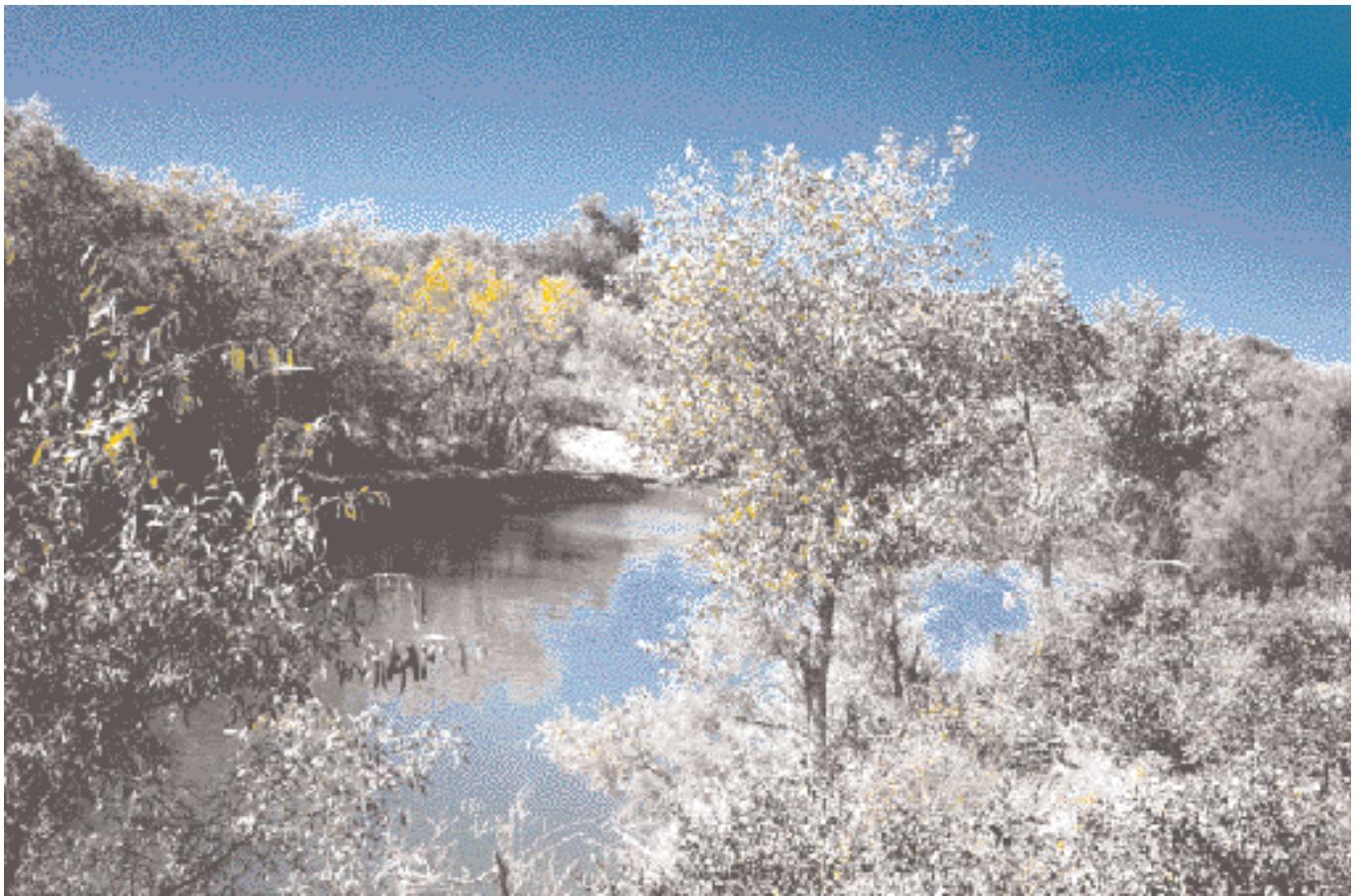
ذات 134 جنساً و266 نوعاً. إنها حياة نباتية صحراوية نموذجية. ونحو ثلثي الأنواع تنتمي إلى أربع عائلات نباتية هي الأكثر انتشاراً. وعدد الأنواع في الجنس الواحد منخفض لدى معظم الأجناس (1-3)، مما يدل على أن الحياة النباتية لم تتشعب بعد.

التصحر الملحى

في فترة زمنية قصيرة نسبياً، خلال أقل من نصف قرن، تزايدت مساحة الصحاري الملحية في آسيا الوسطى بحوالى 60 ألف كيلومتر مربع. والتصحر الملحى ناشط بشكل ضخم في منطقة بحر آرال السابق، خصوصاً عندما أصبحت مياهه المتبقية مالحة أكثر فأكثر. وهذه العملية

البرية من قبل، وتقطنه أعداد كبيرة من الكائنات الدقيقة. وهو أكبر مساحة في العالم يحدث فيها تعاقب نباتي أولي. لقد خلق الإنسان، من غير وعي، تجربة هائلة ومختبراً للطبيعة يشهد آلاف الأحداث المحلية. والمعرفة الجديدة لديناميكية الغطاء الأخضر في صحراء آرالكوم، التي هي «فسيفساء» من النظم الآيكولوجية الصحراوية الرملية والملحية، مهمة جداً لفهم ديناميكية النظم الآيكولوجية في منطقة وسط آسيا بأسرها. والتعاقب على قاع البحر الجاف مستمر منذ 40 سنة. وهذا مهم لمعرفة الآليات الرئيسية التي تحدد سرعة واتجاه تغيرات النظم الآيكولوجية.

الحياة النباتية في القاع هي حياة مهاجرة حديثة العهد (عمرها 40 سنة) ترسخت في ظروف موئلية قاسية. وهي تتكون من 34 عائلة نباتية



فوق: غابات توغاي على نهر أموداريا

في الوسط: خليج شفشنكو على الساحل الشمالي لبحر آرال

تحت: النتائج الأولى لتحسين الغطاء النباتي



مماثلة من حيث الحجم للصحراء الملحية الإيرانية الكبرى، وهي أكبر من الصحراء الملحية في ولاية يوتاه الأمريكية. ويشكل السهل الساحلي وأرض البحر الجاف نموذجاً واضحاً للدراسة التصحر الملحبي. وانتشار التملح على نطاق واسع هو السبب الرئيسي لوجود حياة نباتية ملحية متنوعة جداً. وبالمقارنة مع أشكال الحياة الأيكوفيزولوجية الأخرى، تزدهر النباتات الملحية في الأراضي المالحة، وهي قادرة حتى على النمو على تربة تحتية شديدة التملح. ومن أصل 266 نوعاً معروفة حتى الآن، هناك 200 نوع (2،75% في المئة) موجودة على أتربة مالحة. وقد تتأثر الأنواع المتبقية عرضياً أو دوريأً بالملح بعد التفريخ أو خلال مراحل أخرى. وهذا أدى إلى نشوء حياة نباتية ملحية على أرض البحر الجاف، تأثرت من جهة بالملوحة إلى درجات مختلفة، وطورت من جهة أخرى وسائل تكيف مكنتها من البقاء في هذه الموائل المالحة. وتعزيز الغطاء النباتي بتحسين الأنواع النباتية الملحية طريقة واقعية لتنشيط سطح أرض البحر الجاف. وتظهر نتائج الاختبارات الأولى ما يأتي:

- في الأتربة الرملية التي تعود إلى السبعينيات ظروف مؤاتية لاتخاذ إجراءات تحسينية للنباتات أكثر مما في الأتربة الصلصالية.

- تحولت الفترة النباتية الأولى تؤدي دوراً رئيسياً في ترسيخ النباتات والشجيرات وبالتالي في معدل بقاء الشتول والغراس.

- أنواع النباتات المحلية هي أكثر فعالية لتحسين النباتات.

- يستمر تطور الأتربة وعمليات التشكّل على أرض البحر الجاف، من دون بلوغ توازن نهائي بين الغطاء العشبي والشجيرات. أما تكون التربة والتغيرات النباتية فهي سريعة.





فوق: بقايا أعشاب بحرية وشجيرات الطرفاء (تماريكس) على الخط الساحلي لبحر آرال الصغير

إلى اليمين: مستوطنة نباتية تظهر فيها شجيرات ملحية على القاع الجاف لبحر آرال

تحت: تجفيف بحر آرال من العام 1960 إلى العام 2000
الصورة على غلاف كتاب الطبيعة : بعثة جامعة بيلفيلد الألمانية في قرية أوزون- كير المهجورة حيث يظهر مصنع أسماك مهدم على الساحل الشرقي لبحر آرال



آرال الكبير

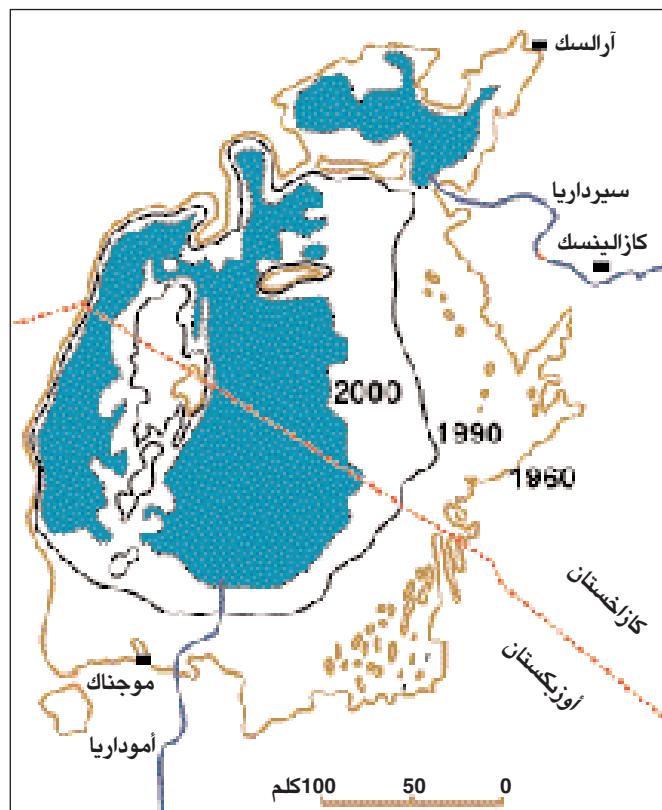
مستوى الماء في بحر آرال الكبير مازال يهبط، وجفافه يتسبب بالمشاكل البيئية الآتية:

- تكون صحراء ملحية حديثة بين جزيرة فوزروزدينبي والساحل الشرقي.
- حدوث مزيد من العواصف الترابية والرملية المالحية، مما يلحق الضرر بالسكان والزراعة في حوض البحر بكامله.
- تقلّل المناخ الإقليمي.
- ازدياد ملوحة المياه وخسارة الثروة السمكية المتبقية.
- انفتاح موقع التجارب العسكرية السابق في جزيرة فوزروزدينبي (أسلحة جرثومية وكيميائية) على البر الرئيسي.
- تهديد محمية الطبيعة «بارسا-كيلمز».

في المستقبل القريب جداً، سيصبح بالإمكان الوصول إلى جزيرة فوزروزدينبي من البر الرئيسي، كما الحال بالنسبة إلى محمية الطبيعة. وبهجرة الحيوانات والناس من البر الرئيسي، قد تنشأ تأثيرات بيولوجية أو أضرار سمية غير متوقعة. لذلك يجب اتخاذ إجراءات صارمة لمنع الوصول غير المرغوب للمدنيين إلى المنطقة مادام الوضع الوبائي والستمي والإيكولوجي في الجزيرة غير واضح.

آرال الصغير والدلتا

شهد مستوى الماء في بحر آرال الصغير في تسعينيات القرن العشرين تقلبات كبيرة. وفي النصف الثاني من تلك الفترة ارتفع مستوى الماء فيه بسرعة وتزايد الجسم المائي بعد إنشاء سد. وهذا أدى إلى التأثيرات الآتية:





فوق: رجل على جمل يمر قرب سفينتين مهجورتين تشهدان على الكارثة

إلى اليمين: القشرة الملحيّة على القاع الجاف

إلى اليسار: أطفال قرية أكباشتى على ما كان في الماضي جزيرة كوك-آرال



الأراضي في منطقة بحر آرال ما زالت غير كافية. ومن الضروري جداً تحديد المعلومات ومراقبة استخدام الأراضي ووضع النظم الإيكولوجية في منطقة الكارثة، لأن الوضع الإيكولوجي ديناميكي جداً وغير مستقر. وعملية فقد المياه من بحر آرال توسيع صحراء آرالكوم وانتشار التصحر الملحي في المناطق الساحلية والدلتا أصبحت أموراً حاسمة بنوع خاص. فالتدहور والتتصحر يهددان سكان المنطقة ويعرضان أساس حياتهم للخطر.

وتدعم الحكومة الألمانية الأبحاث والنشاطات العملية في هذا المجال في آسيا الوسطى. ففي 1992 بدأ عمل برنامج BMBF - UNESCO ، الذي تتولى اليونسكو تنسيقه مع جامعة بيلفيلد في ألمانيا، بتركيز خاص على مناطق الدلتا. ويجري البرنامج دراسة لتطور التنوع النباتي في صحراء آرالكوم والآثار المحتملة لجفاف بحر آرال. وسوف يبدأ مشروع طويل الأجل تنفيذه BMBF في واحدة خوارزم في أوزبكستان، ويتولى تنسيقه مركز أبحاث التنمية (ZEF) في بون. كما يبدأ هذه السنة برنامج مشترك لدراسة حوض بحر آرال تنفذه جمعية INTAS التابعة للاتحاد الأوروبي، بالاشتراك مع الجمعية الألمانية لتشجيع الأبحاث (DFG) ومركز الأبحاث CNRS . وتقوم الوزارة الألمانية للتعاون الفني (BMZ) والوكالة الألمانية للتعاون الفني (GTZ)، بالتنسيق مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، بوضع برنامج عمل إقليمي (SRAP) لمكافحة التصحر في حوض بحر آرال.

-ازدياد المساحة السطحية (إلى حوالي 3700 كيلومتر مربع) وانخفاض ملوحة المياه.

-استعادة الثروة السمكية على نطاق صغير (بإدخال سمك البلاييس مثلًا). -انتشار الشجيرات على الساحل.

حدث هذا التطور الإيجابي نتيجة إنشاء سد بين شبه جزيرة كوكارال وشبه جزيرة كوسارال، مما حال دون تصريف مياه نهر سيرداريا كليةً من بحر آرال الكبير. لكن منسوب المياه ارتفع بسرعة في نيسان (أبريل) 1999، وأدت عاصفة إلى انهيار كامل للسد. وضاعت الجهود الكبيرة التي بذلت خلال التسعينات لتنشيط بحر آرال الصغير. وستتمكن كمية المياه في آرال الصغير وتصريف مياه نهر سيرداريا من إعادة هذا البحر إلى وضعه السابق في غضون 5 إلى 7 سنوات. لكن هذا يحتاج إلى إقامة سد قوي ومتين.

الانقطاع الشديد في تصريف المياه النهرية في مناطق الدلتا (المصبات) أدى إلى تدهور التربة وتصحر حاد للأراضي ولا سيما غابات توغاي الكثيفة على نهر أموداريا والمروج في مناطق الدلتا. وتعاظم الضغط الرعوي على النظم الإيكولوجية المائية نتيجة التدهور الحاد لمراضي الصحاري المجاورة. وحدثت جميع مراحل التصحر في مناطق الدلتا. وسيبقى الري أساس النظم الزراعية في آسيا الوسطى. وبما أن الحاجة إلى المياه واستهلاكها سيزيدان في المستقبل، فيجب تطبيق تقنيات الاقتصاد المائي والري الأكفاء، نظراً إلى محدودية زيادة المناطق المروية.

قاعدة المعارف والمعلومات حول وضع النظم الإيكولوجية وتدھور

البيئة والتنمية

نظرة ثاقبة على البيئة والطبيعة



البيئة والتنمية هي مجلة البيئة والطبيعة الأولى في العالم العربي. إنها مجلة الرأي الحر التي تعطيك صورة ثاقبة عن كل ما يؤثر على الكائنات الحية، وكانت تفكر أو تمشي أو تطير أو تسبح. إنها المجلة الخضراء الرائدة في تحقيقاتها المصورة الشيق.

أحدث المعلومات عن البيئة العربية والعالمية تقرأها مطلع كل شهر في **البيئة والتنمية**.

إذا كنت من محبي البيئة والطبيعة فان **البيئة والتنمية** هي مجلة لك أنت.





اتفاقية جديدة للصيد غير المشروع

روما - صدق أكثر من 110 دول اتفاقية طوعية لمكافحة الصيد البحري غير المشروع وغير المنتظم والذي لا يبلغ عنه. وهذا الصيد موجود في نطاق المناطق الاقتصادية المحددة وخارجها (320 كيلومتراً بعيداً عن الساحل)، لذلك لا يقتصر على المصايد في أعلى البحار. وهو يشكل في بعض المصايد المهمة نحو 30% من المائة من اجمالي عمليات الصيد. وما يثير القلق على نحو خاص السفن التي ترتفع أعلىً لبعض البلدان ولا سيطرة على أنشطتها. وبموجب الخطة الجديدة، ينبغي على البلدان الأ تقديم الدعم الاقتصادي إلى الشركات والسفين والأفراد المعنيين بالصيد غير المشروع وغير المنتظم والذي لا يبلغ عنه. وتؤكد الخطة بصفة خاصة على ضرورة تحمل البلدان مسؤولية رفع العلم، حيث يتبعن عليها أن تضمن، قبل تسجيل سفينة لأغراض الصيد، أن تلك السفينة التي سترفع علمها لن تتورط في صيد غير مشروع.

واستناداً إلى تقارير منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، يتعرض 47 إلى 50% من المائة من احتياطي الثروة السمكية البحرية الرئيسية للاستغلال بصورة تامة، الأمر الذي لا يفسح المجال لأي فرصة للتتوسيع الإضافي. ويجري

استغلال 15 إلى 18% من ذلك الاحتياطي بصورة مفرطة، في حين نجد 10% في المائة أو أنه يستعيد حيويته بعد النضوب. وقد تقدر المنظمة أن 25 إلى 27% في المائة من احتياطي الثروة السمكية يتم استغلاله بصورة معتدلة، ويمثل المصدر الرئيسي للتوسيع في اجمالي عمليات الصيد.

٤ حظر فرنسا للإسبستوس ينتصر ويلقي دعم أوروبا وأنصار البيئة

جنيف- أصدرت هيئة الاستئثار في منظمة التجارة العالمية حكماً قضى بأن فرنسا كانت محققة في حظر استيراد منتجات تحتوي على إسبستوس (أميانت) أبيض، محبطه محاولة كندية لإسقاط نتائج تحقيقات سابقة. ورحب جماعات بيئية بالقرار الذي اتخذته ثلاثة محكمين صدقاً حكماً «تاريخياً» صدر في تموز (يوليو) الماضي. ووجدت هيئة حسم المنازعات أن الحظر الذي فرضته فرنسا منذ 1997 يتنامش مع ضوابط منظمة التجارة العالمية، التي تسمح بمحظورات تجارية إذا شكلت منتجات معينة تهديدات لصحة الإنسان والحيوان والنبات. ووافق أربعة خبراء علميين استشارتهم هيئة التحكيم الأصلية على خطورة التعامل بالياف الإسبستوس الأبيض، أو الكريستال، ومنتجات

إسمنت الكريستال، لأنها شديدة السمية وتسبب السرطان وأمراضاً أخرى. وقد ناصر فرنسي في الدعوى الاتحاد الأوروبي الذي يمثل المصالح التجارية للدول الأعضاء الخمس عشرة. وجاء في تقرير هيئة الاستئثار المكون من 71 صفحة: «تبين من النتائج التي توصلنا إليها أن كندا لم تثبت أن الإجراء المتنازع عليه لا يتنامش مع التزامات المجموعة الأوروبية بموجب الاتفاقيات المعمول بها...» وذهبت الهيئة إلى أبعد من ذلك، فأبطلت جزءاً من الحكم الأصلي الذي وجد أن الياف الإسبستوس الأبيض وألياف PCG (الياف PVA وسيليولوز وزجاج) هي «منتجات مماثلة». ورحب الاتحاد الأوروبي بما دعاه حكماً تاريخياً. وقالت مفوضة التجارة في الاتحاد إن «هذا الحكم يبين أن منظمة التجارة العالمية سريعة الاستجابة لمخاوف مواطنينا. والمسائل الصحية المنشورة يمكن وضعها فوق المصالح التجارية. والحكم يؤكد أن واضعي الأنظمة يمكنهم تحديد المستوى المرغوب لحماية الصحة».

وكانت فرنسا حظرت جميع أنواع الإسبستوس والمنتجات المحتوية عليه منذ بداية العام 1997. وهذا الإجراء يتنامش مع السياسة الشاملة في الاتحاد الأوروبي التي تتقبل نتائج الدراسات العلمية التي وجدت أن جميع أنواع الإسبستوس

أكبر منصة نفط بحرية في العالم تغرق في البرازيل

- آب (أغسطس) 1998: لوثرت ناقلة للشركة سواحل سان باولو بنحو 15,000 ليتر من النفط.
- آذار (مارس) 1998: جرح أربعة أشخاص في انفجار وقع في مصنع «بتروفلكسن» للمطاط الذي تملكه بتروبراس في رو دي جانيرو.
- حزيران (يونيو) 1998: انفجر مصنع أسمدة تملكه بتروبراس في مدينة سلفادور البرازيلية وشب فيه حريق.
- كانون الأول (ديسمبر) 1998: قتل ثلاثة عمال في حريق شب في مصافة «غابرييل باسوس» في ميناس جرايس.
- نيسان (أبريل) 1999: سرب خط أنابيب 1000 ليتر من النفط بالقرب من مدينة سان سيباستيان الساحلية قبالة سان باولو.
- آب (أغسطس) 1999: انكسر خط أنابيب بتروبراس في ولاية باهيا، فسر布 50,000 ليتر من النفط على أراض ساحلية.
- كانون الثاني (يناير) 2000: سربت بتروبراس 1,3 مليون ليتر من النفط في خليج غوانابارا البرازيلي الشهير في رو دي جانيرو.
- تموز (يوليو) 2000: سربت بتروبراس 4 ملايين ليتر من النفط في نهر ايوكاكي في ولاية بارانا.
- كانون الثاني (يناير) 2001: قضى عاملان في حريق شب في منصة بحرية لاستخراج الغاز الطبيعي تابعة لبتروبراس في حوض كامبوس.
- شباط (فبراير) 2001: سربت بتروبراس 50,000 ليتر من وقود الديزل بالقرب من كوريتيبا عاصمة ولاية بارانا.
- آذار (مارس) 2001: أغرت انفجارات أكبر منصة نفط بحرية في العالم، وتملكتها بتروبراس، قبالة رو دي جانيرو.
- سان باولو- كارثة نفطية أخرى منيت بها شركة «بتروبراس» البرازيلية في 20 آذار (مارس) الماضي، حين غرفت كبرى المنصات البحرية لاستخراج النفط في العالم، بعد خمسة أيام من حصول انفجارات فيها. واجتاحت النيران المنصة المولفة من 40 طبقة والراسية على مسافة 120 كيلومتراً قبالة رو دي جانيرو، والتي بلغت كلفة بنائها 350 مليون دولار. واستنفرت الشركة طاقاتها لمنع 1.5 مليون ليتر من النفط الخام والديزل تحويلها لأنابيب المغمورة والخزانات على متن المنصة، من التسرب إلى البحر والتسبب في كارثة بيئية كبرى. وقد أودى الحادث بحياة عشرة من العاملين على المنصة وعددهم 175. وقيل ان سبب الانفجارات تسرب للغاز الطبيعي. وأشار الحادث انتقادات خبراء قالوا ان الشركة تلزم أعمالاً لشركات لا تتمتع بالمؤهلات الضرورية، مما يزيد احتمالات حصول حوادث. والحوادث كثيرة في تاريخ «بتروبراس»، وفي ما يلي بعض منها خلال العقددين الماضيين:
- آب (أغسطس) 1984: غرق 36 عاملاً وإصابة 17 في انفجار وحريق على متن منصة للتنقيب عن النفط في حوض كامبوس قبالة الساحل البرازيلي.
- أيلول (سبتمبر) 1991: سربت ناقلة لبتروبراس نحو 150 ألف برميل من النفط قبالة ساحل ولاية رو دي جانيرو.
- كانون الأول (ديسمبر) 1991: قتل أحد بحارة ناقلة للشركة إثر حصول انفجار فيها قبالة ساحل ولاية سان باولو.
- نيسان (أبريل) 1992: سربت مصفاة «مادري دي ديوس» القريبة من مدينة سلفادور في ولاية باهيا البرازيلية 48,000 ليتر من النفط في الخليج.
- تشرين الثاني (نوفمبر) 1995: قتل شخص وجرح خمسة في حريق شب في خط أنابيب في سان باولو.

الرأي الآخر ماء للصحة وماء للمرض

أزمة المياه، بخلاف أزمة الطاقة، تهدد الحياة.

وتغدو الإحصاءات أن مستوى البُؤس المائي يتعدى القدرة على الفهم. والأطفال والنساء هم الذين يعانون أكثر. وبما أن المياه مورد حيوي في جميع الحياة ذاتها، فهي عامل تكامل حاسم في البيئة. ومن دون إدارة متكاملة تؤمن إمدادات كافية من المياه النظيفة والمأمونة، فإن سلامنة النظم الابيكولوجية ومن يعتمدون عليها، خصوصاً الناس، تكون في خطر.

ثلاثة ملايين شخص يموتون كل سنة من أمراض الإسهال (مثل الكوليرا والديازنطاريا) التي تسبيها المياه الملوثة. ويوثر تلوث المياه في صحة 1,2 مليون شخص سنوياً، كما يساهم في وفاة 15 مليون طفل تحت سن الخامسة. وتقتل الأمراض المنقولة، مثل الملاريا، 5 إلى 7 مليون شخص سنوياً، وتشكل الإدارة غير الملائمة للمياه سبباً رئيسياً لتفشي هذه الأمراض.

إن التأثيرات السلبية للاستخدام غير المستدام للمياه، وتلوث المجاري المائية، تتسبب في تكاليف بيئية واقتصادية واجتماعية. والناس حول العالم يدركون هذه الحقيقة جيداً، من خلال انتشار أمراض الإسهال والتقويد التي تسبيها أو تنقلها المياه الملوثة. وعدم التخلص من النفايات الآدمية بحسب الأصول غالباً ما يسبب هذه الأمراض التي تلوث الإمدادات المائية. وانتشار الأمراض يُحدث دوائر متعددة من البُؤس والمرض والموت، مصحوبة بتأثيرات اقتصادية واجتماعية كارثية على الناس.

والبيئة تعاني أيضاً، إذ ان تلوث المياه يلحق الضرر بالنظم الابيكولوجية للأنهار. وعندما تعاني البيئة، يعني الناس، لأن البيئة المائية هي مورد بشري رئيسي.

والجانب الذي قد يكون أكثر مداعاة للحزن في هذه الكارثة الصحية البشرية والبيئية هو أن الحلول، خصوصاً الإدارة المستدامة لمناطق تجمع المياه، معروفة جيداً. ويدركنا التاريخ بوقائع مروعة عن أن الفشل في إدارة مواردنا المائية أدى إلى زوال حضارات مثل حضارة بلاد ما بين النهرين (دجلة والفرات) وحضارة اكسوم القديمة في أثيوبيا، وذلك يعود جزئياً إلى زوال الغابات وما أعقبه من تأثيرات لها علاقة بالمياه.

ان أساس صحة الإنسان بيئية سليمة، وأساس الإنتاج الاقتصادي المستدام هو أيضاً بيئية سليمة. والمياه هي المورد الرئيسي. و بما أننا لا نستطيع خلق المزيد من المياه، فيجب أن نعمل على تحسين «صحة» المياه المتاحة لنا، من حيث الكمية ومن حيث النوعية.

كلاوس توبل مدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (نيبروبوي)

الأولى التي يتم فيها تبرير حظر تجاري بموجب مادة في منظمة التجارة تسمح بأن تتفوق المخاوف الصحية على مبادئ التجارة الحرة.

وللدعوى بعد سياسي قوي في كندا، ثالث أكبر مصدر للاسبستوس في العالم، لأن هذه الصناعة المثيرة للجدل تتركز في كيبك حيث الشعور الانفصالي يبقى قوياً. وهذه حقيقة يقول بعض المحللين أنها دفعت الحكومة الكندية إلى اتخاذ موقف متشدد دفاعاً عن مصنعي الإسبستوس. وكان البيئيون يتبعون النزاع عن كثب. وقد وجه بعضهم انتقادات شديدة إلى منظمة التجارة العالمية التي رأوا أنها تضع الاعتبارات التجارية فوق المصالح الأخرى. وعلق متحدث باسم فرع منظمة «غرينبيس» في سويسرا: «انه لأمر طيب أن تنتهي القضية على هذا النحو».

خطرة، وتهدف إلى استبعاد استعمال هذه الألياف كلية في البلدان الأعضاء بحلول 2005. ورأت كندا، وهي المصدر الرئيسي للاسبستوس الأبيض إلى فرنسا، أن الحظر هو خرق لاتفاقات التجارة الحرة وإساءة إلى قانون الحواجز الفنية أمام التجارة، الذي صدر عام 1994 وبموجبه اتفقت الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية على عدم استعمال الأحكام المتعلقة بالصحة والسلامة وما شابهها ذريعة لمنع المستوررات. وقال وزير التجارة الكندي بيير بيتيغرو إن الحكم أوضح أن الممنوعات العامة تخضع لأنظمة منظمة التجارة العالمية حول الحواجز الفنية. وأضاف: «تقدير هيئة الاستئناف خيب أملنا». وأعلن قضاة الاستئناف أن النتائج التي توصلت إليها هيئة التحكيم لها ما يبررها. وهذه هي المرة

سيارات صديقة للبيئة في حدائق لندن



لندن - تنفذ هيئة الحدائق الملكية في بريطانيا خطة لتوسيع أسطول السيارات الصديقة للبيئة التي يستخدمها عمال الحدائق العامة. ومن الحدائق اللندنية الأخرى التي تستعمل فيها هذه السيارات ريجنت بارك وهايد بارك وكنسينغتون وسانست جايمس. وجدير بالذكر أن السيارات الرسمية التي تستخدمها الملكة إليزابيث وأفراد الأسرة المالكة وبعض الوزراء تم تحويلها للعمل على غاز البترول السائل. وتبين الصورة عدداً من السيارات في مركز الصيانة في ريجنت بارك، أكبر الحدائق الملكية المركزية في لندن. وغالبيتها تعمل على غاز البترول السائل (LPG)، وهو وقود يخفض إلى حد كبير مستويات الملوثات المنبعثة من أبخرة العوادم بالمقارنة مع البنزين أو الديزل. وتظهر في مقدم الصورة واحدة من أربع شاحنات تعمل بالكهرباء في الحديقة.



الحمى القلاعية: ذعر عالمي من لحوم المواشي



بروكسل، أفادت اللجنة التنفيذية للاتحاد الأوروبي أن المغرب وتونس وسلوفينيا والمجر حظرت استيراد الحبوب من دول الاتحاد الأوروبي بسبب مخاوف من انتشار المرض. وقالت المتحدثة باسم اللجنة إن قرارات حظر الواردات ليس لها مبرر لأن الحبوب لا تنقل فيروس الحمى القلاعية.

وفي المملكة العربية السعودية أفيد عن ضبط عشرة مواقع إصابة في الرياض والمدينة المنورة والمنطقة الشرقية. وتم ذبح عدد من الأبقار والجحول المصابة. كما أفيد عن ذبح أكثر من 150 رأساً من الأبقار والماعز في ثلاثة مزارع في أبوظبي. وعمدت بلدان عربية أخرى إلى تدابير مماثلة.

ولهذه الإجراءات الوقائية المتشددة ما يبررها، لفاحاة ما تتركه الحمى القلاعية من آثار مدمرة على الاقتصاد الزراعي. وهي من الأمراض الفيروسية الحيوانية السريعة العدوى. ومن أعراضها ظهور قروح في فم وأقدام الحيوان المصاب. وهناك سبعة أنواع من الفيروسات المسببة للمرض. ويصعب احتواء الحمى القلاعية لأنها شديدة العدوى. وهي تنتقل عن طريق الاتصال بالحيوانات المصابة، وبواسطة الهواء والطيور، وبانقال الحيوانات والأشخاص والأشياء الملوثة بالفيروس كالملابس والأحذية والاطارات.

المواشي الأكثر تعرضاً للحمى القلاعية هي البقر والغنم والمعزى، وأيضاً الخنازير والقنافذ والجرذان والغزلان وبعض الحيوانات البرية في حدائق الحيوان. والحمى القلاعية مستوطنة في أجزاء من آسيا وأفريقيا والشرق الأوسط وأمريكا الجنوبية. وهي مستوطنة في بلدان عربية كثيرة، وتبشر اصابات بها كل سنة، لكنها لا تشكل هلعاً لأن البلدان العربية لا تصدر الماشي. وقالت لويفا فريسيكو، المدير العام المساعد لمنظمة الأغذية والزراعة (الفاو) إن الاصابات التي وصلت إلى بريطانيا «ترجع بالأسفل إلى شبه القارة الهندية، فأمراض العابرة للحدود غالباً ما يرجع اصلها إلى منطقة الشرق الأوسط وأسيا». وأضافت: «إن تركيا وإيران تلعبان دوراً جوهرياً في المعركة لمكافحة هذه الأمراض في منطقة الشرق الأوسط. ذلك لأن الفيروسات غالباً ما تمر من خلال هذين البلدين ومن ثم تهدد أوروبا».

وتسبب الحمى القلاعية خسارة في وزن الحيوان المصاب ونقصاً في شهيته وكسلاماً وعرجاً وانخفاضاً في كميات حليب الأبقار المصابة حتى بعد شفائتها. والأطباء يؤكدون أن الفيروس الناقل للمرض لا يؤذي الإنسان. ويمكن القضاء عليه بواسطة الحرارة أو الرطوبة المنخفضة أو بعض المطهرات، لكن يمكن أن يبقى ناشطاً فترات مختلفة في وسط مناسب مثل جيفة مجلدة أو مبردة لحيوان مصاب أو على أجسام ملوثة. والحمى القلاعية ليس لها علاج. وهي عادة تأخذ مجريها الطبيعي الذي يمتد من أسبوعين إلى ثلاثة أسابيع، وبعدها تشفى غالبية الحيوانات المصابة بصورة طبيعية. إلا أن المرض يدمّر قيمتها الاقتصادية.

فوق (يمين): قروح عمرها يومان على لسان عجل مصاب بالحمى القلاعية وعلى لثته وشفته السفلتين
(يسار) قروح متطرفة في فم العجل ذاته بعد أربعة أيام
إلى اليمين: قروح في ظلف العجل



بيروت وروما - «البيئة والتنمية»
لحوم التماسيخ التاييلندية وجدت سوقاً نهماً في ألمانيا. وفي القاهرة يقبل الناس على لحم الجمال. وفي لبنان، وبلدان كثيرة أخرى، عدل مستهلكون متکاثرون سلوكهم اليومي وأقبلوا على الدجاج والأسماك والحبش. وبرز النباتيون أسياد عصرهم بلا منازع.
لم تنته فصول أزمة جنون البقر بعد، وهذا قد برزت أزمة أخرى لا تقل خطورة هي تقشّي الحمى القلاعية (أو مرض الفم والقدم) التي أثارت ذعراً عالياً من لحوم المواشي. وتفقّد بريطانيا في قفص الاتهام بأحدث موجة لهذا المرض بعد اكتشافه في 19 شباط (فبراير) الماضي في شرق لندن. وكان آخر انتشار له في بريطانيا عام 1981، وسبقه انتشار عام 1967 أدى إلى ذبح أكثر من 400 ألف رأس من المواشي. ودفع تقشّي المرض أخيراً في أكثر من 300 موقع في بريطانيا المسؤولين إلى قتل وإحراق نحو 170 ألف حيوان لوقف انتشاره. وحضرت الولايات المتحدة وكندا واستيراد المواشي ومنتجاتها من دول الاتحاد الأوروبي في محاولة لدرء المرض عن ماشيتهما. وزادتا الرقابة في المطارات ونقاط الدخول وأجبرتا الوافدين من أوروبا على تعقيم أحديتهم وثيابهم. وأتى الحظر إثر قرار اتخذته اللجنة البيطرية في الاتحاد الأوروبي بمنع صادرات المواشي المشقوقة للأطفال من فرنسا حيث عثر على إصابات. وتعتبر فرنسا المنتج الزراعي الرئيسي في الاتحاد الأوروبي.
وشددت أستراليا ونيوزيلندا الإجراءات الوقائية لعزل مواشيهما عن المرض. ويواجه القادمون من بريطانيا تدقيقاً صارماً في الجمارك. وفي

دراجات كهربائية لرجال الشرطة في جامعة كاليفورنيا



بيئيات

روما- ذكر تقرير لمنظمة الأغذية والزراعة (الفاو) أن معدل زوال الغابات في العالم بلغ تسعة ملايين هكتار سنويًا، أي أقل 20 في المئة مما كان عام 1995. وفي العام يوم نحو 6000 متر مربع من الغابات لكل فرد، وتقل هذه المساحة بمقدار 12 متراً مربعاً كل سنة.

لاس بالماس- قررت الحكومة الإقليمية لجزر الكاريبي الأسبانية عدم السماح باقامة فنادق في الجزء السبع التابع لها طوال سنة قابلة للتجديد سنتين أخرى، وذلك لوقف التعدي على الشواطئ والمحميات الطبيعية، والتي أن يتم اعداد قانون وخرائط للمواقع التي يسمح فيها ببناء الفنادق في المستقبل.

نيويورك- يتحدى «مقاتلون بيئيون» أميركيون منذ أعوام مكتب التحقيقات الفدرالي (إف بي آي) عبر افتتاح موجات من الحرائق في شمال غرب الولايات المتحدة. وقد نقلوا نشاطهم أخيراً إلى مانهاتن في نيويورك المكتظة بالسكان. والشبكة السورية المعروفة باسم «جبهة تحرير الأرض»، تهاجم غالباً باضرام النار في رموز تعترضها مدرمة للطبيعة، مثل استثمارات الغابات ومحطات التزلج والمنازل الفخمة المشيدة في أماكن عذراء والمزروعات المعدلة وراثياً.

لندن- سقطي فلز التيتانيوم شوارع لندن اذا ثبتت التجارب قدرة نوع جديد من حجار الرصف على امتصاص التلوث. هذه الحجار مطلية بالتيتانيوم الذي يمكن أن يتفاعل مع أوكسيد النيتروجين المنتبعث من عوادم السيارات فيتحول الى أوكسيجين ونيتروجين، مبطلاً مفعول واحد من أهم الملوثات في المدن.

باريس- حذر خبراء من أن الكافيار الروسي وبعض العطور الفرنسية قد تصيب سلعاً نادرة بسبب تناقص عدد الحيوانات البرية التي تستخرج منها. لكن مسؤولين بيئيين يقولون ان مصدر حيوانات مثل سمك الحفش الذي يستخرج منه الكافيار وغزال المسك الذي يستخرج منه عطر يرتبط بالفوضى التي أصابت روسيا في مرحلة ما بعد انهيار الاتحاد السوفيافي، وباقبال الصينيين على الأدوية التقليدية، أكثر من ارتباطه بولع الغرب بالسلع الفاخرة.

كولومبو- عشر مراقب طيور سري لانكي على فصيلة جديدة من اليوم ظل يتبع صيحاتها أعوااماً، محققاً بذلك أول اكتشاف لطائر جدي في الجزيرة منذ 133 عاماً. وتعتبر سري لانكا جنة لعلماء الطيور، إذ فيها أكثر من 420 نوعاً من الطيور بينها 27 نوعاً متوطناً. وكان آخر اكتشاف لطائر فيها الدج السيلاني المفرد الذي عثر عليه البريطاني سامويل بلي عام 1868.

ديفييس- رجال الشرطة الذين يستخدمون الدراجات الهوائية في جامعة كاليفورنيا في دييفيس أصبحوا يعتمدون على الدراجات الكهربائية للمهام الخاصة في حرم الجامعة. فقد تلقت فرق الشرطة المكونة من ستة أفراد ست دراجات كهربائية من طراز DLROWPAZ تستخدم محركاً كهربائياً صغيراً، عندما تضاف اليه قوة الدواستين يعطي «دفعه توربو» تصل سرعتها إلى حوالي 30 كيلومتراً في الساعة. وهذه الدراجات تقلل الحاجة إلى السيارات التي تعمل بالبنزين، مما يخفض استهلاك الوقود والانبعاثات، كما تمكن رجال الشرطة من الاستجابة للدعوات الطارئة بسرعة أكبر.

كل وزير بكرة في غوجارات الهندية

نيودلهي- وافق جميع الوزراء في حكومة ولاية غوجارات الهندية، ورئيس وزرائها كشوباي باتل، على اقتراح يقضي بأن يقتني كل منهم بقرة في منزله، لا براز ضرورة الاعتناء بالمواشي خلال موجة الجفاف التي تمر بها البلاد. وتعاني الولاية من شح الأمطار حيث غالبية السكان مزارعون. وقد ضرب الجفاف نحو 12 ألف قرية، ويعاني من قلة المياه نحو 10 ملايين رأس من البقر والجواميس والمعزى والجمال. وطلب باتل من وزرائه الاستمرار في اقتناء الأبقار حتى بعد انتهاء موجة الجفاف الحالية. وقال وزير الإسكان في الولاية هارين بانديا، المسؤول أيضاً عن إدارة حماية الأبقار، إن خطة اقتناء الأبقار كحيوانات أليفية مدللة هي جزء من مجهود لإنقاذ المواشي في المنطقة التي ضربتها موجات جفاف سنوية.

وتعتبر الأبقار حيوانات مقدسة عند الهندوس الذين يشكلون الغالبية الدينية في الهند. وهم يعتبرون أكل لحوم الأبقار أو قتلها أو التسبب في نفوقها بأي وسيلة خطيئة. لكن كثيراً من الأبقار تهيم في الأرقة والطرق من دون أن يعني بها أحد، ويمكن أن تجوع حتى الموت أو أن يصيبها مرض أو تتفق عطشاً لأن لا مالك لها.

ایران طلب مساعدة دولية لدارة مرفق نووي

طهران وفيينا- طلب ایران من الوکالة الدولیة للطاقة الذریة مساعدتها فی تشغیل مرکز تطوير أسلحة نووية، وتقول ایران انها لا تطمح الى خبراء غربیون فی التأکد من أن مشاریع الطاقة النووية التي تقوم بتنفيذها تتماشی مع أرقى مقاييس السلامة الدولیة. وقد دعا غلام رضا أغازاده رئيس هیئة الطاقة الذریة فی ایران

الطاقة والتنمية

ورقة عمل لـ «ريو + 10»



- الانتقال التدريجي الى الوقود الحفري السائل والغازى.
- تطوير موارد الطاقة المتجددة محلياً لتحقيق أمن طاقوي أكبر من خلال التنويع.
- دعم خدمات الكهرباء على أساس تكنولوجيات توسيع الشبكات العامة ولامركزية الطاقة.
- تقوية المراكز الوطنية لمعاهد الأبحاث والتنمية في ما يتعلق بجميع نواحي الطاقة المستدامة.
- إيجاد وضع مناسب تستطيع فيه المؤسسات العامة أو القطاع الخاص أو الجمعيات التعاونية المهمة بالطاقة، القيام بتوليد الكهرباء ونقلها وتوزيعها تجاريأ.

كفاية الطاقة:

كفاية الطاقة حل ناجح بالتأكيد، لكنها لم تبلغ مداها المتوقع بعد. والقيود التي تحول دون الاستفادة من الامكانيات التي تتيحها كفاية الطاقة تشمل مسائل ذات علاقة بالأسواق والمؤسسات.

توصيات للحكومات:

- تقوية برامج نشر المعلومات والتوعية الجماهيرية لتبنيّة جميع الجهات المعنية.
- تشجيع مشاركة مرافق الطاقة التابعة للقطاع الخاص بالاستثمار في كفاية الطاقة.
- تحسين أنظمة ومقاييس كفاية الطاقة الخاصة بالتجهيزات والمعدات والمباني.
- توفير حواجز للاقتصاد في الطاقة لجميع القطاعات الاقتصادية.
- تطوير وتنفيذ استراتيجيات وطنية لكفاية الطاقة، بما في ذلك تحديد الأهداف الموضوعية وإجراءات خفض الكلفة لتحقيق هذه الأهداف.
- تقوية بناء القدرات، بما في ذلك التوعية والتدريب ونشر المعلومات، لتحسين أداء الطاقة واستخدام الموارد.
- تسريع عملية تطوير ونشر تقنيات كفاية الطاقة.
- دمج اعتبارات كفاية الطاقة سريعاً في تخطيط

البيئة والتنمية - خاص:

الطاقة ضرورة حيوية لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المتداخلة للتنمية المستدامة. لكن نحو ثلث سكان العالم، البالغ عددهم أكثر من ستة بلايين نسمة، ما زالوا يفتقرن الى خدمات طاقة ونقل حديثة. وتتفاوت مستويات استهلاك الطاقة بشكل كبير داخل البلدان وفي ما بينها. وقد أصبحت العواقب الصحية والبيئية لانتاج الطاقة واستخدامها تحديات رئيسية، لذلك أصبح من الضروري اتباع سبل مستدامة في هذا المجال. ويطلب التحدي الذي تواجهه البلدان المتقدمة والبلدان النامية ارادة سياسية بتطبيقات تكنولوجيات ونظم مقتضدة في استهلاك الطاقة وسليمة بيئياً ومنخفضة التكاليف على جميع قطاعات الاقتصاد. والخيارات التكنولوجية السليمة بيئياً متوفرة لجعل مستقبل الطاقة المستدامة حقيقة للجميع.

وقد أوصت لجنة التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة بمجموعة مبادئ واستراتيجيات لكي تتبعها الحكومات في سياساتها الطاقوية، خصوصاً في المجالات الآتية:

توافر الطاقة:
ان تأمّن الحصول على الطاقة أمر حاسم للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والتخفيض من الفقر، وهو يقتضي إيجاد وتحسين السبل لتقديم خدمات الطاقة على نحو موثوق وضمن الامكانيات وبطريقة سليمة بيئياً ومجدية اقتصادياً ومحبولة اجتماعية.

توصيات للحكومات:

- اعتماد ترتيبات وطنية لتعزيز فرص الحصول على الطاقة داخل البلد.
- تحسين فرص الاستفادة من الامدادات المستدامة لكتلة الحيوية (biomass)، بما فيها حطب الوقود والمخلفات الزراعية.

تم إعداد ورقة نقاش حول الطاقة للبحث والاقرار في اجتماع لجنة التنمية المستدامة (CSD) التابعة للأمم المتحدة خلال شهر نيسان (ابريل) الحالي. ويتوقع أن تكون أساس الموقف من سياسات الطاقة العالمية في مؤتمر «ريو + 10» الذي سيعقد في جنوب افريقيا صيف 2002. وقد أعد الورقة السيدة ارين فرويدنسهاس والسيد محمد رضا سلامات. وتمت مناقشتها الأولية في اجتماع للخبراء على هامش المنتدى الوزاري البيئي العالمي في شباط (فبراير) الماضي.

شارك في مناقشة الورقة كلاوس توبر المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والسير مارك مودي ستيوار特 رئيس فريق عمل الطاقة المتقدمة التابع لمجموعة الدول الصناعية. وأكد ستيوارت، وهو مدير عام شركة «شل» في بريطانيا، أن استخدامات الطاقة المتقدمة يجب أن تكون مقبولة اقتصادياً، وحدد ثلاث فئات من المستخدمين: أولاً، المجتمعات الفقيرة التي تفتقر إلى الطاقة الكافية لاستعمالات الأساسية، وهي تحتاج إلى مزيد من الطاقة بغض النظر عن مصدرها وتلوثها. ثانياً، المجتمعات المتقدمة الغنية جداً، وهذه تملك الخيار وتستطيع تنويع مصادر الطاقة، ولو كان خيارها النظيف بيئياً أعلى كلفة. ثالثاً، المجتمعات المتوسطة الدخل التي قد يؤدي تحولها إلى مصادر طاقة متقدمة إلى عرقنة نموها الاقتصادي، وهي تحتاج إلى مساعدة للتحول إلى المصادر الجديدة.

وتوقع المتحاورون أن تصل استخدامات الطاقة المتقدمة في معظم الدول المتقدمة إلى أكثر من 10 في المائة من إجمالي الاستهلاك بحلول سنة 2010. وركزوا على دور الشركات لشركات النفط في دعم مصادر الطاقة المتقدمة، لأنها ترى فيها فرصة لتوسيع أعمالها في المستقبل. وأوضحتوا أن استعمالات الطاقة المتقدمة غير محصورة في الكهرباء، بل تشمل أيضاً الطبخ والتجميف وتسخين الماء بالطاقة الشمسية وغيرها من الاستعمالات المباشرة. وقال ستيوارت إن شركات النفط الكبيرة تستثمر بلايين الدولارات في تطوير الطاقة المتقدمة لثلاثة تخصّص فرص العمل. فالطاقة المتقدمة، على حد قوله لم تعد تكنولوجيا المستقبل بل أصبحت حقيقة الحاضر. وأعلن أن شركته تربّع اليوم من عمليات انتاج الكهرباء من الحرارة الجوية والرياح، بينما انتاج الكهرباء بالخلايا الضوئية ما زال خياراً ممكناً. وفي ما ياتي أبرز ما جاء في ورقة النقاش.

بشكل عام وبالاحتياجات الطاقوية في الأرياف بشكل خاص. ومن الاستراتيجيات الفعالة للتربية الاحتياجات الطاقوية لسكان الأرياف التشجيع على «تسلق سلم الطاقة». وهذا يقتضي الانتقال من أنواع الوقود البسيطة المستمدة من الكتل الحيوية إلى أنساب وأشكال من الطاقة يلائم المهمة المحددة، وهذا يعني عادة الوقود السائل أو الغازى لأغراض الطبخ والتدفئة، والكهرباء لمعظم الاستعمالات الأخرى.

توصيات للحكومات:

- تقوية، أو وضع، سياسة وطنية لتطوير الطاقة في الأرياف، ودخول طرق تنظيمية لتسهيل سبل الحصول على الطاقة في المناطق الريفية.
- انشاء وتطوير بنى محددة لتقديم خدمات الطاقة تتكيف مع الاحتياجات الريفية (بما في ذلك تعريفات خاصة، وتراخيص مناسبة لمقدمي الخدمات، ومرافق طاقة تقدم خدمات تجمع بين ضخ المياه والتبريد للاحتياجات الصحية ولتصنيع الغذاء، والقوة المحركة للصناعات الصغيرة، والهاتف، والتلفزيون، والانارة).
- تشجيع شركات الطاقة المحلية باعتبارها توفر فرصةً للعمل، وتعزيز المهن الخاصة المحلية، وتعيين وكلاء محليين لبيع التجهيزات وصيانتها، واقامة شبكات وعلاقات محلية للبيع بالتجزئة (المفرق).
- الأخذ في الاعتبار المخاوف والاهتمامات الصحية لدى النساء والأطفال في برامج الطاقة الريفية.
- ترويج استخدام مؤشرات لمتابعة التقدم بما ينسجم مع أهداف التنمية الشاملة.

الطاقة والنقل:

التحدي هنا هو في تشجيع طريقة متكاملة لاقامة نظم نقل مستدامة، وهذه يعوقها عدم ادراك الخيارات والمعلومات وقصور البنية التحتية.

توصيات للحكومات:

- ترشيد استخدام النقل.
- تشجيع تغيير أنماط التنقل.
- رفع الكفاءة الطاقوية لكل طريقة نقل.
- تشجيع استعمال أنواع الوقود النظيفة.
- ايجاد تكامل بين التخطيط المدني وتخطيط النقل.
- استبعاد البنزين المرخص تدريجياً مع تقديم الدعم الفني والمالي اللازم للبلدان النامية والاقتصادات التي تمر في مرحلة تحول.

التعاون الإقليمي والدولي

بذلت جهود كبيرة لصياغة مواقف وبرامج عمل إقليمية لتشجيع الطاقة المستدامة. وتوصي لجنة التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة بتنفيذ المساعي الإقليمية التالية التي

عامل ينظف لاقطات شمسية عملاقة لتسخين المياه في موريتانيا

ال الطبيعي مكان الفحم أو النفط (أو توليد الطاقة من الهيدروجين المستخرج من الماء بالطاقة الشمسية. راجع موضوع غلاف العدد الماضي من «البيئة والتنمية» بعنوان «سيارة وقودها ماء»).

- تعزيز الأبحاث وعمليات التطوير والعرض في مجال تكنولوجيات الوقود الحفري المتقدمة، وصولاً إلى انبعاثات تقارب الصفر.

- ترويج تطبيقات احتباس الكربون وت تخزينه على نطاق واسع.

- تشجيع التعاون بين الحكومات والمصانع في إطار برنامج طوعي لنشر تكنولوجيات الوقود الحفري النظيفة.

تكنولوجيا الطاقة النووية:

ترتبط الطاقة النووية بعدد من المخاوف، خصوصاً السلامنة النووية وإدارة الوقود المستنفد والنفايات النووية وانتشار المواد المشعة والقابلة للانشطار. لذلك فإن وضع حلول منخفضة التكاليف لهذه المشاكل وكسب ثقة الجمهور بهذه الحلول سيحددان مدى مساهمة تكنولوجيات الطاقة النووية في مستقبل الطاقة المستدامة.

توصيات للحكومات:

- دعم الجهود الوطنية في مجال السلامنة النووية وإدارة الوقود المستنفد والنفايات النووية.
- التوفيق بين متطلبات السلامنة عبر البلدان.

- توفير مستوى عال من السلامنة النووية في أنحاء العالم من خلال اشراف دولي تتولاه منظمات دولية متخصصة، خصوصاً الوكالة الدولية للطاقة الذرية وأيضاً بتنمية هيئات التنظيمية الدولية المستقلة.

- تحسين شفافية القرارات المتعلقة بالسلامة النووية.

- منع انتشار المواد القابلة للانشطار من خلال الاجراءات الوقائية المتبعة لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتعزيز اتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية.

الطاقة الريفية:

إن الوصول إلى مصادر عملية ورخيصة للطاقة شرط أساسى لتحقيق هدف المجتمع الدولى أن يخفض إلى النصف عدد الناس الذين يعيشون بأقل من دولار في اليوم بحلول سنة 2015. وعلى رغم الجهد الهائل الذى بذلت لتحسين خدمات الطاقة لسكان الأرياف في السنوات العشرين إلى الثلاثين المنصرمة، فإن عدد الذين لم تصلهم هذه الخدمات بقي على حاله تقريباً، أي بليوني نسمة. والجهود الهدفة إلى إيجاد الحل لمشاكل الطاقة في المناطق الريفية يعوقها اهتمام غير كاف بالتنمية الريفية



البني التحتية، خصوصاً في قطاعات النقل والتخطيط المدني والصناعة والزراعة والسياحة.

- زيادة كفاءة التكنولوجيات المعتمدة في انتاج واستهلاك الوقود الحفري.

الطاقة المتقدمة:

التحدي الرئيسي يمكن في تطوير واستخدام تكنولوجيات الطاقة المتقدمة، مثل طاقة الشمس والرياح والمياه والحرارة الجوفية والكتلة الحيوية، على نطاق واسع. وعلى رغم بعض التقدم في ترويج تكنولوجيات الطاقة المتقدمة في السنوات الأخيرة، فإن عوائق وقيوداً متعددة ما زالت قائمة.

توصيات للحكومات:

- تطوير وتنفيذ سياسات وإجراءات وطنية وأقليمية لخلق أوضاع مناسبة لتطوير واستخدام مصادر الطاقة المتقدمة.

- تعزيز دور القطاع الخاص في نشر تقنيات الطاقة المتقدمة وتنفيذ حواجز محددة وهياكل تنظيمية.

- تقوية عمليات البحث والتطوير والعرض والقدرات الصناعية وال المؤسساتية في مجال استخدام الطاقة المتقدمة، وازالة العقبات أمام استيراد وتصدير معداتها.

تكنولوجيات متقدمة ل الوقود الحفري:
بما أن الوقود الحفري سيحافظ على دور بارز في «مزيج الطاقة» في العقود المقبلة، يجب زيادة نشر تكنولوجياته المتقدمة والنظيفة، وتوجيه مزيد من الجهود لدعم تطويرها.

توصيات للحكومات:

- تطوير واستعمال محطات طاقة وأبنية وتجهيزات وسيارات نقل تعمل بالوقود الحفري بشكل أكثر كفاءة.

- احلال أنواع من الوقود ذات محتوى كربوني منخفض، أو مصادر خالية من الكربون، مكان أنواع الوقود الحفري الحالية، مثل احلال الغاز

الضرورية لعمليات التنمية في هذه البلدان. وبهدف تحسين أداء الأمم المتحدة في ما يتعلق بدعم الطاقة الموجهة للتنمية المستدامة، دعت لجنة التنمية المستدامة الأمين العام للأمم المتحدة إلى أن يدخل في تقريره إلى قمة «ريو+10» خيارات لمتابعة قضايا الطاقة في نظام الأمم المتحدة. وأوصت بتقوية الآلية الحالية عبر تحويل «القوة الخاصة» المكلفة بالطاقة والتي تشارك فيها منظمات الأمم المتحدة، إلى هيئه نظامية ذات كيانات فردية تدير مهام محددة في ما يتعلق بجوانب الطاقة المختلفة. ودعتها إلى تطوير طرق ووسائل واقعية لتقوية دور الأمم المتحدة في مجال الطاقة الازمة للتنمية المستدامة، والتي تقديم هذه المقترنات للنظر في القمة المقبلة.

وأوصت اللجنة المجلس الاقتصادي والاجتماعي بدرس إمكانات جراء مداولات حول الطاقة في أحد اجتماعاته المقبلة، وبتقديم حصيلة اجتماعه التاسع إلى الجمعية العمومية للأمم المتحدة لاتخاذ المزيد من الاجراءات ضمن البند المخصص للطاقة في جدول الأعمال. كما أوصته بأن يدعو لجنة الطاقة والموارد الطبيعية والتنمية إلى مواصلة المساهمة البناءة في المداولات المتعلقة بالطاقة داخل منظومة الأمم المتحدة.

ومستهلكي الطاقة الإقليميين.

- تشجيع التعاون بين بلدان المنطقة، ومع المنظمات الدولية، لتحسين عمليات تطوير وانتاج «حقول الهيدروكربون» من خلال خفض الكلفة الموحدة وتعزيز الكفاية التشغيلية وتطبيق التكنولوجيا المتقدمة.

- دعم التعاون الإقليمي في مجالات اعداد الأبحاث وبرامج التطوير الخاصة بكفاية الطاقة وانتاج الطاقة المتعددة وتكنولوجيات الوقود الحفري المتقدمة.

من جهة أخرى، حماية الغلاف الجوي من تأثيرات انتاج الطاقة واستهلاكها تتطلب تعاوناً دولياً مكثفاً. لذلك ترکز اللجنة على التوصل إلى اتفاقيات راسخة حول أشكال تطبيق بروتوكول كيوتو. وهي حتى الاجتماع السادس الموسع لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الاطارية لتغير المناخ، الذي سيعقد هذه السنة، على مواصلة جهود التوصل إلى هذه الاتفاقيات. كما دعت القمة العالمية حول التنمية المستدامة «ريو+10»، التي ستعقد في حزيران (يونيو) 2002، إلى اعطاء القضايا المتعلقة بالطاقة الأولوية والدعم وتقوية التوصيات الصادرة في هذا المجال. كما دعت مؤتمر الأمم المتحدة الثالث حول البلدان الأقل نمواً، الذي سيعقد في أيار (مايو) المقبل، إلى مراجعة وتنفيذ التوصيات المتعلقة بتلبية الحاجات الطاقوية

تحتاج إلى دعم دولي: - تقوية أو اقامة مؤسسات طاقة إقليمية، وتعزيز التعاون الإقليمي والدولي في مجالات مثل: اجراء دراسات معمقة لتشجيع التنمية المستدامة إقليمياً في قطاع الطاقة بما في ذلك الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والطاقة البديلة، وتشجيع أعمال التدريب وتبادل الخبرات والدورات المكتسبة حول كفاية الطاقة والطاقة المتعددة وتكنولوجيات الوقود الحفري المتقدمة، وتقوية أو اقامة شبكات إقليمية من المراكز المتفوقة الخاصة بتبادل المعلومات والخبرات والأبحاث، وجمع معلومات وخبرات إقليمية وتقديمها إلى مرافق الكهرباء حول العرض في الأسواق والبنية التحتية لكافيات الطاقة، وإلى المستهلكين حول فوائد اجراءات كفاية الطاقة.

- تشجيع مشاريع كهربة الأرياف على المستوى الإقليمي باستعمال مصادر الطاقة المستدامة، بما في ذلك المتعددة، ودعم الجهات المحلية لتوفير امدادات الطاقة لبنيتها الأساسية، وإطلاق ودعم النشاطات التي تولد دخلاً.

- تقوية أو وضع ترتيبات تعاون إقليمية لتشجيع تجارة الطاقة عبر الحدود، بما في ذلك ربط شبكات الكهرباء وأنابيب النفط والغاز بين الدول.

- تقوية أو اقامة منتديات حوار بين منتجي

طاقة أنظف لبيئة المستقبل في معرض دوسلدورف: ENVITEC 2001

الجوي هو حرق الوقود الحفري كالنفط والفحم والغاز الطبيعي. وكانت التسعينات من القرن العشرين العقد الأدفأ طوال القرن، وكان العام 1998 الأدفأ منذ بدأ تسجيل درجات الحرارة عام 1861. هذا الاتجاه يستدعي اسلوبآ منهجاً لحماية المناخ. وتشمل العناصر المتكاملة لهذه الحماية الاقتصاد في الطاقة في جميع مجالات النشاط البشري، وادخال تغييرات على امداداتها تنسجم مع متطلبات السياسة البيئية. نحن نحتاج الآن إلى مصادر بديلة للطاقة. وقد أصبح انتاج الطاقة المتعددة والصديقة للبيئة «أمر اليوم».

ان نطاق العرض والطلب في هذا المجال يظهر اتجاهها تصاعدياً. وهذا ما يهدى الى اياضه معرض ENVITEC 2001. فالعارضون والتجار سيلتقون معًا تبادل الآراء حول حلول طاقوية جديدة ومسؤولية بيئية، فيما تقدم الشركات العارضة أفكاراً جديدة قيمة.

والمؤتمر الدولي «من الكفاية الإيكولوجية إلى التنمية المستدامة في الشركات»، المقرر عقده في 15 و 16 أيار (مايو) والذي يرافق معرض ENVITEC للمرة الثانية بعد النجاح الذي حققه عام 1998، سيسليقي الضوء أيضاً على الوسائل الحديثة للمحافظة على امدادات الطاقة. وسوف يتطرق المؤتمر لفرص زيادة الاداء البيئي من خلال دراسات عملية فنية تقدمها شركات كبرى مثل «يونيليفر» و«بريشت بتروليوم». وحتى المراحل الأولى، أي التفسيرات الاستراتيجية والتصورية للكفاية البيئية، ستكون مدار بحث، الى جانب حلقات دراسية توضح كيف يمكن للشركات أن تدخل التصرفات «المستدامة» ضمن مهماتها وأن تضع خططاً استراتيجية تحت لواء المسؤولية الاجتماعية، وبناء على ذلك تحدد لموظفيها خطط عمل ملزمة وسهلة الاستيعاب.

بحسب بيان أصدره الاتحاد الألماني لمحطات الطاقة الكهربائية (VDEW) في أواخر 2000، تتميز ألمانيا بأنها «أكبر سوق كهرباء وأكثرها جاذبية في الاتحاد الأوروبي». فمحطات الكهرباء التي تعمل بالطاقة النووية والفحم والديگنيت ما

يتجه العالم اليوم إلى زيادة الاعتماد على مصادر الطاقة المتعددة والتقليل من استهلاك الوقود الحفري الملوث. في ضوء هذه المعادلة، سيفتح المعرض البيئي التجاري الدولي ENVITEC 2001 أبوابه أمام الزوار من 14 إلى 17 أيار (مايو) المقبل في دوسلدورف بألمانيا، متزامناً مع معرض A+A للسلامة والصحة المهنية. وإلى جانب مواضيع تقليدية مثل تكنولوجيات ادارة النفايات والتخلص منها واعادة تصنيعها وحماية البيئة، سيركز المعرض على قضايا المياه وأمدادات الطاقة السليمة بيئياً.

ويمثل هذا الحدث الدولي استجابة للمتغيرات في السوق العالمية. فالحلول التي تجمع بين ادارة النفايات والتخلص منها باتت على قدر كبير من الأهمية. كما أن المياه، وخصوصاً معالجة مياه الشرب، تلقى اهتماماً خاصاً نتيجة النقص العالمي المتزايد في هذا المورد. والجدل السياسي الراهن حول ازدياد استعمال وترويج مصادر الطاقة المتعددة يعني فتح فرص بيع جديدة أمام مصنعي تكنولوجيات المعالجة في هذا القطاع. وتشكل استراتيجيات امدادات الطاقة الجديدة وتعزيز كفاية الطاقة مواضيع هامة بالنسبة للمشاريع السكنية والشركات التجارية على حد سواء.

الطاقة الجديدة

تركز تقارير تغير المناخ على الحاجة الملحة الى اعادة التفكير في الوضع الراهن. وقد قال كلاوس توبfer المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة: «يجب أن تكون واضحين حول حقيقة أن التغيرات المناخية ليست في الأفق، وإنما باتت واقعاً ملماساً». خلال القرن الحالي يتوقع أن ترتفع معدلات الحرارة العالمية بين 1,5 و 6 درجات مئوية. والسبب الرئيسي انبعاثات ثاني أوكسيد الكربون في أنحاء العالم، اضافة الى تأثيرات الميثان وأوكسيد النيتروجين. السبب الرئيسي لترافق ثاني أوكسيد الكربون بكثيات كبيرة في الغلاف

لبرامج المساعدات الخاصة بالطاقة النظيفة.
- توسيع الآليات الدولية الحالية وتطوير آليات جديدة لتحديد الأخطار وضمان معالجتها بشفافية وبشراكة فعالة وعادلة بين المستثمرين والبلدان المضيفة، وذلك بالنسبة إلى البلدان النامية التي ليس لديها هيكل مؤسساتي مستعدة بما فيه الكفاية لمعالجة درجة الخطير المرتبط باستثمارات الطاقة الكبرى.

- تقوية الآليات الحالية في منظومة الأمم المتحدة لتشجيع نقل التكنولوجيات الازمة للطاقة النظيفة، عن طريق تنظيم بنك للمعلومات عن تكنولوجيات التطبيق وتدريب الخبراء ونقل التكنولوجيات وتسهيل تبادل المعلومات الدولية حولها من دون مقابل.

- اقامة شراكات بين البلدان الصناعية التي تجري أبحاثاً وتجارب في مجال تكنولوجيات الوقود الحفري المتقدمة التي تكاد لا تصدر أي انبعاثات، والبلدان النامية الغنية بالوقود الحفري، لتعجيل نشر المعرفة حول هذه التكنولوجيات واجراء تقييم واقعي لها وتطبيقها في مناطق مختلفة.

- تقديم قروض ميسرة من المؤسسات المانحة الدولية إلى الحكومات لتقاسم كلفة تطوير البنية التحتية الخاصة بالطاقة في الأرياف مع مستثمرين من القطاع الخاص.

نمواً، وتمويلها عن طريق الآليات الملائمة والمستدامة.
- اقامة شبكة من المراكز المتفوقة، من نوع المجموعة الاستشارية للابحاث الزراعية الدولية، بربط مراكز الطاقة الوطنية المؤهلة في شبكة تركز على تكنولوجيات الطاقة الازمة للتنمية المستدامة.

- اقامة مركز دولي لمعلومات الطاقة يدعم نشاطات بناء القدرات لتنمية الطاقة المستدامة، بتحسين امكانات الحصول على المعلومات.

- تعزيز البرامج الدولية للتعاون المشترك بين القطاعين العام والخاص بما ينسجم مع «الميثاق العالمي» الذي تم وضعه مؤخراً، من أجل ترويج الجيل التالي من تكنولوجيات الطاقة المتقددة والوقود الحفري الأنثف والأكفاء طاقوياً.

- تشجيع تحول أسواق الطاقة الامريكية إلى نظم الطاقة المستدامة، مع التركيز على المناطق الريفية وكهربة الأرياف.

- اتخاذ اجراءات لنقل ما يناسب من تكنولوجيات الوقود الحفري المتقدمة والنظيفة إلى البلدان النامية، مع تدابير احتياطية خاصة للبلدان الأقل نمواً، وقيقة قدرتها على اكتساب المعرفة والخبرة، بما في ذلك التعاون بين البلدان النامية في تبادل الخبرات المتعلقة بالتنفيذ الناجح

ودعت اللجنة الحكومات إلى استخدام آليات الأمم المتحدة القائمة لمواصلة الحوار حول قضايا الطاقة المستدامة، وإلى تبادل الخبرات حول ما هو صالح وما هو غير صالح، وتشجيع تقاسم المعارف وتبادل أفضل التجارب.

توصيات للعمل الدولي

أوصت اللجنة باتباع الاجراءات الجديدة الآتية من أجل تقوية النشاط في مجال التعاون الدولي:

- مواصلة وتعزيز التعاون في مجال التنمية، ومساعدة البلدان النامية في وضع وتنفيذ هيكلياتها السياسية الوطنية دعماً للطاقة الازمة للتنمية المستدامة.

- مبادرة حكومات البلدان الصناعية، التي لم تفرض بعد بالالتزامات التي تعهدت بها البلوغ الهدف المتفق عليه في الأمم المتحدة وهو تخصيص 7% من الناتج القومي الإجمالي لبرامج المساعدات الخارجية الإنمائية، إلى القيام بذلك في أسرع وقت ممكن.

- استكشاف سبل لزيادة الدعم المالي للطاقة الازمة للتنمية المستدامة، ودخول اعتبارات هذه الطاقة في برامج التعاون الإنمائي وفي سياسات الأقراض والمساعدات الخارجية.

- اطلاق «مبادرة التنقيب عن الغاز الطبيعي وتطويره»، خصوصاً بالنسبة إلى البلدان الأقل

زالت تؤدي دوراً رئيسياً في تأمين الإمدادات الازمة. ففي العام 1999 احتلت الطاقة النووية مركز الصدارة إذ بلغت حصتها 35% في المئة، وغطى الفحم الأسمر 26% في المئة، والفحm القاسي 25% في المئة. ولم تنتد حصة مصادر الطاقة المتتجدة أو البديلة، من حيث العرض والطلب، نسبة 6% في المئة. ولا شك في أن المستقبـل سيغير هذه المعادلة. ونتيجة للدفع الذي أحدثه تقرير الأمم المتحدة الأخير حول تغير المناخ، فإن فرص اعتماد إدارة منسجمة بيئياً لمصادر الطاقة في العالم تكمن في تطوير وتنفيذ أساليب لحماية المناخ مبنية على أساس مصادر الطاقة المتتجدة.

مستقبل زاهر

إن الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة المائية والكتلة الحيوية وحرارة باطن الأرض توفر امكانية لغضبة الطلب على الطاقة. ويحظى الاتحاد الألماني لمحطات الطاقة الكهربائية جزءاً كبيراً من تطوير مصادر الطاقة المتتجدة، وتبلغ مساهمته الحالية 70% في المئة. وقد سجلت طاقة الرياح أكبر نمو خلال 1999 بلغ 23% في المئة، وبلغ مجموع انتاجها 5,5 ميغاواط، أي 18% من إمدادات الطاقة المتتجدة في ألمانيا. وجاء في بيان الاتحاد أن نمواً كبيراً حدث في عدد مرفاق الفولطية الضوئية، على رغم أن هذه التكنولوجيا لم تتشكل إلا 0,07% في المئة من مجموع انتاج الطاقة المتتجدة عام 1999. وتبرز صور مختلفة تماماً في بلدان مثل اليابان التي هي في طريقها إلى تحويل تكنولوجيا الفولطية الضوئية إلى سلعة تصديرية رئيسية في السنوات المقبلة.

وتحتل الولايات المتحدة مركز الصدارة في تكنولوجيات الحرارة الجوفية وخلايا الوقود. وينطوي صناعة طاقة الرياح أيضاً، تصبح الولايات المتحدة منافساً جدياً لألمانيا التي ما زالت «بطلة العالم» في هذا القطاع. وتحدد جمعية صناعة طاقة الرياح التي مقرها في أوسنبروك حجم أعمال طاقة الرياح



في ألمانيا حالياً بنحو 4 بلايين مارك (نحو 1,9 بليون دولار). ويشغل هذا القطاع 30 ألف شخص. وفي «سنة رياح» عادية، تولد المحطات حالياً نحو 11,5 بليون كيلوواط من الطاقة الكهربائية. وتعمل قوانين دفع مصادر الطاقة المتتجدة على تعزيز التوسع في طاقة الرياح وغيرها من أنواع الطاقة النظيفة. ويعكس قانون الطاقة المتتجدة هدف الحكومة الألمانية مضاعفة حصة الطاقة الإيكولوجية إلى 10% في المئة بحلول سنة 2010.

هناك حاجة ملحة إلى مبادرة تطبيق الشركات. فالمحافظة على الطاقة تنتج ربحاً، وهذا ما أخذت تدركه شرائح واسعة في قطاع الصناعة. وتحدد ENVITEC 2001 سيكون مصدر المفاهيم الجديدة المتفوقة في هذا الميدان.



البيئة العالمية على منعطفات خطيرة

الجليد الذي يغطي بحار القطب الشمالي يترقق ويتفسخ، وفيروس غرب النيل الذي ينقله البعض يضرب في مناطق بعيدة، وفي هذا وذاك دليل على الضرر الذي أطلقه الازدهار الاقتصادي خلال العقد الماضي بالنظم الطبيعية.

وما المؤشر الملحوظ على ازدياد التدهور البيئي سوى جزء من مشكلة هي أخطر بكثير، تتمثل في تنامي فوارق الثروة والدخل بين بلدان العالم وضمن البلد الواحد، مما سيولد اضطرابات اجتماعية ضخمة وضغطًا من أجل التغيير.

دب قطبي يقفز من كتلة جليدية عائمة إلى أخرى
قرب جزيرة هيرالد في بحر شوكتشي في المنطقة
القطبية الشمالية. وتبين كل يوم أدلة علمية على
انحسار الغطاء الجليدي القطبي، نتيجة ارتفاع
الحرارة في العالم الناجم عن انبعاثات غازات الدفيئة

النظم الايكولوجية العالمية بلغت حدوداً خطيرة
تضع صانعي السياسة على المحك. فقد تناقص
الغطاء الجليدي في القطب الشمالي بنسبة 42% في
المئة، وزال 27% في المئة من الشعاب المرجانية
في العالم، مما يدل على أن بعض النظم
الايكولوجية الرئيسية آخذة في التراجع. ويؤدي
التدهور البيئي إلى مزيد من الكوارث الطبيعية
القاسية التي كلفت العالم 608 بلايين دولار خلال
العقد المنصرم، وهذا يعادل ما كلفته خلال
العقود الأربع السابقة مجتمعة.

تدهور مريع وأمل في الأفق

بما أن كثيراً من نظم دعم الحياة معرضة
للضرر على المدى الطويل، فإن الخيارات أمام
الدول اليوم هو خيار تاريخي، وحتى تقدمي في
طبيعته: إما التحرك إلى الأمام بسرعة لبناء
اقتصاد مستدام، وإما المخاطرة بترك النمو
السكاني وازيدان انبعاثات غازات الدفيئة وخسارة
النظم الطبيعية تقوض الاقتصاد.

ما لم يخف استهلاك الوقود الحفري إلى حد
كبير، فإن معدل الحرارة على الأرض يمكن أن
يرتفع بحلول سنة 2100 ست درجات مئوية فوق
المستوى الذي بلغه عام 1990، بحسب أحدث
النماذج المناخية. وهذه الزيادة يمكن أن تؤدي
إلى نقص حاد في المياه وانخفاض في إنتاج
الغذاء وتفسخ أمراض قاتلة مثل الملاريا وحمى
الضنك. ومن علامات التراجع الايكولوجي خطير
الانفراط الذي يخيم على عشرات أنواع الضفادع
والبرمائيات الأخرى حول العالم، نتيجة ضغوط
تراوح من زوال الغابات إلى ترقق طبقة الأوزون.
وتتصدّي الباحثة آشلي ماتون البرمائيات بأنها
«مؤشر بيولوجي هام، شبيه ببارومتر يقيس
صحة الأرض، يindi تحسساً للجهاد البيئي أكثر
من الكائنات الأخرى».

والتدهور البيئي يلحق أضراراً بالناس أيضاً.
فحتى بعد عقد من تراجع حدة الفقر في كثير من
البلدان، ما زال 1.2 بليون شخص يفتقرن إلى
ماء نظيف ومئات الملايين ينتفخون هواء غير
صحي. ويضطر فقراء في بلدان مثل الفيليبين
والمكسيك إلى الفتك بالغابات والشعوب
المرجانية في محاولة يائسة لرفع مستويات
معيشتهم. ويؤدي التدهور البيئي إلى تفاقم كثير من
الكوارث الطبيعية. ففي الفترة 1998-1999، أدى
ذلك إلى مقتل أكثر من 120 ألف شخص وتشريد
ملايين، معظمهم فقراء في مناطق مثل الهند

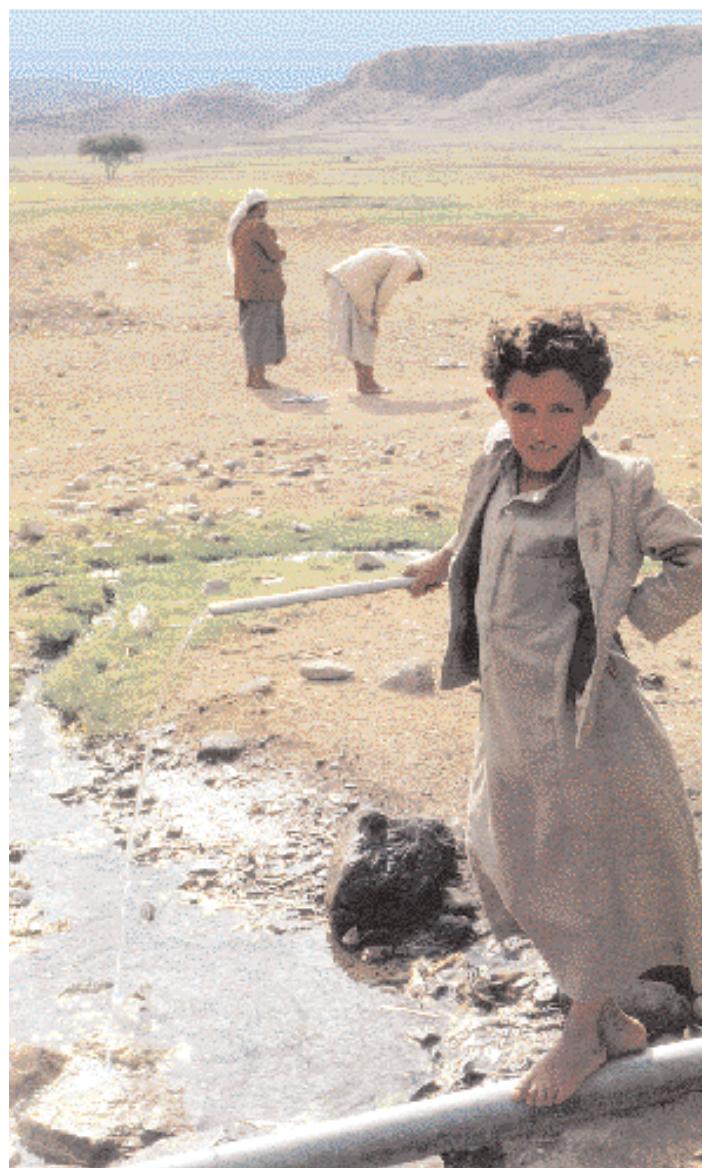
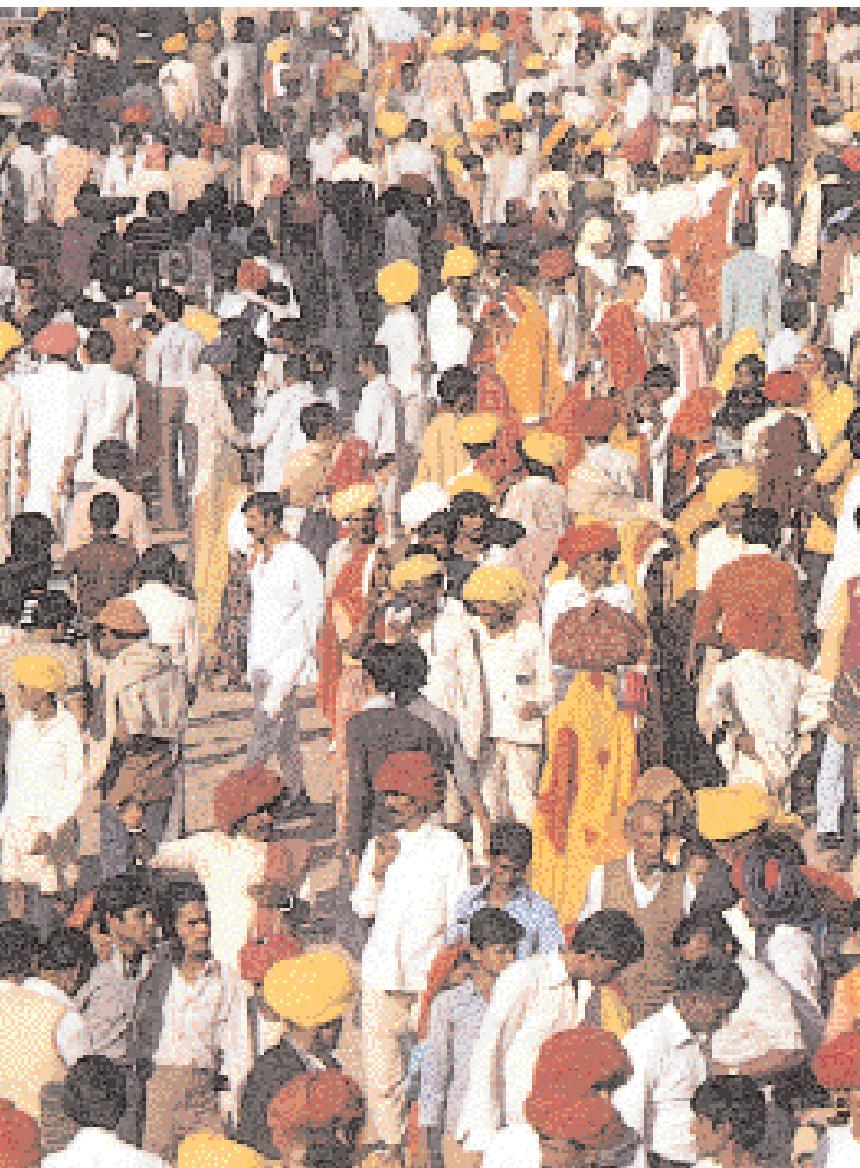


يقول كريستوفر فلافيين رئيس معهد
«ورلدواتش» في واشنطن: «إن الحكومات
أضاعت فرصة تاريخية لعكس اتجاه التراجع
البيئي أثناء فترة الإزهار الاقتصادي في
الستينيات. وفي مناخ الغموض السياسي
الاقتصادي السائد حالياً، إذا تجاهل صانعوا
السياسة القوانين البيئية أو فشلوا في إنجاز
الاتفاقيات الدولية الرئيسية، فإن عقوداً من
التقدم يمكن أن تذهب هباءً».

تشير دلائل علمية جديدة إلى أن كثيراً من

واشنطن - «البيئة والتنمية»

بلغت الاتجاهات البيئية العالمية
منعطفات خطيرة مع بداية القرن
الجديد. وتتزامن مؤشرات التراجع الايكولوجي
المتسارع مع ضعف الزخم السياسي المناصر
لقضايا البيئة، والذي انعكس في انهيار
المحاولات الأخيرة حول تغير المناخ. فهل يمكن
قلب هذه الاتجاهات قبل أن يعني الاقتصاد
العالمي أضراراً لا يمكن عكسها؟



الاقتصادي. وفي كثير من المناطق، تعتبر الطاقة المتتجدة الآن أوفر مصدر متاح للطاقة، إذ لا تترتب عليه ضغوط تضخمية، ويمكن تركيب منشاته بسرعة تخطى فترة الثلاث سنوات التي يستغرقها عادة بناء محطة لتوليد الكهرباء تعمل بالغاز الطبيعي.

كارثة مشتركة

لاحظ تقرير «ورلد ووتش» حول وضع العالم سنة 2001 أن الاحفاظ في تنفيذ كثير من الاتفاقيات البيئية الدولية الفائمة يعوق التقدم على كثير من الجبهات. ودعالي التشدد في تنفيذ الاتفاقيات، والتي زيادة التعاون بين الشمال والجنوب، خصوصاً بين الاطراف التسعة المؤثرة بيئياً واقتصادياً، وهي الصين والهند والولايات المتحدة واندونيسيا والبرازيل وروسيا واليابان وجنوب أفريقيا والاتحاد الأوروبي. وجاء في التقرير: «يجب أن تتجاوز العولمة العلاقات التجارية لتشمل تقوية الروابط السياسية

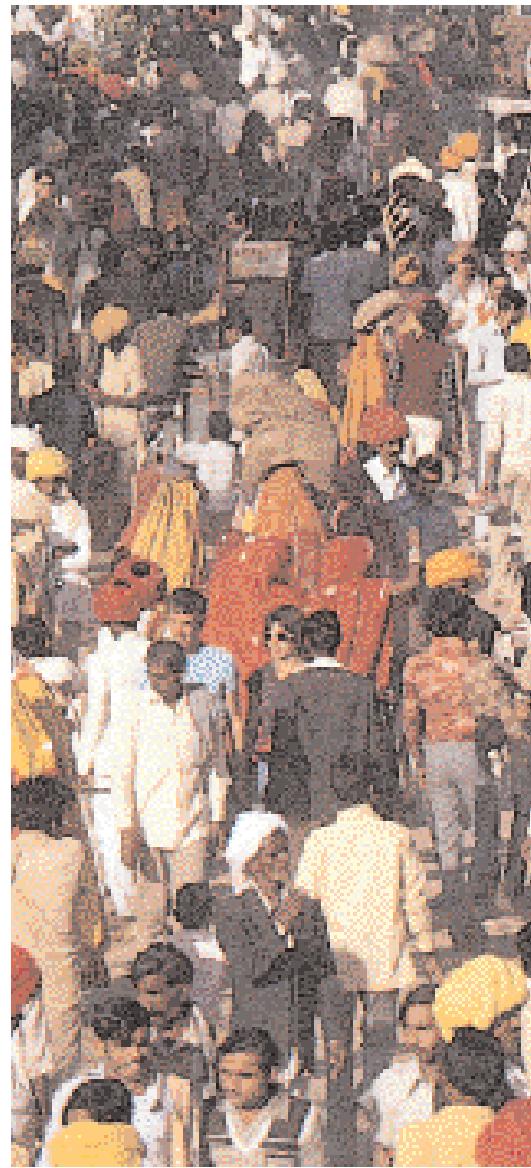
تضاعفت مكانتها العالمية حتى بلغت قيمتها التسويفية السنوية 22 بليون دولار، وقد تلقى مزيداً من التشجيع بفضل مقاييس الزراعة العضوية المتشددة التي أصدرتها الحكومة الأمريكية في كانون الأول (ديسمبر) الماضي. الصناعة مدخل رئيسي إلى التقدم البيئي. وفي العام الماضي، شرك رئيس شركة «فورد» للسيارات وليم فورد في مستقبل المحرك الداخلي الاحتراق والسيارة الشخصية على المدى الطويل، فيما ضاعفت شركته جهودها لتطوير تكنولوجيات نقل جديدة. وفي الوقت ذاته، أعلنت ثلاثة شركات نفط أنها تنتقل «بعد من البترول» إلى مجموعة أوسع من الاستثمارات الطاقوية. ومع ارتفاع أسعار النفط والغاز الطبيعي والكهرباء في وقت واحد خلال العام الماضي، أتيحت للعالم فرصة ذكره بأن المبالغة في الاعتماد على الوقود الحفري الموجود في مناطق جغرافية محددة سبب لعدم الاستقرار

وأميركا الجنوبية. ودفع النمو السكاني الناس إلى الاقامة في أودية معرضة لفيضانات وعلى سفوح هضاب غير مستقرة، حيث زاد زوال الغابات وتغير المناخ من تعرضهم لکوارث، مثل الاعصار «ميتش» الذي خلف خسائر اقتصادية في أميركا الوسطى بلغت 8,5 بليون دولار عام 1998، أي ما يعادل الناتج الوطني الإجمالي في هندوراس ونيكاراغوا معاً. لكن تصحيح الوضع مازال ممكناً. وقد برزت بعض علامات تقدم في العام الماضي. ففي كانون الأول (ديسمبر) وافق مفاوضون من 122 بلداً على معاهدة ملزمة قانوناً من شأنها أن تحد بضرامة من استعمال 12 مليوناً عضواً دائماً. وأطلقت أيسلندا مبادرة رائدة لتسخير طاقتها الجيوجرافية والمائية لانتاج الهيدروجين الذي سيستخدم وقود السيارات وقوارب صيد السمك، وهذا يجتنب استثمارات من شركات النفط والسيارات. ثم ان الزراعة العضوية التي تتجنب استعمال الأسمدة والمبيدات الكيميائية

حقائق وأرقام من تقرير معهد «ورلدووترش» لسنة 2001

اقتصاديات

- ارتفع الانتاج السنوي للاقتصاد العالمي من 31 تريليون دولار عام 1990 الى 42 تريليوناً عام 2000. وكان الدخل العالمي الإجمالي 6,3 تريليون دولار عام 1950 (التريليون ألف بليون).
- تملك الصين ثالث أكبر اقتصاد في العالم، ويقتنى سكانها 420 مليون جهاز راديوا و344 مليون تلفزيون و24 مليون هاتف محمول و15 مليون كومبيوتر.
- بحلول 1998، بلغت الديون العالمية المترتبة على البلدان الفقيرة 214 بليون دولار، وهو مبلغ ضخم يرهق ميزانياتها، لكنه يعادل قيمة الانفاق العسكري في الغرب خلال 4,5 أشهر فقط.
- خصصت زامبيا 40 في المئة من ميزانيتها لتسديد دينها الخارجي عام 1997، فيما خصصت 7 في المئة فقط للخدمات الصحية والتعليمية والماء والنظافة الصحية والتخطيط الأسري والتغذية.
- تصاعد معدل إعادة تدوير البطاريات في الولايات المتحدة من 2 في المئة عام 1993 الى 25 في المئة عام 1998.
- في 1999، صادر رجال الجمارك في بريطانيا نحو 1600 حيوان بري وطائر حي و1800 نبتة نادرة و52,000 عضو أو مادة مستخرجة من أنواع معرضة للخطر و388 كيلوغراماً من الكافيار النادر المهرب.



تكنولوجيا

- خصصت شركة «دaimler kraftzler» 1,5 بليون دولار لتطوير خلايا الوقود، وهي تخطط لانتاج وبيع 100 ألف سيارة تعمل بخلايا الوقود بحلول سنة 2004.
- هبط انتاج الدراجات الى 79 مليون دراجة في 1998، أي أقل 25 في المئة من الحد الأقصى الذي بلغ 107 ملايين دراجة في 1995.
- الحق فيروس الكومبيوتر «بقاء الحب» أضراراً بشبكات الكومبيوتر حول العالم قدرت بعشرة بلايين دولار.
- زاد عدد أجهزة الكمبيوتر المتصلة بشبكة الانترنت من 376,000 في 1990 الى 398,000 في 1999، بزيادة 19,254 في المئة.
- في الولايات المتحدة، استغرق تزويد رب السكان بالكهرباء 46 سنة، وبالهاتف 35 سنة، وبالتلفزيون 26 سنة، وبالكمبيوتر 16 سنة، وبالهاتف المحمول 13 سنة وبالانترنت 7 سنوات فقط.

التلوث واستهلاك الموارد

- قطاع النقل هو المصدر الأسرع نمواً للانبعاثات الكربونية. والمركبات التي تسير على الطرق، والتي ساهمت بـ58 في المئة من الانبعاثات الكربونية الصادرة عن قطاع النقل العالمي عام 1990، كانت مسؤولة عن 73 في المئة عام 1997.
- تستخدم الولايات المتحدة أكثر من ثلث طاقة النقل في العالم.
- بعد اقرار بروتوكول مونتريال حول المواد التي تستنفذ طبقة الأوزون، هبط الانتاج العالمي من مركبات الكلوروفلوروکربون بنسبة 85 في المئة بين عامي 1986 و1997.
- تقدر وكالة حماية البيئة الأمريكية أن 100,000 خزان أرضي في الولايات المتحدة تسرب البنزين.
- في التسعينيات، احتوت مياه 60 في المئة من الآبار في المناطق الزراعية في الولايات المتحدة على مبيدات.
- 60 في المئة من النفايات السائلة الأكثر خطورة في الولايات المتحدة، أي 34 بلايون ليتر من المذيبات والمعادن الثقيلة والمواد المشعة، تحقن في الطبقات المائية العميقية من خلال ألاف آبار الحقن».

شؤون اجتماعية

- فيما ترتفع المستويات التعليمية لدى النساء، تهبط نسبة الخصوبة، وفي الوقت ذاته يتحسن غذاء الأطفال حتى لو لم ترتفع مداخيلهن.
- يعيش نحو 37 في المئة من سكان العالم، أي أكثر من بليوني شخص، ضمن مسافة 100 كيلومتر من الخط الساحلي. ومن أصل 19 مدينة كبيرة في العالم يزيد عدد سكان كل منها على 10 ملايين نسمة، تقع 13 في مناطق ساحلية.
- بحلول سنة 2000 سجلت معدلات الاصابة بفيروس نقص المناعة المكتسب (الإيدز) مستوى مذهلاً بلغ 20 في المئة في جنوب أفريقيا و25 في المئة في زيمبابوي و36 في المئة في بوتسوانا.
- نظام التسليفات الصغيرة، التي يمنحها بنك غرامين في بنغلاديش وبنكوسول في بوليفيا، تنتشر بأشكال مختلفة في عشرات البلدان، وقد استفاد منها أكثر من 10 ملايين فرد حصلوا على قروض صغيرة جداً حولتهم إلى منتجين قادرين على امتلاك وتشغيل أعمالهم الصغيرة.
- فاز الاستهلاك العالمي للحوم من 44 مليون طن عام 1950 الى 217 مليون طن في 1999، بزيادة خمسة أضعاف تقريباً. وهذه الزيادة، التي تبلغ ضعفي الزيادة السكانية، رفعت استهلاك اللحوم للشخص الواحد في العالم من 17 كيلوغراماً عام 1950 الى 36 كيلوغراماً في 1999.
- ازداد باطراد عدد المنظمات غير الحكومية خلال القرن العشرين، فارتفع من 176 منظمة عام 1909 إلى أكثر من 23,000 في 1998.

الى اليمين: رجلان يصليان
قرب مصدر ماء في اليمن
الى اليسار: هل تكفي موارد العالم
المتناقصة سكانه المتكاثرين؟

والمدنية والاجتماعية بين مختلف البلدان اذا كانا
نريد اجتناب كارثة مشتركة».

ومثال على التأثير المحتمل لهذه الاطراف
التسعة محاولة ابطاء تغير المناخ. فهي مسؤولة
عن نحو ثلاثة أربع انبعاثات غازات الدفيئة في
العالم. وتصور التزام مشترك منها بنظم الطاقة
الجديدة سيكون له أثر كبير على أسواق الطاقة
وخفض معدل الاحتياط العالمي.

شدة تساؤلات حول ما اذا كانت الولايات
المتحدة ستختار أن تكون قيادية أو معيبة للتقدم
البيئي العالمي في السنوات العشر المقبلة. فهي
تملك أكبر اقتصاد في العالم، وتأثيرها البيئي لا
سابق له، وهي «الملوث الأكبر» إذ تنتج ربع ما
ينفثه العالم من ثاني أوكسيد الكربون وثلث ما
تنفسه الدول المتقدمة.

معالجة خضاء لازالة الأصباغ من المياه العادمة لصناعة النسيج



فازت شركة «كروسفيلد» البريطانية بـ«جائزة الملكة للإنجاز البيئي» على ابتكارها تكنولوجيا لممارسات أنظف في صناعة الأقمشة. فهي تصنع أنظمة ماصة لازالة الألوان من المياه العادمة ثبت أن لها فوائد اقتصادية وبيئية وتؤدي إلى إعادة تدوير المياه المتنقاة. ويوفر نظام «ماكروسورب» (Macrosorb)، القائم على صلصال اصطناعي ماص غير عضوي ومواد كيميائية عادلة، معالجة منخفضة الكلفة تقلل من الاعتماد على امدادات الماء النظيف. وفي الصورة خبير يجري اختبار التقنية المياه تلوثها وأصباغ مختلفة باستعمال «ماكروسورب».

وتقدر الشركة أن النظام يسترد كلفة في غضون سنتين، اعتماداً على معدل استهلاك المياه. وهو يزيل مجموعة من الأصباغ الحمضية والمعدنية والكلورمية والكبريتية المباشرة والتفاعلية والمشتقة وسوهاها، لانتاج مياه صرف خالية من الألوان. وهذا يمكن صنعي الأقمشة من التفاوض على رسوم منخفضة مع مصالح المياه التي تتعامل معها عند فرض ضرائب على هذه الملوثات. ويزيل النظام أيضاً مجموعة من المبيدات الكلورية العضوية والكبريتية العضوية وسوهاها. و«جائزة الملكة» من الجوائز الرفيعة التي تمنح لشركات بريطانية في ثلاث فئات هي التكنولوجيا والبيئة والتصدير.

تعقيم نفاثيات المستشفيات قبل التخلص منها



شركة «ايوكوداس» (ECODAS) متخصصة في تحويل النفايات الطبية إلى نفاثيات منزليه عاديه. وهذا يشمل مخلفات الحقن والإبر والورق والبلاستيك والزجاج والنسيج الملوث في المستشفيات. فقد قامت هذه الشركة الفرنسية بتطوير حل فعال واقتصادي يعتمد على إبطال مفعول النواحي الضارة للنفايات قبل تفريغها. وهذا الحل حل عبارة عن جهاز أوتوماتيكي للطحون والتعقيم حصل على تصريح من المجلس الأعلى للصحة في فرنسا، وهي الدولة الأوروبية التي تفرض أكثر القواعد صرامة بشأن التعامل مع النفايات الطبية.

وتحتفظ النفايات الطبية عن النفايات العاديه حيث تتطلب معالجة خاصة. إذ يجب تجميعها في حاويات خاصة مع حرق محتوياتها بطريقة مدرستة في موقع المستشفى أو نقلها إلى مركز حرق مرخص له. ولكن لم يعد هناك إقبال في الوقت الحالي على عمليات الحرق. لذلك، فقبل وصول النفايات إلى محطات المعالجة في المدن، ينبغي القضاء على التلوث والتخلص من الحقن. وهنا يأتي دور أجهزة «ايوكوداس». فيما يوضع النفايات الملوثة في الغرفة العلوية لماكينة مزودة بنظام طحن عالي القدرة. ويعقب ذلك طحن النفايات مع نقلها إلى الغرفة السفلية. وبعد الطحون، يتم تسخين النفايات ببخار المياه حتى 138 درجة مئوية مع زيادة الضغط حتى 3,8 بار. وهذه العملية تتم بشكل أوتوماتيكي وتستغرق ما بين 40 و60 دقيقة. ويكون الناتج مواد مطحونة، معقمة، تنقل إلى المنازل بعد خفض حجمها الأصلي بنسبة تصل إلى 80 في المئة. وتتوفر الماكينات بعدة طرازات متنوعة السعة بحيث تعمل على معالجة 300 أو 1000 أو 2000 لتر من النفايات في الدورة الواحدة.

محطة كهرباء تجارية تعمل بواسطة الأمواج

أول محطة تجارية في العالم لتوليد الكهرباء بواسطة الأمواج تغذي اليون شبة التوزيع الوطنية في جزيرة آيلی الاسكتلندية. فقد أنتجت شركة «ويفجين» لتطوير طاقة الأمواج محولاً كهربائياً يدعى «ليمبت» (LIMPET) يعمل بقوة الأمواج ويركب في البر. ينتج هذا النظام 500 كيلوواط ، ويوفر الكهرباء لنحو 400 منزل. وهو سهل التشغيل ومصمم لتلبية الحاجات المتنامية للمجتمعات الساحلية في أنحاء العالم، خصوصاً الجزر التي تريد التحول من توليد الكهرباء بواسطة الوقود الحفري إلى طاقة محلية نظيفة. وبخلاف المولدات المماثلة التي تعمل بقوة



الأمواج وتثبت في المياه وتواجه مشاكل كثيرة، فإن تكنولوجيا الشاطئ المعتمدة في هذا المولد توفر سهولة في الوصول إلى المياه ونقل المعدات براً، إضافة إلى سهولة البناء والتركيب، إذ لا حاجة إلى القيام بأعمال داخل المياه.

أنابيب خالية من الأسبستوس لشبكات الماء

نظام «إكورد» مجموعة كاملة من الأنابيب والوصلات والقطع الخاصة وحجرات المراقبة المتالفة المخصصة لمياه المجاري والخالية من الأسبستوس (الأمينات). ويتم تصنيع جميع عناصرها بمزيج CPC المكون من الملاط الاسمنتى المقوى بالألياف الاصطناعية البوليميرية التي تعطي المادة قوة متجانسة وطوابعية ومقاومة للكسر. ويتم توصيل المجموعة بواسطة وصلات حلقة مرن ذات وجود انحراف زاوي. والسددة القاعدية مصنوعة من اسمنت ومواد مضافة ويتم عزلها بواسطة غراء.

تعتبر مرونة المادة ميزة ايجابية في مد أنابيب الاسمنت الليفي الخالي من الأسبستوس، وهي

سوق عكاظ التكيف مع النظام الجديد

لم يعد من الممكن النظر إلى التجارة والبيئة كموضوع جديد بالنسبة للنظام التجارى المتعدد الأطراف. فمسائل القواعد التجارية وحماية البيئة تم بحثها بقدر من التفصيل في مجموعة عمل متباينة عن اتفاقية الغات عام 1991. وقد تم اتخاذ قرار البدء في برنامج عمل شامل لمنظمة التجارة العالمية، تقوم به لجنة مختصة في مجال التجارة والبيئة، بغية التأكيد من اعطاء الموضوع أولوية متقدمة في أجندى المنظمة.

الهدف الخاص بـ«التنمية المستدامة» يظهر تكراراً في قرار مراكش حول التجارة والتنمية، كما يظهر في الفقرات التمهيدية لاتفاقية التي تم بمحاجها تأسيس منظمة التجارة العالمية. إن خلق الظروف الملائمة للتجارة الدولية كي تزدهر وتنتعش، عن طريق فتح الأسواق أمام التجارة وبوجه خاص أمام الصادرات من الدول النامية، والمحافظة على هذه الأسواق مفتوحة بواسطة قواعد وأنظمة راسخة وواضحة وقابلة للتنفيذ، هما من المقومات الأساسية للنهج الخاص بتعزيز التنمية المستدامة. ليس لدى منظمة التجارة العالمية الآن، ولا تنوى أن يكون لديها مستقبلاً، وكالة خاصة بالبيئة. ولهذا السبب، يجب عدم المبالغة في التوقعات الخاصة بمدى المساهمة التي يمكن أن تقدمها المنظمة في مجال الحماية البيئية. ومع ذلك يمكن القول أن برنامج العمل الخاص بالمنظمة في مجال التجارة والبيئة هو برنامج واسع النطاق، جرى التعاطي معه بثقة وبروح من التعاون. ومن الأمور المهمة بالنسبة إلى هذا البرنامج أنه أدى إلى زيادة الوعي بأهمية تطوير التنسيق على المستوى الوطني بين صناع السياسات البيئية والتجارية.

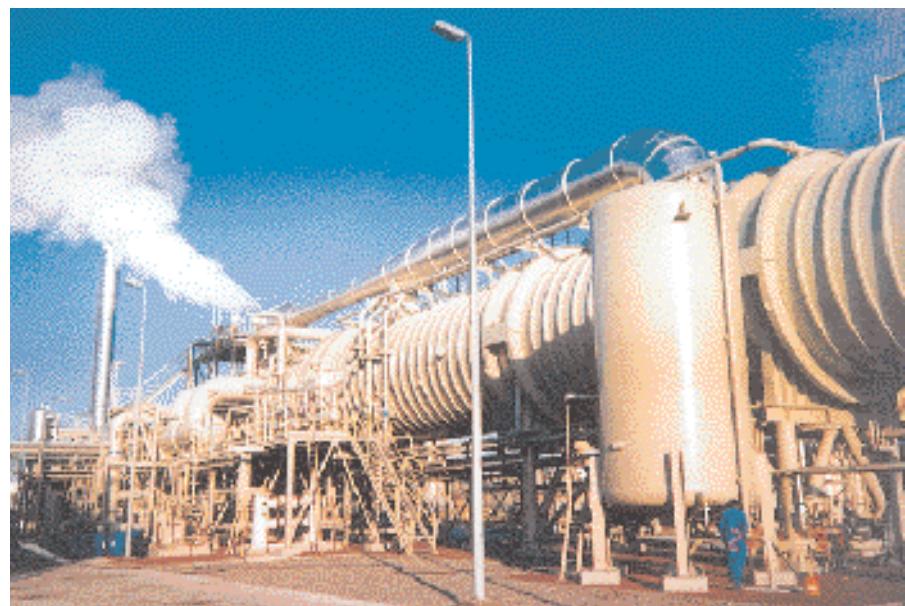
ان القواعد الخاصة باتفاقية الغات ومنظمة التجارة العالمية وفرت بالفعل مجالاً واسعاً أمام الحكومات المعنية لتبني سياسات وطنية لحماية البيئة، بشرط أن يتم تطبيق هذه السياسات بصورة عادلة بالنسبة إلى المنتجات المصنعة محلياً وتلك المستوردة من الخارج. وهناك نوع من القبول الواسع لمبدأ حل المشاكل البيئية الدخودية أو الأقليمية أو حتى الدولية من خلال اتفاقيات بيئية متعددة الأطراف.

وجاء في تقرير حديث لسكنكتاريا منظمة التجارة العالمية أن التكامل والنمو الاقتصادي العالمي يعزز الحاجة إلى السياسات البيئية السليمة على الصعيدين المحلي والدولي. والتعاون الدولي على وجه الخصوص ذو أهمية كبيرة في معالجة المشاكل والتحديات البيئية العابرة للحدود، والتي تتجاوز قدرة أي دولة بمفردتها.

جان إريك سورينسون
(منظمة التجارة العالمية، جنيف)

تسمح بإحكام التوصيل حتى في أوضاع تمديد غير مؤاتية، مثل وجود مياه طارقة على جوانب الأنابيب أو تحركات في الأرض أثناء التمديد. وقد اخضعت جميع أجزاء النظام لعملية تغليف من الداخل والخارج باستعمال طبقة من راتنجات الأبوكسى من أجل اكتسابها مقاومة عالية للتآكل الكيميائى. وحجرات المراقبة المتالفة هامة للنظام لأنها تسمح بجريان الماء من أنابيب الدخول والخروج المتصلة بها من خلال وصلات كمية (اسطوانية) مزودة بحلقات مرنة لاحكام السد، مما يضمن تأمین عزل رطب حتى أثناء وجود انحراف زاوي. والسددة القاعدية مصنوعة من اسمنت ومواد مضافة ويتم عزلها بواسطة غراء.

وحدات تقطير من سيدم لتحلية مياه البحر



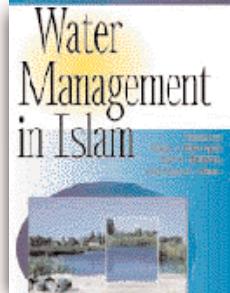
محطة تحلية بالتناضح العكسي في جزيرة مايوركا (اسبانيا) تنتج 39 ألف متر مكعب يومياً

القطير والتناضح العكسي أهم التقنيات المتنافسة حالياً في مجال تحلية مياه البحر. وتسسيطر التقنية الأولى على ثلثي السوق، والثانية على ثلثها. وهناك حالياً نحو 12,500 مصنع تحلية في العالم توفر 20 مليون متر مكعب يومياً أي 1 في المائة من الانتاج العالمي للمياه الصالحة للشرب. ومن المقرر أن يؤدي انخفاض تكاليف الخامات الجديدة للتحلية إلى مضاعفة السوق العالمية في هذا المجال لتصل إلى أكثر من 70 بليون دولار خلال العشرين سنة المقبلة. وفي غضونخمس سنوات المقبلة سيتم تخصيص عشرة بلايين دولار لتنفيذ محطات تحلية عبر أنحاء العالم تنتج 3,5 ملايين متر مكعب يومياً.

وتحتل شركة «سيدم» (SIDEM) المركز الثاني عالمياً حيث تعالج حوالي 1,22 مليون متر مكعب من المياه يومياً. وقد استطاعت خلال أكثر من 25 عاماً تنفيذ 450 منشأة حول العالم. ولديها مكتبان دائمان في أبو ظبي وطرابلس (ليبيا). وهي تقوم بتوفير نوعين من المعدات. فلديها مصانع تقطير تستخدم عملية التمدد المتوازي (multi-flash)، ولديها وحدات تقطير تستخدم التأثيرات المتعددة (MED) في إطار وجود أو عدم وجود بخار مضغوط. ونظام multi-flash يعمل على تمرير مياه البحر عبر سلسلة من الحجرات المعرضة لضغط بمعدلات منخفضة تدريجياً. وعندما تمر المياه عبر كل حجرة، يتم تحرير كمية البخار الضرورية لتحقيق التوازن مع الضغط الموجود. وقد سمح تكاليف التكنولوجيا بتنفيذ منشآت ضخمة، إلا أن ميزانية الطاقة لم تكن الأفضل من نوعها. أما في نظام MED، فتوضع أجهزة تبخير وتكييف على شكل متوازي، مما يتيح استخدام حرارة التكثيف الكامنة عدة مرات.

ادارة المياه في الإسلام

المياه في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مسألة تنمية رئيسية. لذلك وضعت دول المنطقة سياسات مائية تتضمن تدابير مثل زيادة الرسوم على المياه أو خصخصة المشاريع المائية. لكن ذلك يحصل غالباً من دون الالتفات إلى الثقافات والقيم المحلية، بما فيها الأديان. وهذه أثر واضح على نظرة الناس وتدبرهم لمصدر مثل المياه، ويجبأخذها في الاعتبار لدى وضع هذه السياسات وتطبيقاتها.



يعرض كتاب «ادارة المياه في الاسلام» نظرة الاسلام الى عدد من السياسات المائية المقترنة. ويتناول بعض التأثيرات على السياسات الرسمية والممارسات غير الرسمية، ويدحض الأذكار الخطأة الشائعة حول نظرية الاسلام الى اجراءات كبيع المياه وتسييرها واعادة استعمال المياه المبتذلة. ويوضح الفائدة

المتوخة من دراسة مشاريع التنمية في سياق المحافظة على القيم والثقافة.

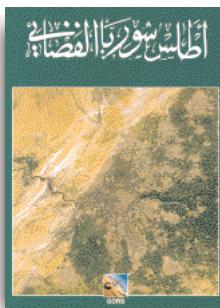
يفيد هذا الكتاب الباحثين والطلاب في مجالات ادارة الموارد الطبيعية والدراسات التنموية والدراسات الاسلامية والدراسات الشرق اوسطية والسياسة العامة. وهو يفيد أيضاً صانعي القرار في المؤسسات المانحة ومنظمات التنمية والجمعيات الاهلية والهيئات الحكومية العاملة في مجال ادارة المياه. ومن المواضيع التي تطرق اليها: مبادئ ادارة المياه في الاسلام، الاسلام والبيئة، ترشيد المياه وفق التعاليم الاسلامية في شرق المتوسط، المحافظة على المياه عن طريق المساجد والمدارس الدينية في باكستان، ادارة استهلاك المياه في المملكة العربية السعودية، حقوق المياه وتجارة المياه من منظور اسلامي، ملكية المياه والأراضي ونقلها في الاسلام، أسواق المياه القطاعية في الشرق الأوسط وشمال افريقيا، مقارنة ادارة تقاسم المياه في القانون الدولي وفي القانون الاسلامي.

Water Management in Islam

تحرير: ناصر فاروق وآسست بيسوسوس ومراد بينو

صدر عن: جامعة الأمم المتحدة

170 صفحة، 2001



سد الفرات وبحيرة الأسد، وادي الفرات، تدمر والسلسلة الجبلية التدمرية، المناطق البازلتية في الجنوب، فضلاً عن صور ومعلومات عن مناطق مختارة مجاورة، مثل كوكوروفا في تركيا، وشط العرب، والأردن، والمملكة العربية السعودية، والقاهرة، ولبنان.

اطلس سوريا الفضائي
صدر عن: الهيئة العامة لاستشعار عن بعد، دمشق، سوريا
صفحة، 1996

دراسة عالمية حول تنوع الحيوانات المستأنسة

تخصيص

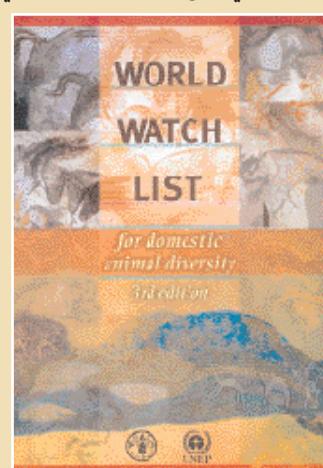
حالياً لبرنامج تطوير، وغالبيتها في البلدان المتقدمة.

وتعد الحيوانات الحقيقة المستأنسة ضرورية لقطاعي الزراعة والغذاء، إذ أنها توفر ما بين 30 و40 في المائة من القيمة الاقتصادية لقطاع الزراعة في العالم، وهناك نحو بليوني شخص يعتمدون، جزئياً على الأقل، على الحيوانات الحقيقة في معيشتهم. وسيتعين على العالم مضاعفة إنتاج اللحوم والحلوي والبيض وربما أكثر من ذلك خلال العقددين المقبلين، من أجل توفير الغذاء للأعداد المتزايدة من سكان العالم. وبعد إنتاج الحيوانات الحقيقة مهمًا لأغراض أخرى، منها الأسمدة والجلود والطاقة.

والبيتان القاسية غالباً في البلدان النامية، حيث الأحوال الجوية الجافة والرطبة والحرارة جداً، تتطلب موازن وراثية حيوانية خاصة تتلاءم معها. والمحافظة على التنوع الوراثي الحيواني من شأنه أن يفسح المجال أمام المزارعين لكي يختاروا أو يطوروا سلالات جديدة تستجيب للتغيرات البيئية والأمراض والطلبات المتغيرة للمستهلكين. وقد يحتوي التنوع الوراثي على موارد قيمة وغير معروفة يمكن أن تكون نافعة وضرورية للمستقبل.

وتتبين الدراسة الجديدة وجود مشكل خطيرة في جميع أقاليم العالم. وفي ما يخص إقليم الشرق الأدنى، أشارت إلى أن الكثير من السلالات الحيوانية مهددة بخطر الانقراض بسبب التكيف الزراعي وزيادة الاعتماد على المكنته. وعلى رغم عدم توفر معلومات حول الموارد الوراثية الحيوانية في العديد من بلدان هذا القليم بسبب عدم الاستقرار وموجات الجفاف، أفادت هذه الدراسة أن 44 سلالة من أصل 571 من السلالات الباقية مهددة بخطر الاندثار، وربما يكون الحجم الحقيقي للسلالات المنتشرة أعلى بكثير.

وتجدر بالذكر أن منظمة الأغذية والزراعة بصدق القيام بمشروع مدته خمس سنوات، يتضمن مساعدة البلدان الأعضاء في تقييم الجوانب ذات العلاقة بحالة الموارد الوراثية للحيوانات الحقيقة.



سلالات يفقدوها العالم كل أسبوع و 1350 سلالة مهددة بخطر الاندثار. هذا بعض ما استنتجته دراسة أصدرتها منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة حول تنوع الحيوانات المستأنسة. وكانت الفاو ساعدت خلال السنوات العشر الأخيرة في جمع معلومات من 170 بلداً حول نحو 6500 سلالة من الثدييات والطيور، بما فيها الأبقار والمعز والأغنام والجواميس وثيران التبيت الضخمة والخنازير والخيول والأرانب والدواجن والديك الرومي والبط والأوز والحمام والنعام.

وبينت البحوث أن ثلث السلالات الحيوانية في العام ما زالت تواجه خطر الاندثار. ولدى دائرة المعلومات الاحصائية في المنظمة تفاصيل حول الموارد الوراثية لـ 6379 سلالة من الثدييات والطيور، منها 740 سلالة انقرضت، فضلاً عن 1335 سلالة عرضة للاندثار إلى حد كبير.

ويقول الخبير الأقدم لدى مجموعة الموارد الوراثية الحيوانية في المنظمة الدكتور كيث هاموند: «لقد ارتفع منذ العام 1995 عدد سلالات الثدييات التي يتهددها خطر الانقراض من 23 في المائة إلى 35 في المائة، بعد أن توسيع البلدان في إجراء البحوث لتحديث المعلومات الخاصة بموارداتها الوراثية الحيوانية... والطيور في حالة أكثر خطورة، إذ ارتفع إجمالي السلالات المعروضة للاندثار من 51 في المائة عام 1995 إلى 63 في المائة عام 1999». لكن ما يثير القلق إلى حد كبير أن أعداداً كبيرة من سلالات الحيوانات المستأنسة تتعرض لخطر الانقراض، وقد ينذر نحو 2255 سلالة خالد العقددين المقبلين».

ويعد تصدير الحيوانات من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية من المخاطر الكبرى التي تهدد بانقراض تنوع الحيوانات المستأنسة، إذ تساهم في تهجين السلالات المحلية أو حتى في استبدالها. ففي البلدان النامية، ما زالت السلالات الواحدة من البلدان الصناعية أكثر انتاجية، لكن المشكلة هي أن هذه الحيوانات تناسب بصورة رئيسية مع ظروف البلد الواحدة منه، وتواجه مصاعب للتكيف مع بيئه البلدان النامية. وبحسب تقديرات الفاو، هناك نحو 4000 من السلالات المتبقية في العالم حالياً، وهي معروفة لدى المزارعين، غير أن نحو 400 سلالة

صدر عن: منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، روما ، 730 صفحة، 2000

ندوة الزراعة البيولوجية في دمشق



دمشق- من بوجوص غوكاسيان
تطور الزراعة العضوية في العالم، وفرض تصدير منتجاتها، والقوانين التي تحكمها في الاتحاد الأوروبي، وتأثيرها على التنوع الوراثي، كانت من المواضيع التي بحثتها الندوة الخاصة بالزراعة البيولوجية (العضوية) التي أقامتها وزارة البيئة السورية في آذار (مارس) الماضي وحضرها موظفو وزاري البيئة والزراعة. وشدد وزير البيئة الدكتور فاروق العادلي في كلمته الافتتاحية على الفوائد الاقتصادية والصحية للزراعة العضوية. وكان المحاضر الرئيسي في الندوة الدكتور فؤاد الركابي خبير الزراعة العضوية في لايبزغ بألمانيا. وصدرت في الجلسة الخاتمية توصيات دعت إلى تطوير النظام الزراعي العضوي في سوريا، الذي يوفر امكانات كبيرة لجني فوائد اقتصادية.

مشروع لبنان 2001 أكبر معرض للبناء في الشرق الأوسط

معرض «مشروع لبنان 2001» هو الحدث الأهم في المنطقة على صعيد البناء، تنظمه الشركة الدولية للمعارض بين 15 و19 أيار (مايو) في الفورموم بيروت. وتشترك في المعرض اليونان والنمسا لستة السابعة، وتشترك قبرص وألمانيا للسنة الرابعة، وسيكون لكل من هذه الدول جناحها الرسمي الخاص.

ويستقطب المعرض سنوياً ما يزيد على 17 ألف زائر متخصص من المتعدين والمهندسين المعماريين والمدنيين وأصحاب المشاريع ومهندسي الديكور والتجار والرسميين. ويقدم مجموعة كاملة من معدات ومواد البناء. كما تشمل المعروضات مجموعة من المعدات واللوازم الكهربائية ووسائل الانارة والتكييف ومجموعة من الرخام والغرانيت والمعدات المتخصصة بمعالجة الحجر والرخام وصقله اضافة الى آخر الابتكارات في تكنولوجيا الادارة البيئية والمائية. «مشروع لبنان» هو ملتقي لختصاصي البناء ورجال الاعمال من يبحثون عن توسيع آفاق تجارتهم في أسواق الشرق الأوسط. وهو فرصة للتعرف الى رواد العالم في مجال تنمية أعمال البناء.

يقام المعرض في فورموم بيروت.
للاتصال: ص.ب. 55576 بيروت، لبنان.
هاتف: +961 1-263421 / 2/3/4/5 (+961 1-261212)

E-mail: projectlebanon@ifp.com.lb www.ifp.com.lb

البيئة والتنمية المجلة الرسمية للمعرض

حزيران (يونيو) 2001

6-4

Gulf Eco سلطنة عمان. هاتف: +968 567246 (564268) فاكس: +968 5611765 (561176) E-mail: oitex@omantel.net.om - www.oite.com

5 يوم البيئة العالمي.

10-7

منتدى الجمعية الاوروبية للاقتصاديين الزراعيين (EAAE) حول تسويق المنتجات الغذائية العضوية. خاني، اليونان.

Mediterranean Agronomic Institute of Chania P.O.Box 85, Chania, Crete 73100, Greece, Tel: +(30)821 81151, Fax: +(30)821 81154, E-mail: eaae@maich.gr www.maich.gr/confer/organic

17 يوم مكافحة التصحر.

27-25

2001 NOVATECH المعرض الدولي الثالث للتكنولوجيات المتقدمة في تصريف مياه الامطار في المدن، ليون، فرنسا.

Mr. Elodie Brelot Graie, 27, bd du 11 Novembre 1918 PO Box 2132, F-69603 Villeurbanne Cedex, France. Tel: +33 (0) 4 72438368, Fax: +33 (0) 4 72439277 E-mail: graie@urge-hu.insa-lyon.fr

تشرين الأول (أكتوبر) 2001

14

يوم البيئة العربي.

20-17

المؤتمر الرابع حول جودة الهواء الداخلي والتهوية والمحافظة على الطاقة في المباني، الصين.

كانون الأول (ديسمبر) 2001

15-4

اجتماع أطراف بروتوكول مونتريال للمواد المستنفدة لطبقة الأوزون، واغادوغو، بوركينا فاسو.

نيسان (ابريل) 2001

7-3

Climat 2001 & Intergas معرض التكييف والتبريد الصناعي، ومعرض منتجات وتجهيزات وخدمات الغاز الطبيعي. بالميرا، البرتغال.

Joao Monteiro. Tel: (+351)22 9981 400 Fax: (+351)22 9985 479 E-mail: jpmonteiro@exponor.pt

18-17

مؤتمر الاستثمار في تنمية منطقة المدينة، تنظيم الهيئة الملكية للجبيل وينبع، المملكة العربية السعودية. للاتصال: IBC، ص.ب. 15078، الامارات. هاتف (+971) 4-369992 فاكس: (+971) 4-360116 E-mail: ibcgulf@emirates.net.ae

20-17

المعرض الدولي للزراعة والحدائق وتحسين المناظر الطبيعية وتربية الحيوانات ومصادف الاسماك وتربية الدواجن. مركز دبي الدولي للمعارض. ص. ب. 5196، دبي، الامارات العربية المتحدة، هاتف: +971 4 2692004 فاكس: +971 4 2691296 E-mail: media@emirates.net.al www.mediacom.com

26-24

HYDROTOP 2001 المنتدى الأوروبي المتوسطي للمياه مرسيليا، فرنسا.

HYDROTOP 2001 Tel: 33 (0) 1 41864910, Fax: 33 (0) 1 41864920, E-mail: adhesfr@calva.net hydrotop@hydrotop.com

26-24

المؤتمر الأوروبي- العربي لتكنولوجيا حماية البيئة، يراقه معرض، روستوك، ألمانيا.

Messe-und Kongressgesellschaft mbH Mecklenburg / Vorpommern EURO-ARAB Attn: Mr. Karl-Heinz Kruger, Rosa-Luxemburg-Str. 32, 18055 Rostock, Germany. Tel: (0049)381-493931

مايو (مايو) 2001

19-15

مشروع لبنان 2001 Project Lebanon 2001 معرض دولي لمواد وتجهيزات البناء وتكنولوجيا البيئة في الشرق الأوسط. ملتقى سنوي للمهتمين بمشاريع إعادة الاعمار في لبنان بما فيها مواد البناء والتقنيات الهندسية الحديثة والمعدات. تنظيم الشركة الدولية للمعارض IFP.

17-14 أيار (مايو) 2001

المعرض البيئي التجاري العالمي لإدارة النفايات والخدمات والإدارة والتكنولوجيا البيئية. يشمل مؤتمراً عن مستقبل الرعاية البيئية وأمدادات المياه والطاقة النظيفة. شارك فيه عام 1998 نحو 1156 شركة عارضة وحضره أكثر من 30 ألف زائر. يتزامن معه في المكان نفسه معرض ومؤتمر 2001 A + A للصحة المهنية والسلامة. تنظيم شركة معارض دوسلدورف، المانيا.



ENVITEC Messe Dusseldorf GmbH
Tel: (+49)2 11456001 Fax: (+49)2 114560668 info@messe-duesseldorf.de www.envitec.de

لبنان الأخضر يتحول إلى أرض جرداً

من يمنع تطبيق المخطط التوجيهي للمقابع والكسارات في لبنان؟

سلمان عباس

 حكاية المقابع والمراميل في لبنان كحكاية «إبريق الزيت» لا تعرف لها نهاية، وأبطالها كثيرون: أصحاب المقابع والمراميل، وعمالها، وأهل القرى التي تقع عندهم، والجمعيات البيئية، والهيئات الرسمية كوزارة البيئة والداخلية، ولكل من هذه الجهات آراؤها واجهاداتها.

مع انتهاء الحرب الدامية في لبنان وما نتج عنها من خراب ودمار، وبعد حركة العمران وإعادة بناء البنية التحتية، أصبحت الحاجة ملحة إلى الحصى (البحص) والرمل. وفي دراسة لنقابة أصحاب المقابع والكسارات، فإن حاجة لبنان الفعلية إلى الحصى قبل العام 1998 كانت نحو 106 ألف طن يومياً. وهكذا شهد هذا القطاع نمواً مطرداً، وانتشرت المقابع والمراميل في كل المناطق اللبنانية وخصوصاً في الأماكن المحيطة ببيروت التي تركزت فيها عمليات الاعمار. وكانت الدولة شبه غائبة عن هذا القطاع، حتى تعالت صرخات الأهالي والجمعيات البيئية ووسائل الاعلام.

أرقام معبرة

إن أحدث دراسة شاملة للمقابع والمراميل في لبنان تعود إلى العام 1996، وقد كلفت شركة «دار الهندسة» بإعدادها. وأحصت هذه الدراسة وجود 464 مقلاعاً و246 مرملة موزعة على النحو التالي: 123 في البقاع، 367 في جبل لبنان، 154 في الشمال، 66 في الجنوب. وكان الجنوب في تلك الفترة يشهد اضطرابات دائمة بسبب الاحتلال الإسرائيلي والاعتداءات المتواصلة، وهذا ما يفسر العدد القليل فيه نسبياً. وتتجذر الاشارة إلى أن المعلومات التي توافت لوزارة البيئة بعد دراسة ميدانية أجريت في العامين 1996 و1997 أظهرت أن عدد هذه المواقع يتجاوز الرقم الذي أوردته دراسة دار الهندسة بما يزيد على 20%.

أما بالنسبة إلى الكمية المنتجة من المقابع، فتشير دراسة لوزارة البيئة اللبنانية إلى أن 148 مقلاعاً مختصاً في العام 1995 أنتجت 16,858,800 متر مكعب (راجع الجدول أدناه). ولا تنكر وزارة

المهندس سلمان عباس أمين سر جمعية «الخط الأخضر» ومسؤول ملف المقابع والمراميل فيها.



طلبات المهل الإدارية، حيث يدرس الطلب ويحال إلى وزارة البيئة لإبداء الرأي.

أصوات معارضة

نظمت الجمعيات البيئية تظاهرات احتجاج حول عدد من المقابع. وأثمر تحركها في إغلاق عدد منها، كتلك الواقعة في انطلياس وأبو ميزان ونهر إبراهيم. وتبين دراسة دار الهندسة خطر المقابع والمراميل والكسارات على البيئة. فعلى سبيل المثال 60% من مصادر المياه القريبة من مواقعها عرضة لتأثيراتها، كما أن 64% من المقابع يؤدي إلى تغيير في اتجاه مجاري المياه، علمًا أن 34% من الكسارات تقع قرب مصادر مائية. وللمقابع والكسارات تأثيرات على الهواء ناجمة عن عمليات التفجير والقطع والتكسير والطحن والنقل.

وتتركز الأصوات المعارضه لممارسات هذا القطاع على أن الحكومات اللبنانية المتنالية لم تتعاط بجدية مع الموضوع، وطالبت بأن يصار إلى دراسة هذا الملف بطريقة تنسى به عن المصاح الشخصية والآنية وإبعاده عن التدخلات السياسية. وتعارض مبدأ المهل الإدارية الذي تعتبره كارثة على البيئة، إذ يعمد كثير من أصحاب المقابع إلى ما يشكل «إجراماً بيئياً» بالاستغلال الجائر للموارد الطبيعية. فلأن المهلة الإدارية تكون في معظم الأحيان قصيرة أحياناً لا تتجاوز الشهر الواحد، وبرسم شهري يصل إلى حدود المليوني ليرة لبنانية (1333 دولاراً)، فإن أصحاب المقابع والكسارات يعتمدون إلى القيام بأعمال تختطى حدود المعقول أحياناً، لكي يجمعوا أكبر كمية ممكنة من الحصى أو الرمل في المهلة القصيرة المتاحة لهم، من أجل تعويض الرسم الشهري الذي دفعوه. كما يعتمدون إلى تخزين هذا الرمل أو الحصى من أجل بيعه أشاء تجهيزهم لمهلة إدارية جديدة، أو بانتظار أن تهدأ ثائرة جمعية بيئية عليهم.

وهناك معارضون لا شرطوا موافقة المجلس البلدي على قرار إنشاء مقلاع في قرية ما، باعتبار

البيئة وجود مقابع تعمل بلا ترخيص. وتشير دراستها إلى أن إنتاج المقابع غير المرخصة يتجاوز 30% من إجمالي الكمية المنتجة في لبنان. (تشير دراسة دار الهندسة إلى أن نسبة المقابع غير المرخصة تزيد على 40%). وبحسب أمين سر نقابة أصحاب المقابع والكسارات يحيى جابر، فإن عدد الكسارات تقلص بعد العام 1997 إلى نحو 71 كسارة.

كان يحكم قطاع المقابع والمراميل في لبنان مرسوم اشتراعي (رقم 21/ل) صدر عام 1932 ومرسومان (رقم 1119 و4917) صدران عام 1936 و1994. وفي بداية التسعينيات بدأ هذا القطاع يتتطور مع تطور الحركة العمرانية وازدياد الطلب على منتجات المقابع، مما تسبب بزيادة في الاستثمارات، وبارتفاع الأصوات المعارضه للتلوّع العشوائي للمقابع والكسارات وما تسببه من أضرار على البيئة. وفي 12/3/1997 أقر مجلس الوزراء المخطط التوجيهي للمقابع والكسارات بناء على دراسة دار الهندسة. إلا أنه لم يصدر المراسيم التطبيقية.

أمااليوم فيحكم عمل المقابع والكسارات قرار مجلس الوزراء رقم 31 الصادر بتاريخ 28/7/1999، والذي يسمح بإنشاءها في المناطق الواقعه في السلسلة الشرقية من جبال لبنان وفي عرسال وطفيل. كما يسمح بإعطاء مهل إدارية للاستثمار مدتها القصوى سنتان، يضاف إليها ثلاثة أشهر لفك المنشآت ونقلها إلى الأماكن المسموح فيها إنشاء مقابع وكسارات في السلسلة الشرقية. وعادة تكون هذه المهل الإدارية لشهر أو ثلاثة أشهر كحد أقصى في مقابل بدل مالي عوضاً عن التراخيص الدائمة. وقد أنشئ في وزارة الداخلية مكتب مختص بالمقابع والكسارات والمراميل، مهمته استقبال

الإنتاج السنوي للمقابع في لبنان

المنطقة	الكمية المنتجة (م³)	%
البقاع	2,328,105	13,81
النبطية	180,000	1,07
الجنوب	225,000	1,33
الشمال	5,107,000	30,29
جبل لبنان	9,018,695	53,50
المجموع	16,858,800	

المصدر: دراسة وزارة البيئة، 1995

آن الـأـوـاـن

تلـوـث اـشـعـاعـي غـرـبـي فـي مـصـر

ذات يوم في حدائق المعادي، فوجئت سيدة أبناء ترتيب شعر ابنتها الصغيرة بسلعة كهربائية صاحبها أحمرار في الأذن وشبه حرق في الجلد. وصار شرر يخرج من يدي الطفلة عند التلامس. وتكررت الظاهرة مع شقيقها. وعلى غرار تجارب عمال الكهرباء، استخدمت الأم «مفك الفحص» (test)، ففوجئت بإثارته على جسمي الصغيرين، بل على أجساد أفراد الأسرة كلهم. وتحقق ذلك الأمر أيضاً على مقتنيات المنزل.

انتشرت هذه الظاهرة في عدة أماكن داخل المنطقة. وصادف أن عاين أطباء حالات آلام شديدة في العين اثر اصابة بعض الأشخاص بالتهابات. ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل سجلت حالات نفوق طيور منزلية. وروى شهود عيان أنهم رأوا شرراً كهربائياً عندما لمس أطفال بعضهم البعض في عدد من المدارس.

ضمن فروض التساؤل: هل هناك مجال اشعاعي كهربائي في الجو يزيد على الحد المسموح؟ وهل مرتعه إلى محطات الهاتف المحمول (الخلوي) الموجودة في شارع قريب؟ وهل تمت تقويتها؟ أم هناك مشاكل بسبب محطة القمر الاصطناعي أو الضغط العالي؟ أم ثمة جسم مشع؟

ومما يزيد صعوبة تفسير الظاهرة أن المسؤولين عن قطاع الكهرباء قاموا بفصل التيار عدة أيام من دون جدوى. واستمرت الظاهرة من دون أن يحدث تغيير فيها أو انحسار. واستمر تكون الشحنات المستاتيكية. وهذا يرجح التعرض لترددات عالية، لأن تأثير شبكات الكهرباء من المنطقة المصابة ذات ترد منخفض لا يتعدى 50 ذبذبة في الثانية، مما يبرئ ساحة الوصلات الكهربائية وشبكتها.

ويتساءل البعض عمّا إذا كان سبب الظاهرة يكمن في هوائي المحمول الذي ذكرت المصادر أنه تم تركيبه أخيراً في المنطقة. وعلى سبيل الإجراء الموقت، بادرت رئاسة الحي المختصة إلى فصل التيار الكهربائي عن الهوائي. كما تم ترتيب لجنة عاجلة تضم مختصين في شؤون البيئة والصحة والكهرباء وشركة الاتصالات المعلوماتية، من أجل بحث هذه الظاهرة.

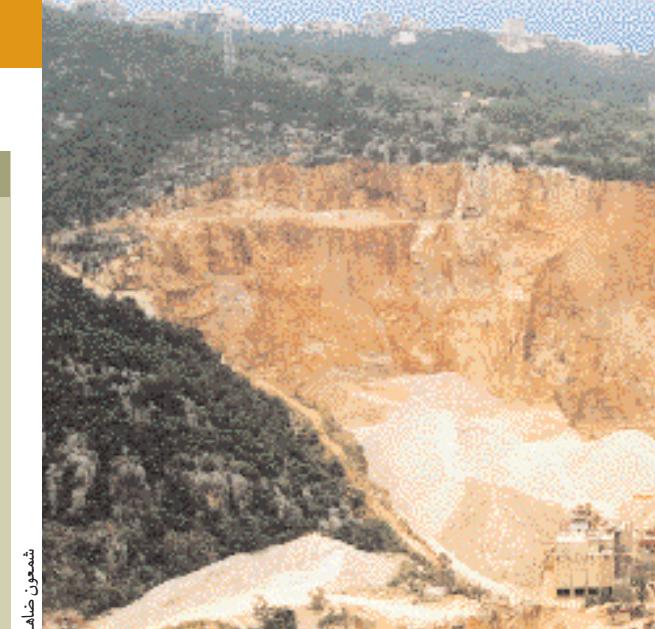
والسؤال الذي يفرض نفسه بقوة: هل لشبكة المحمول صلة بالظاهرة؟ خصوصاً وقد ذكر أحد الباحثين أن «العامل الذي جد من المنطقة حالياً هو وجود شبكة المحمول إلى جانب حالة الجفاف وعدم وجود بخار مياه، مما أدى إلى تكثيف الشحنات الكهربائية... إن المحطة الخاصة بالمحمول يمكن أن توين الهواء الذي يمكن أن يتجمع على السطوح أيًّا كان نوعها، سواء جسم الإنسان أو عقار أو منقولات».

لا شك أن تفسيراً علمياً منطقياً هو عين ما ننتظره الآن، وكذلك استقصاء الاصابة وأساليب العلاج والوقاية. وأعتقد أن ثمة صلة قائمة بين تأثير الحقول الكهرومغناطيسية (الكهربائية - المغناطيسية) والحالات التي ظهرت في مصر. وتعدم هذه الفرضية دراسات الفيزياء النووية والأشعاع النووي وبحوث الهندسة الميكانيكية والكهربائية وتجارب الطب، التي أبرزت أخطار اصابات معينة. فطبقاً لأحدث التقارير العلمية التخصصية، يعكس تزايد القلق في المناقشات العلمية لقارير البحوث العلاقة التي تربط بين تأثير الحقول الكهرومغناطيسية (الناتجة عن التياريات الكهربائية) وابيضاً ضرر الدم لدى العاملين المعرضين فيها. فمن المعلوم أن مرور التياريات الكهربائية في خطوط التوتر العالي يولـد مجالات كهرومغناطيسية ومجوـجات تؤثـر على الإنسان الساـكـنـ بـقـرـبـهاـ.

ولا توجد ميكانيكية فизيائية مقنعة حتى الآن توضح تأثير المستويات المنخفضة من الاشعاعات المؤينة (الحقول الكهرومغناطيسية) على الأنسجة الحية لدى الإنسان. غير أن علماء الأوبئة نشروا بحوثاً تبين وجود رابط بين الأضرار الناتجة عن الاقتراب من خطوط نقل الطاقة وأمراض السرطان والعدد الملموبيـةـ لدى العاملين المعرضين روتينياًـ تأثيرـ الحـقولـ الكـهـرـطـيـسـيـةـ. وتبين دراسات المعهد الوطـنـيـ للـسـرـطـانـ فيـ الـلـوـلـاـيـاتـ الـمـتـحـدـةـ،ـ وكـذـكـ درـاسـاتـ حولـ تـأـثـيرـ الاـشـعـاعـاتـ النـاجـمـةـ عنـ الـهـوـاءـ المـحـمـولـةـ،ـ مـدىـ تـأـثـيرـ الحـقولـ الكـهـرـطـيـسـيـةـ غـيرـ المرـئـيـةـ وـتـزـايـدـ الخـوفـ النـاتـجـ عنـ تـأـثـيرـهاـ.

هل أصبحت ظاهرة الامراض والاصابات الناشئة عن أدوات التكنولوجيا الاتصالية الحديثة تستدعي اصدار قوانين بيئية خاصة من أجل تنظيم استعمال هذه الاليات؟ ومن جانب آخر، معلوم عن مجتمعاتنا العربية سرعتها الزائدة في نقل التكنولوجيا الحديثة من دون دراسات وافية وخلفيات تجريبية، الامر الذي أسفر هذه المرة عن حدوث الظاهرة الكهربائية في مصر. ان مسؤولية الدولة عن الاضرار البيئية ينبغي أن تحدد من جانب شرائح القانون. ولا بد من ترتيب الالتزامات الفورية للمسؤولين، من إجلاء السكان المعرضين للخطر، وتدبير اقامتآت آمنة وتعويض موقت، والأهم تدخل الهيئات الصحية على الفور ومن دون أدنى تأخير.

د. رضا عبد الحكيم اسماعيل رضوان
(الزقازيق، مصر)



شمون ضاهر

أن بعض رؤساء وأعضاء البلديات هم على علاقة وطيدة بزعماء مناطقهم السياسيين، وبالتالي فإن موافقتهم على إنشاء مقلع، أو عدم موافقتهم، تتعلق من مصلحة الرعيم السياسي أكثر مما من تقييم موضوعي لبيئة قريتهم. كما أن رؤساء وأعضاء البلديات ليسوا الأقدر على إبداء الرأي العلمي الصائب في ما إذا كانت قرائم صالحة لإقامة مقلع فيها.

وقد عقدت ورشة عمل متخصصة نظمتها جمعية «الخط الأخضر» في بيروت في شباط (فبراير) الماضي، وخلصت إلى توصيات منها:

- ربط الاستثمار في المقلع والمراحل بال الحاجة إلى المواد الأولية وفق خطط محددة ومراقبة.
- وقف العمل في المقلع التي تشكل خطراً على السلامة العامة، والبدء الفوري باعادة التأهيل وإزالة التشوه الناتج عن فوضى القلع والحرف في الواقع التي توقف العمل فيها.

- تشكيل لجنة لمراجعة المخطط التوجيهي، تضم خبراء وممثلين من الجمعيات البيئية والإدارات والنقابات المعنية، وخصوصاً نقابة المهندسين ورابطة الجيولوجيين ونقابة أصحاب المقلع.

- وقف التلاعب على القانون والالتفاف عليه لتشغيل المقلع والكسارات والمراحل بحجة استصلاح أرض أو شق طريق أو غير ذلك، واعتماد الترخيص وفق الشروط، وإنهاء العمل بالمهل الادارية.

- وضع مخطط بيئي وهندي شامل لموقع العمل في المناطق المعتمدة يتعهد المستثمر بتنفيذه كشرط لاعطاء التراخيص.

المقلع والمراحل والكسارات تتنخر جبال لبنان وببيئتها، وما زال التعاطي مع هذا الملف يتسم بالاستخفاف، تحت ضغط مجموعة من المتنفذين وأصحاب المصالح، مما يكلف لبنان والبنانيين خسائر كبيرة لم تعوض وقد لا تعوض أبداً، ان التعاطي مع هذه القضية يجب أن يكون من ضمن استراتيجية وطنية واضحة الرؤى، تبدأ بتحديد أي لبنان نريد، لأي لبنانيين، وإلى متى.



الإيزابيث داودسويل المديرة التنفيذية السابقة لـ «يونيب»:

برنامج الأمم المتحدة للبيئة في مرحلة انتقالية

ترى الإيزابيث داودسويل المديرة التنفيذية السابقة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (يونيب) ان البرنامج حق إنجازات كبيرة، ولو دعمته الظروف الدولية لكان أفضل أداءً. وفي حديث الى «البيئة والتنمية» على هامش اجتماعات نيروبي في شباط (فبراير) الماضي، قالت إن البرنامج يمر الآن في مرحلة انتقالية، وعليه أن يعيد تحديد دوره وأهدافه في ضوء المتغيرات العالمية الجديدة.

هذا بعض الحديث:

وتطوير آلية وضع السياسات. الواقع أن دور منظمة التنمية الصناعية والبنك الدولي تطبيق السياسات، بينما يضع يونيب السياسات البيئية. أعتقد أن يونيب يجب أن يكون بمثابة لجنة استشارية علمية لمرفق البيئة العالمي ويوجه مشاريعه علمياً.

ماذا تتوقعين من قمة 2002؟

إنها المحطة المهمة التالية ليونيب، إذ ستتعقد قمة ريو + 10 وتمت مراجعة ما حصل خلال عقد من الزمن. شخصياً، يضايقني الباء في العمل، وإن كنت أفهم أن نظام العمل بين الحكومات يسعى لمشاركة الجميع، أعملوا بسرعة أم لا. ولكن من الضوري أن نقف ونراجع ما قمنا به، ونسأل: هل حققنا تقدماً؟ ما هي القضايا المستجدة؟ هل ماناقشناه في 1992 كان صحيحاً؟ وإذا كان كذلك، فهل طبقناه فعلاً؟ وإن لم نفعل، فلنقم بذلك في العقد المقبل.

ما هي برأيك مشكلة يونيب الحقيقة؟ وكيف ترين مستقبله؟

أعتقد أن أهم مسألة لم يتم حلها هي القدرة على توجيه الأمور. وهو أمر مفهوم، فالظروف العالمية تتغير، وتقيدات قضايا البيئة كذلك. وقد تفقد الهيكلية الحالية فعاليتها، لذا يجب على الحكومات أن تقرر ما هي العناصر الفعالة في النظام العالمي الجديد، وتتفحص مدى ملاءمة يونيب والأجهزة الأخرى للمواصفات الجديدة المطلوبة. وفي ضوء ذلك تقرر تطوير ما هو قائم أو تشكيل أنظمة جديدة. وهذا ما نوقشت في نيروبي. وأعتقد أننا يجب أن نشبع الأمر تحللاً قبل إعطاء أي استنتاج. فهل تشكيل هيئة جديدة أو تغيير الاسم سيحل المشكلة القائمة؟

دور في القضايا البيئية، وشكلت هيئات دولية أخرى تشارك يونيب في القرار. يونيب ينفذ قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة وليس شركة خاصة.

ماذا حقق يونيب؟ وكيف مول أعماله؟

لقد تابعنا خطة عملنا، فبدأنا ببرنامج المصادر البرية للتلوث البحري، وعملنا على قطاع الخدمات المالية. وأدركنا أن الصناعة التقليدية ليست وحدها ملوثة، بل يجب الانتباه كذلك إلى قطاع الخدمات مثل السياحة. كما بدأنا المفاوضات المهمة حول الأجندة الكيميائية، وتوصلنا إلى الاتفاق حول الملوثات العضوية ذات الأثر الدائم (POPs). ولم نغفل في هذه الأثناء متابعة تطبيق الاتفاقيات الأخرى المعقدة، مثل اتفاقية تغير المناخ واتفاقية التنوع البيولوجي. لقد كانت فترة عمل مكثفة في يونيب، لكنها تزامنت مع تأسيس عدد آخر من الهيئات في الإطار نفسه. فشكلت اتفاقية تغير المناخ أمانتها الخاصة، كذلك اتفاقيتا الأوزون والتنوع البيولوجي. وجميعها حصلت على التزامات مالية من الحكومات، مما جعل إمكانات الدعم المالي الإضافي محدودة. فتقلصت المساحة المخصصة ليونيب، خصوصاً مع انتفاء أي التزام قانوني من قبل الحكومات بدعم صندوق البيئة.

كيف ترين أداء يونيب في مرفق البيئة العالمي؟

يونيب واحد من ثلاث جهات تشكل مرفق البيئة العالمي (GEF)، ولكل جهة دورها مختلف. فيونيب لا يعمل على مستوى كل بلد ولا يقيم المشاريع، بل يقدم الدعم العلمي والمعرفة

كيف تقومين مسيرة يونيب؟

مررت تسعة سنوات على مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية الذي عقد في ريو دي جانيرو وكان معلماً بيئياً مهمّاً على الصعيد العالمي وفي حياة يونيب. فلم تكتف الحكومات بتبني المبادئ الأساسية التي طرحتها المؤتمر والتي أعطت شرعية لمفهوم التنمية المستدامة، بل أوجدت مؤسسات جديدة مثل لجنة التنمية المستدامة (CSD). قبل 1992 كان يونيب المنظمة العالمية الوحيدة المعنية بالبيئة، وبعدها أصبحت منظمات الأمم المتحدة كافة تسعى للاهتمام بالبيئة. هنا بدأ يونيب يعيض النظر في مهامه وفي طريقة إتمامها. لقد أصبح على يله أن يلعب دوراً عملياً أكبر في ترويج وتدعيم المفهوم الواسع للتنمية المستدامة. فكيف تتدخل البيئة مع الاقتصاد والاهتمام بالرخاء الاجتماعي؟ إن القرارات البيئية والاقتصادية والاجتماعية الصحيحة تؤدي إلى آلية أفضل في صنع القرار الذي يعزز التنمية المستدامة.

إنها مقاربة من نوع جديد لمنظمة مثل يونيب، خصوصاً مع دخول أطراف جديدة مثل الجمعيات الأهلية والهيئات الحكومية ومنظمات الأمم المتحدة الأخرى. وكان على يونيب استكشاف سبل المشاركة والعمل مع الآخرين. وهكذا رأيناها يركز في السنة التالية لمؤتمر ريو على كيفية العمل المشترك. لقد كانت مرحلة انتقالية، مرحلة مراجعة واستشراف.

يتهمك البعض بالتخلي عن سلطات يونيب لمصلحة منظمات أخرى. ما هو ردك؟

أنا طبقت ما اتفقت عليه الدول في مؤتمر ريو. فقد تم إنشاء مرفق البيئة العالمي، حيث أصبح للبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

البيئة والتنمية

نظرة ثاقبة على البيئة والطبيعة



البيئة والتنمية هي مجلة البيئة والطبيعة الأولى في العالم العربي. إنها مجلة الرأي الحر التي تعطيك صورة ثاقبة عن كل ما يؤثر على الكائنات الحية، وكانت تفكر أو تمشي أو تطير أو تسبح. إنها المجلة الخضراء الرائدة في تحقيقاتها المصورة الشيق.

أحدث المعلومات عن البيئة العربية والعالمية تقرأها مطلع كل شهر في **البيئة والتنمية**.

إذا كنت من محبي البيئة والطبيعة فان **البيئة والتنمية** هي مجلة لك أنت.



البيئة والتنمية

نظرة ثاقبة على البيئة والطبيعة



البيئة والتنمية هي مجلة البيئة والطبيعة الأولى في العالم العربي. إنها مجلة الرأي الحر التي تعطيك صورة ثاقبة عن كل ما يؤثر على الكائنات الحية، وكانت تفكر أو تمشي أو تطير أو تسبح. إنها المجلة الخضراء الرائدة في تحقيقاتها المصورة الشيق.

أحدث المعلومات عن البيئة العربية والعالمية تقرأها مطلع كل شهر في **البيئة والتنمية**.

إذا كنت من محبي البيئة والطبيعة فان **البيئة والتنمية** هي مجلة لك أنت.

